

الحمد لله الذي جعل في شريعته ما يصلح
 والنعمه والصلوة والسلام
 على سوله بنو النعمه وعلى اله واصحابه اجمعين
 فقد طبعنا الرسالة للامامة

بفصل الخطاب

..... (في)

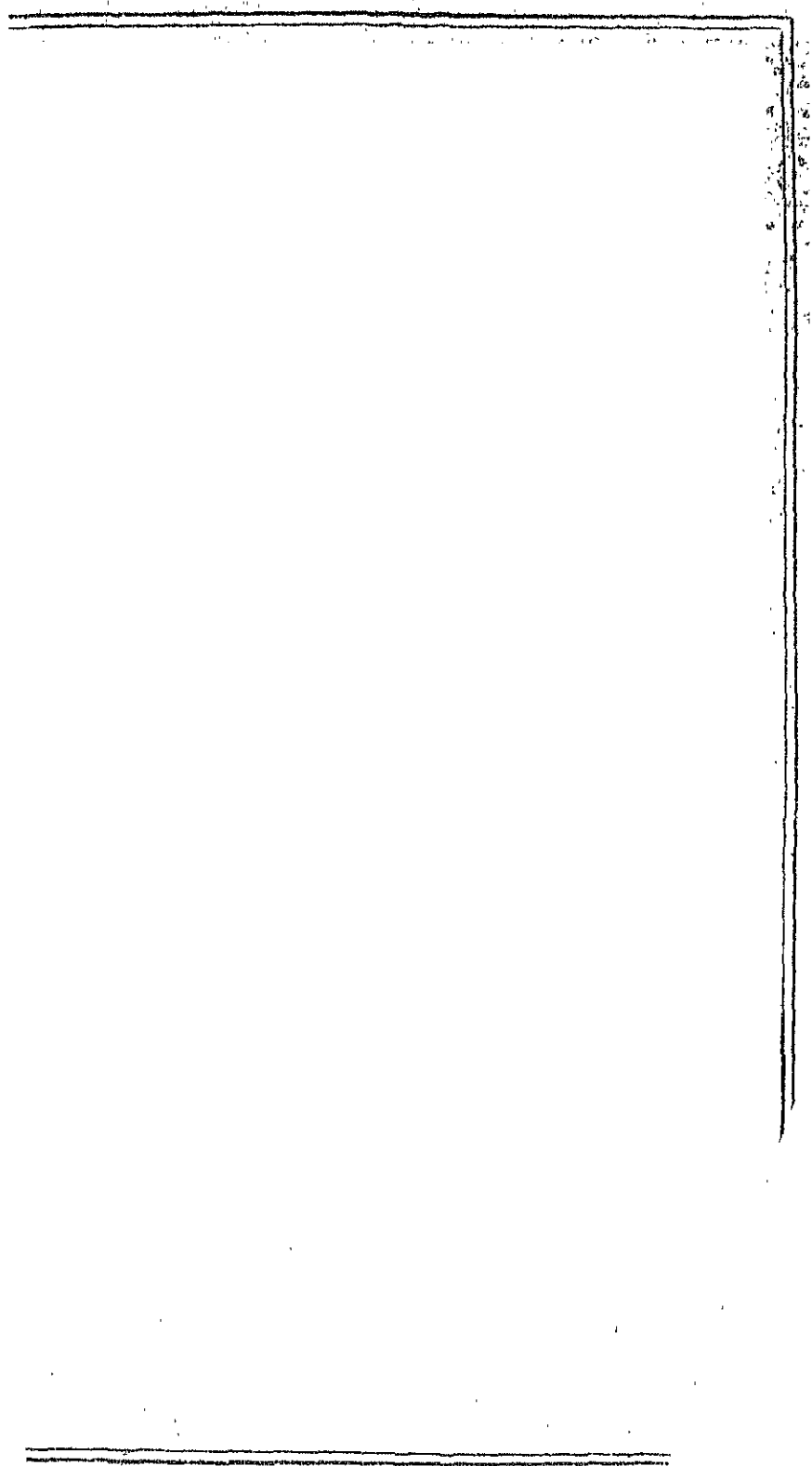
مسألة أم الكتاب

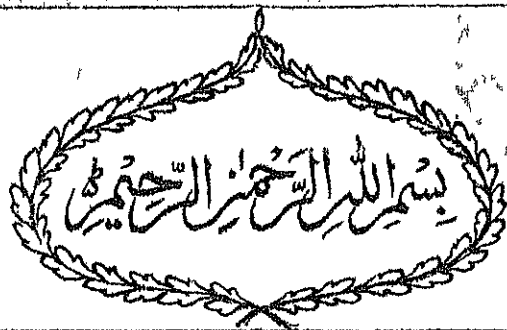
قصدا وسطا لا جورا ولا قوطا
 تحفة للطلاب في هدية الراغبين في العاقبة للمتقين
 على يد ابي عبد الله الحنفية
 محمد بن نور كان لله له
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥



ARS211

MALIBRARY, A.M.U.





اللهم لك الحمد كما دائماً مع خلقك. ولك الحمد حمد لا منتهى له دون علمك ولك الحمد حمد لا يريد قائله الا رضاك. والحمد حمد لا يملكه عند كل طرفة عين وتنفس نفس الرافعي ممن على. اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين واما الملتقين خاتم النبيين محمد عبدك ورسولك اما الخير وقائد الخير ورسول الرحمة. اللهم بعثه مقاماً محموداً يعظم فيه الاولون والاخرون. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم اناك حميد مجيد. اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم اناك حميد مجيد. ابن مسعود ع وب وعلي سائر اصحابها والحمد لله رب العالمين

من البيض الوجوه نجوم هدى
لو انك تستضيء بهم اضاءوا
هم حلوا من الشرف المعلى
ومن حسب العشيرة حيث شاءوا
اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علماً. الحمد لله على كل حال. واعوذ بالله من جلال اهل النار. عن ابي هريرة. اللهم الطف بي في تيسير كل عسير. فان تيسير كل عسير عليك يسير. واسألك اليسر والمعافاة في الدنيا والاخرة. طس عن ابي هريرة اما جعل هذه اطراف وتكمل من الكلام في حديث الفاتحة خلف الامام من طريق محمد بن اسحق وبيان ما فيه من ملاحظ السباق كشفاً عن معناه وبنائه وشفاعته معناه ومغزاه. لم تغز (ايضا حها ايضاً) كانت ارتضيه. ولا القاء على النجى على ما يكفي. نعم هذا خل بحث هي شعوف وذكره لا تغني عن مزاوله رضىته واعمال فكرة والشأ وفي الاعتبار ات الآتية في الكلام شأ واسع المسأ

من علوم العربية سفر شاسع - والموضوع خير كله نعم ان غرضي ان احصل على
 غرض الشارع اولا والشاكن في الغرض - ثم لم اخرج عن احوال الصيابة وان نزلت من
 بعضهم الى بعض ولا ينبغي لنا قل ان يفسد دينه بدنياه ويجعل عاجلة على عقابا
 وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل ولست بمزول الرقاق في حديث محمد بن
 اسحق وبفصل الخطاب في مسئلة ام الكتاب فاعلم ان الذي ثبت في المسئلة على الشارع
 هو نفي الصلوة عن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا اي بانتفاء كليهما مجموع الصلوة وعسى
 من وثبت عنه لا صلوة الا بقراءة الكتاب كما في جزم القراءة من حديث عبادة بن
 يونس وحديث ابي هريرة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ان يخرج في صلاة
 انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب ما زاداه عندنا من اورد وغيره وعن جابر قال كان النبي
 انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك او فما اكثر من ذلك عند الطحاوي
 والبيهقي في كتاب القراءة وكانه مأخوذ من حديثه في قصة معاذ وسياق في هذا
 عموم الصلوة لا عموم للصليين ويقرب منه حديث ابي سعيد قال امرنا ان نقرأ بفاتحة
 الكتاب ما تيسر عندنا من اورد وغيره لانه قد يتعمل ضمير المتكلم مع الغير في العموم المجعول
 لا العموم الافرادي - وثبت عنه ان الصلوة خداج لمن لم يقرأ بام القرآن اي وان قرأ
 بغيرها ولا ادى يثبت عنه نفي الصلوة بانتفاءها فقط بدون غناية ما فوقها واردة
 انه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فصاعدا اي فخلت عن القراءة رأسا - وثبت الامر بالانصاف
 في حديث الایتمام ولم يجعني عنه النهي عن الفاتحة خلف الامام يعني ان يصحح الامايات بل
 اما كراهة القراءة للمنازعة او كراهة المنازعة لغيرها وثبت مكان لهام ففقره الامام فله
 له ولم يثبت عنه ايجاب الفاتحة خلف الامام بل اياحتمها اباحة مرجوحة فلما كان
 امر بالانصاف ولم ينه عن الفاتحة صريحا وكراهة القراءة او كراهة المنازعة ولم يستثن
 اباحة الفاتحة من الانصاف في سياق وانما استثنى قراءة فاتحة الكتاب عن في القراءة
 بدون ان تعرض لاستثناءها عن امر الانصاف صريحا نظري الاحتماد فذهب بعض السلف
 الى تركها رأسا وبعضهم الى تركها في الجهرية وبعضهم الى اجازتها في الجهرية مرة وتركها

يشترط في ان يرد وجود الصلوة حسا لا اعتبارا بها ويعمل في وجوب وقدره

مرة كما في مريضة وبعضهم الى استحيائها فيها مؤكدا كعبادة وبعضهم الى قراءتها
 في المسكنات واقل قليل الى ايجابها او تأكيدها في الجهرية على كل حال كما سيجعل عند
 ابي داود والبيهقي في كتابه وفريق بين الاطراف بالانصاف وبين من يحرر الله عن
 قراءة الفاتحة اذ المزارع ان الامر بالشئ من غير من ضرورة ولذا بين استثناء الفاتحة
 عن في القراءة وبين استثناءها عن عنوان الانصاف والذي كان يقرأ في الجهرية
 اقل قليل والذي كان يقرأ في سكنتها اكثر منه والذي كان يقرأ في السرية لا يجهرية
 اكثر كثير وبعضهم كان يقرأ في السرية حيناً ويترجم حيناً وهذا يعلم بالاجماع الى
 الاثر خصوصاً خصوصاً الاجمال من اختار جانباً في المسألة فلهذا في بعض من نقل العمل
 ولم يبدئ في الشارع في تشریح القراءة للمقصد في شئ وكذا في السرية ايضا وانما ابتدأ بعضهم
 بما فكرها ولم يبينه عنها وهو ما عند ابي داود وقال بن كثير في حديثه قال قلت لقتادة
 كان كرهه قال لو كرهه نهي عنه اه واقول بلى قد ذكره وان لم يند بل قد نهي فيها على
 ما سياتي من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة ولا شك ان السؤال عن
 وجوب القراءة اي اصلها فمن لا يعلم وجوب الفاتحة من غير ما استدل به فلم يكن من
 الشارع الا اباحة مرجوحة ولا عن الصحابة الا تقليد بعد ما تبينها وعليه نبوي بعض
 ائمة الحديث كابن داود في بعض النسخ والفسائي ونظري ان الشافعي ايضاً لا يقول الا
 باختيارها في الجهرية لا ايجابها وليس في الامر انما هو في مختار الذي سمع من الشيخ كما
 في الاختلاف مشكوكه فيكون جازماً بل هو من جهة اخرى في السرية ثم البيهقي في قوله لا يقرأ
 ايجاباً بالفاتحة لكل من حصل في حيزه وهو قد غاير اسلوبه في تجميعه فلم يجمع الا على وجوب
 القراءة وسكت عن تسمية الفاتحة فقال باب وجوب القراءة للمؤمنين والمؤمنات في المسكنات
 كلها في الحضر السفر ما يجزئها وما يخافها وهذا العمل لم يرد في الاستدلال عند
 تمام التصريح بالحكم على شرطه فسقط تراجم السورة ايضاً فسقط الفاتحة وفي شرح الشيخ
 فخر الدين الزيلعي في البناية قال احمد ما سمعنا احداً من اهل الاسلام يقول ان الامام اذا جهر
 بالقراءة لا يجزئ صلوة من لم يقرأ اه وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية بخلاف وجوبها في حال الجهر

فانه شاذ حتى نقل احمد الاجماع على خلافه انه فكان اختلاف السلف في احد جانبي
 الفعل اختياره او للترك ثم وضع بعدهم في الايجاب وخلافه وكثيرا ما يصنعون
 وهذا هو الذي نقله ابن حبان عن الكوفيين اي اختيار الترك كما في فتح القدير وان
 خالفه هو ومنشأه من اللغة في اللفاظ عن بعض السلف من الجانبين الانسان قد يبلغ
 فيما يختاره او يكرهه ولا يكون عنده ايجاب لا تحريم هذا فصل ان الشارع شرع الانصاف
 في الجهرية وبني كلامه وخطابه في التشريع على ترك قراءة المقتدى فيها رأس الفاتحة
 وغيرها سواء واجب قراءة الفاتحة فصاعدا على غير المقتدى الفاتحة وغيرها سواء
 وتزل لتزليل بامره الاستماع والانصات للقرآن ويختص بالجهر باتفاق ائمة اللغة اما
 ايجاب لفاتحة فصاعدا على غير المقتدى فقد صح من حديث عبادة عنده مسلم والنسائي
 وابي داود وغيرهم بدين شذوذ وعلة وتابع مع ابيه سفيان بن عيينة عند ابي داود
 وعبد الرحمن بن اسحق عند البخاري في جزئه وهو المذهب من رجال مسلم الا واسطى الضعيف
 والاوزاعي وشعيب بن ابي حمزة عند البيهقي في كتابه من طريق احمد بن حنبل بن هرون المستملي
 وقد ذكره ابن حبان في الثقات كما في اللسان وتابعه صالح كما في العدة ولم يذكر من خرج
 وقد زعم بعضهم انه لا يدل على وجوب السورة اصلا وان لفظ فصاعدا لا يوجب ما قبله
 ههنا وللتخيير فيما بعده وانه شاذ في اللغة فيه كما في تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا
 ليس بجيد فان هذا اللفظ في اللغة لا ينبغي بحكم ما قبله على ما بعده ان وجوبا فوجوبا
 ان غيره فغيره ولا بد من ان ينسحب الحكم المصداق ايجابا كان او استجابا او اباحة وتخييرا
 بحسب المقام على كلا الجزأين ولما كان حكم ما قبله ههنا الوجوب فلا بد ان ينسحب على ما بعده
 لا محالة نعم قد يدل على الاقتصار على ما قبله في بعض الصلوة كالركعة الثالثة والرابعة
 لا على عدم وجوب السورة في كل ما قال الرضى في شرح الكافية ومن المواضع التي يجز فيها
 اي عامل الحال قياسا على الوجوب ان يبين الحال زيد ياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونا
 بالقاء او ثم تقول في الثمن بعت بدرهم فصاعدا او ثم زائد اي فذهب الثمن صاعدا
 او زائد اي اخذ في الازيد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر

وتقول في غير الشئ قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً وتمرأئداً أي ذهبت القراءة
زائدة أي كانت كل يوم في الزيادة أه فلم يبد كصورة الاقتصاء أعني في مجموع الشئ ولا
ما إذا قيل بعد بهم فصاعداً الشئ واحد غير ذي اجزاء وبصيغة الأمر ولا ما إذا ذكر
العدد ولم يبد كالمعروف كحديث تقطع اليد في ربع دنيا فصاعداً ولا مثل ما في الصحيح
صحة كنانة إلى الخشبة ثلاثة أذرع وفوق ذلك وذكر أنه للتوزيع لا للتخيير وهذا
إذا كان واقعة البيع والقراءة في الزيادة وأما إذا كان بالأقتصار على الدرهم والجزء
وتكون ذلك في الأمر الذي يتفق وقوع الأمر بالقل فقد يقال هذا أيضاً ولكن
لا دلالة على التخيير فيما بعده أصلاً من حيث لالة اللفظ إنما ذلك من تلقاء خصوصية
المادة أي الواقعة أو من حيث أن يكون الحكم المصدراً هو التخيير ونظيره ما في المعنى من العطف
على المعنى عن ابن الضائع من أن النصيب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جازم باجماع مع أنه
قد يحصل لا تيان ولا يحصل التحديث أه وإذا التفتت هذا فقوله لا صلة لمن لم يقرأ بأمر
القرآن فصاعداً لا بد فيه أن يكون لما فوق الفاتحة دخل في الصلوة بانتفاها وهو في
الأولين أن لم يوجد في الآخرين كيف وبعبارة بلفظ الماضي مثله في شرح القاموس عن
الكاتب هم قد ذكرنا أن الخبر لا تكون فيه كلمة أو للتخيير فكيف بغيرها فلا يأتي في الماضي
لفظ فصاعداً في صورة الاقتصار في مجموع الشئ ولا يستعمل فيه إذن أصلاً فاذن الفاء في
قوله فصاعداً ليست من باب هي أحسن الناس قرناً فقد ما ولا من باب قوله

أقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فخرهم

وأما هي من باب الأيمن فالأيمن في الشرب والأقرب فالأقرب في الصلة وبعثت من خير
قرون بني دمر قرناً فخرنا خ من أول فالأول في فضل الجمعة فقال بعضهم إن الجوا
الاقتصار على ما قبله دائماً وبعضهم أنه للجمع دائماً وليس كذلك بل يأتي فيما يأتي فصاعداً
الاقتصار في بعض الجمع في بعض ومتى كان الجمع ففي حكم ما قبله فحيث شرعت السورة
كالأولين فواجبة كالفاتحة وحيث لم تكن فليست وقد قام حديث البقرة في
في الصحيح مخصصاً للآخرين بل قول ليست الفاء في تقطع اليد لا فائدة أن المداها والجمع

من حيث كونه رجا فيما زاد عليه بل كما ان الربع مؤثر كذا الثلث والنصف مثلا من
 حيث انهما هما لا باعتبار اشتغالهما على الربع وهذا ظاهر وكذا الواجب في السورة ليس القدر
 المشترك في آحاد السوريات يكون المطلوب لها هيبة ويكون العينية ملائمة بل محل
 واجب بدلا وهو الاشبه في الواجب المخير فيه بخلاف قوله تعالى فاقروا بالتيسر من القرآن
 فانه بالنظر الى القدر لا بالنظر الى البدلية وليس معنى تقطع اليد آية تقطع اليد في ربع دينار
 فقط او ربع دينار وزيادة بحصول اصلا وعقد المجعولات بعدة كما في كتابا لقراءة عن ابن
 خزيمة صلا وعكسه الطبيعي هو اقل بالعمية فقال اذا لم نقل بوجوب الزكاة لا يستقيم ان
 نقول بوجوب الفاتحة ايضا من هذا الحديث كما في المرقاة عنه وذلك لتساوي الدلالة ولا
 هذا المعنى في مادة من مواد استعماله وانما الامر فيه كما ان صبغة الجمع لما فوق الاثنين مع
 ان الحكم الوارد عليه انها يراد عليه على كل فرد فيها بعد صاعدا محكوم عليه برأسه لا
 باعتبار المجموع من حيث المجموع وكل لكل الافرادى لا المجموعى واما وجه الواو في حديث
 امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر ونحوه في سياق الاثبات ووجه الفاء في حديث
 عبادرة ونحوه في سياق النسخ فساد ذكره قريبا وكذا وجه تخصيص الحديث بغير المتقدم ومن
 الادلة في المسئلة حديث ابى سعيد وابى هريرة وجابر وقد مر وت حديث مسنى الصاوية من
 طريق رفاعة بن رافع عن ابى داود وغيره ومن الادلة التي تأتي في وجوب السورة حديث
 جابر في قصة جهنم في الصحيحين وامر سورتي من او وسط المذموم قال عذرا لا احفظهما اهو
 اعلم ان ما ذكرنا من الاقتصار في قولهم قصصا عدل في بعض على ما قبله ليس هذا مدلوله
 للفاء ولا للصاعدا من حيث دلالة ما عليه بل انما ذلك من تلقاء خصوصية المادة
 والمثال حيث لا يكون ما بعدهما واقعا ونظيره ما ذكره الرضى من قوله وينبغي ان تعرف
 ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما او بل ليستا الا
 لاحد الشياطين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل الساطفة وما بعدهما معا
 لان تعلم العلم غير زيادة الخير فدلالة او اما في الاباحة والتحيز والشك الا بهما
 والتقصير على معنى احد الشياطين او الاشياء على سواء وهذه المعاني تعرض في الكلام

لا من قبل واما بل من قبل شياء اخو الشاك من قبل جهل متكلر عدم قصده
الى التفصيل الا بهامو التفصيل من حيث قصده الى الخ لا باحة من حيث كون الجمع
يحصل به فضيلة والتجديد من حيث لا يحصل به ذلك اه وهذا كما يقال ضربت زيدا
وعمر ا اذا كان ضربهما كليهما او يقال اضربت زيدا وعمر ويكون مفعيلا ثم لا يجادل المأمور على
مثلا ومثلا ضربت زيدا فعمرا او اضربت زيدا فعمرا ونظيرة في اشتغال حكمه ما قبله على ما بهد قول
قال تعالى بغير ضربة فما فوقها وحديث الصحيح من باب اشغال الناس بالاداء الانبياء ثم
الاشغال الا مثل من كتابا ليرضى فيه ما من مسلم يصيب اذى شوكه في فوقها الا كفضلا
بها سبانه كما تحط الشجرة ورقها اه وعند مسلم ما من مسلم يصيب اذى من مريض فاسوا
الاحط الله به سبانه كما تحط الشجرة ورقها وحديث ابى داود عن علي رضي الله عنه قال
زيد احسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ها توارج العشر من كل ربيع درهمها
درهم وليس عليكم شيء حتى تتع ما تى درهم فاذا كانت ما تى درهم ففيها خمسة دراهم
فما زاد فعلى حساب ذلك ففقد يكون عند المالك ما زاد وقد لا يكون واذا كان فالحكم الوجوب
ونظيرة ايضا ما في الصحيح من الزكاة في ربيع وعشرين من الابل فما دونها من الغنم من كل
خمس شاة وقد ذكر النخاعة ان المرو في قوله مريت بن زيد عمر مورو واحد في قوله مريت
بن زيد عمر مورو ان ولا جد وابن جبان كما في الفقه من حديث رفاعه ثم اقرأ بام القرآن
ثم اقرأ ما شئت وهذا كله على تقدير ان تكون الفاتحة واجبة في الاخيرين على رواية
عن ابى حنيفة اختارها الشيخ ابن الهمام على لفظ مسند احمد وغيره في حديث رفاعه
بن رافع ثم اصنع ذلك في كل ركعة اه حملا له على ما يختص بالوجوب واما على المشهور
عند اصحابنا من استحبابها فيها وقد ثبت عن علي وابن مسعود رضي حملا له على ما يحسم
الاستحباب فالامر كما ياتي وقد استنبطوه من الاسرار بها مع كون الوقت وقت الجهر
وانها على شاكله الثناء والدعاء لا القراءة كما هي في السرية على شاكلتها فتكون الفاتحة
قرآنا ودعاء ففي الدال المنثور اخرج ابو عبيد عن مكحول قال امر القرآن قراءة ومثل ذلك ودعاء
على نحو ما في المستدر لوه عن ابى ذر ان الله ختم البقرة بايتين اعطانيهما من كنز الذي

تحت عرشه فتعلمون وعلموا من نساءكم وابناءكم فانها صلوة وقرآن ودعاء وهو كذلك
 في مراسيل ابى داود والآيتان مناسبتان للفاصلة في صفة النزول فعند مسلم وغيره عن
 ابن عباس بنينا جبرئيل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم سمع نقيضا من فوق فرفح
 رأسه فقال هذا ملك نزل الى الارض لم ينزل قط الا اليوم فسلم وقال لبشر بنورين
 اوتيتهما لم يؤتيا نبي قبلك فاشحذ الكتابي خواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما الا
 اعطيناه وفي الجوهري قال ابن جرير ان سمع في الاخيرين لم يلزمه الاعادة ومضت صلوة
 لنقل الحجة ذلك ووراثته عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وليس ايضا صيغة لا صلوة لم لم
 يقرأ بام القرآن فصاعدا صيغة انشاء على نحو بعه بدلهم فصاعدا قبل ان يظهر ما يقع
 بل صيغة خبر على نحو بعه بدلهم فصاعدا بعد ما انكشف الحال ولم ار لهم في نفى وجوب
 السورة الا ما في الفقه لابن خزيمة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قام
 فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب هو وسكت عليه وفيه خطلة السدوسي قال
 هو في التقريب ضعيف من السابعة وفي التاريخ الصغير قال يحيى القطان خطلة السدوسي
 رأيت وتركت على عهد كان اختلط وفي ميزان عبد الملك بن خطاب بن عبيد الله بن أبي
 الشنف مقل جلد تفرد عن خطلة السدوسي بهذا عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى صلوة لم يقرأ فيها الا بالفاتحة ثمرة ابن القطان بهذا الخبر وخطلة التايان
 والحديث في المسند ليس فيه عبد الملك وهو من رجال تهايب التهاذي لفظه
 قال عن خطلة قلت لعكرمة اني اقرأ في صلوة المغرب بقل عوذ برب الفلق وقل عوذ
 برب الناس وان ناسا يعيبون ذلك على فقال وما بأس بذلك اقرأها فانها من
 القرآن ثم قال حدثني ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فصلى ركعتين
 لم يقرأ فيهما الا بام الكتاب اه واخرجه في المسند ايضا ص ٢٢٣ عن خطلة السدوسي
 عن شهر بن حوشب عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العيدين
 لا يقرأ فيهما الا بام الكتاب لم يزد عليها شيئا اه فاضطرب اسناد او نقله في الزوائد
 عن المسند بلفظ لا يقرأ فيهما الا بام الكتاب لم يزد عليها اه بضمير التثنية راجعا الى

الركعتين وتكلم عليه في الجهر في باب الاقتصار على الفاتحة ومثل هذا يروى ويطوى و
عن ابن عباس نفسه في الكنز ^{ص ٢١٢} قال لا تصلين صلاة حتى تقرأ بفاتحة الكتاب في
سورة ولا تدع ان تقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة عجب في الصحيح من باب الخطبة ^{العيد}
عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفطر ركعتين لم يصل قبلها ولا بعدها ^{الحديث}
فرواية حنظلة شاذة بالهرة وكانوا يعتنون بالقراءة في العيد حتى سأل عمر ابا واقد
الليثي كما عند مسلم عنها هذا ويحتمل على بعد ان يريد بقوله لم يزد عليها شيئا اي
سورة كاملة بل بعضها ولعله عليه ما عنه في كتاب القراءة ^{ص ٢١٢} ولتختتم الكلام فيما يتعلق
بقوله فصاعدا بعبارة الكتاب لسيبويه قال هذا باب ما ينتص على افعال الفاعل المتروك
اظهاره في غير الامر ^{ص ٢١٢} انتهى ^{ص ٢١٢} وذلك قولك اخذته بدل هم فصاعدا واخذته
بدل هم فرائد اخذ في الفعل كثرة استعمالهم اياه ولا نهم آمنوا ان يكون على الباء
لو قلت اخذته يصاعدا كان قبيحا لانه صفة ولا يكون في موضع الاسم كانه قال اخذ
بدل هم فرائد الثمن صاعدا او فذهب صاعدا ولا يجوز ان تقول وصاعدا لانه لا تارة
ان تخبر ان الدرهم مع صاعدا شيئا كقولك بدرهم وزيادة وكنتك خبرت باني
الثمن فجعلته اولا ثم قوت شيئا بعد شي لا ثمان شتى قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى
ولم تترك الواو الشيا ين ان يكون احدهما بدلا لآخر لا ترى انك اذا قلت مررت بزيد
وعمر لم يكن في هذا دليل على انك مررت بعمر وبعد زيد فصرح بان فيه ادنى ثمن
مع هذا هو لا ثمان شتى فلا بد ان يكون ادناه درهما واذا زاد فهو ايضا بجملة ثمن وهكذا
نقول ان اي ركعة اقتضت الشريعة فيها على الفاتحة فهي هناك وحدها واجبة واي ركعة
جمعت فيها بين الفاتحة والسورة فجميعها واجب يجب ان يكون هذا التوزيع على بعض
الصلاة لا على احوال المصلين من المقتدى وغيره كما زعموا لانه لا ايماء في الحديث الى
احوالهم فيجب ان يكون بالنظر الى نفس الصلاة كتوزيع الاثمان على اجزاء المبيع واذا
يؤم في سياق الحديث بان بالنظر الى احوالهم ولم يبين كلامه عليه وعمل الشريعة مع
قطع النظر عن هذا الحديث في الشاهد على توزيع الوظيفة على الركعات افلا يكون العدل

عن هذا الى حواله عدم ولاهما ساعدة الواقع والشاهد كتحليل المناطق خلافاً لما في
 الشاهد ثم بعد هذا ينبغي ان يلاحظ في هذا التركيب موقعه من الاثبات والنفي في الخبر
 والا نشاء والمقادير وغيرها ولا فرق عند التحقيق بين المقادير وغيرها واريد بالمقادير
 ما يدخل ما قبله فيها بعد اذ انكر وبغيرها ان يكون ما قبل ما بعد لا جالس من غير ان
 فان ما ذكره اهل العربية انما ذكره في مثله المقادير ومن امثلة التوقيف في الامثلة
 بدنياً فصاعداً واشتهر بدنياً فافلا قال وهي التي يبين بها ازدياد او نقص يتدرج
 وهو صريح في ما قلنا انه ليس على تقدير فقط فيما قبل اللفاء واعتبار الجموعات فيما بعد هاو
 لكن في جمع الجموع عن ابي حيان انه لم يمثال الثاني الا لابين ما للفي واما ان اولهم اعطيه
 درهما درهمين ثلاثة فخرج في المغنى على اضمار او ابدال الاضمار من حذفت حرف العطف
 وفي الاساس اخذ ما من فصاعداً بمعنى فن انزل وقا يستعمل في غير المقادير كما في المسند ^{٣٣} امر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان يستشر العيز والاذن فصاعداً في مسندة الجراح ^{٣٤} بن الجراح ^{٣٥} بن الجراح ^{٣٦} بن الجراح
 يوم لا بأس به والمراد به الاضمار لا المقادير الا ان يأول ويقال ان المراد قدر العين
 ومثله ما عند الترمذي من تفسير البقرة قال مجاهد الصيام ثلثة ايام والطعام لستة
 مساكين والنسك شاة فصاعداً هو ونحوه عن ابن عباس في قوله نعم فما استيسر من الهدى
 من الدر المنثور قال فعليه ذبح ما استيسر من الهدى شاة فما فوقها او بخلاف قول سعيد
 عنده اي الترمذي من الاضمار قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال
 العضم بل بلغ النصف فما فوق ذلك اه فان في المقدار ونجته الكلام مما يتعلق بما نحن
 فيه مما يفيد قولهم فصاعداً انه يتعلق بالحكم بالاقل فالأكثر وان تعلقه بالاكثر
 عقيب تعلقه بالاقل والحكم هو الحكم ونظيره ما اختاره في التحرير وشرح ^{٣٧} صفة
 في عموم الجموع من قوله فالحق ان عمومها مجموعي وان قلنا ان افراد الجموع العام والحدان
 كما سلف في اوائل الكلام في العام فانه لا ينافيه لزوم الحكم الشرعي او مطلقاً اي شرعياً كان
 او غيره لكل من لا حاد فيه ضرورة عدم تجزئ المطلوب وغيره من الموانع كيم الحسين للعلم
 بحسب كل محسن اجماعاً ما بعد ما عدل مع ما قبله او عدم الاجتماع الى لوقائع هذا بحسب

تحققها واما الحكم الوارد عليهما من خارج فواحد ولا بد وليس معنى تقطع اليد ان تقطع اليد
 في ربع دينار فقط او في ربع مع زيادة يجعل الربع اصلا وعقد المجموعات بعد ذلك الحكم
 بعد على الثلث ونحوها باسمهما والحكم بعد على ما بعد مستقلا لا باعتبار انتزاع
 المجموع مما قبله وما بعده ولذا جاء فيه عند سلم تقطع اليد في ربع دينار فما فوقه و
 يقال في العرف واللغة زاد علي لما بعد الشيء لا على اخذ المقابلة بين المجموع وجزئه
 فان انتزاع المجموع وفرض لمقابلة هكذا اعتبار منطق هذا في الاثبات وفي النفي لا نقا
 كلبه ما رأينا وسنوضحه وفي الخبر على ما قدر وقع وفي الانشاء على ما سبق من تحقق الأقل
 فقط او مع ما فوقه هذا باعتبار الوجود والتحقيق واما باعتبار الاندراج تحت صيغة الاصل
 مثلا فانه لا بد ان يكون الزائد في قولنا تصديق بد ينار فصاعدا ما مورابه كما ذكرنا
 ان الواو في قولهم الكلمة هي اسم وفعل وحرف للاجتماع في معنى الكلمة وان لم يجمع
 في الوجود وانما ليست بمعنى او كما زعم وعلى هذا لا بد من ان يصدق على ما بعد الثبات
 انه لا صلوة لمن لم يقرأ بصدقه او ان لم يقرأ بصدقه وان لم يقرأ بصدقه وان لم يقرأ بصدقه
 من معاني واو العطف ولا بد تحصل على ما قلنا انشاء الله تع قد تم الكلام على تقدير
 كون الفاتحة واجبة في الاخيرين وقد تم التوزيع على الركعات واما على تقدير عدم
 وجوبها فيهما فنقول ان السياق فيما نحن فيه من قول صلى الله عليه وسلم لا صلوة
 لمن لم يقرأ بامر القرآن فصاعدا هو لا انتفاع رأسا اي لا صلوة لمن خلت صلوة عن
 القراءة لاسيما في الاثبات فلا يضطر فيه الى بيان صورة الاقتصاريان بقول لو كان
 صلى الله عليه وسلم قال صلوا بامر القرآن فصاعدا مثبتا كيف يستقيم التوزيع
 على تقدير عدم الوجوب في الاخيرين فان سياق الاثبات لم يقع فلا يحتاج ان يبحث
 عن انه لو وقع كيف يكون وانما يهمنا النظر فيما قد وقع اعني بذلك ان هذا السياق
 الحالة الرهنة انفي الصلوة عن انتفت قراءة فيها واما استنباط حكم الاثبات
 بان يقال ان النفي دخل على الاثبات فليبحث او لا عن مفاد قولنا صلوا بامر القرآن
 فصاعدا وما صورته في كيف توزيع على الصلوة على تقدير عدم الوجوب في الاخيرين فان هذا

لم يقع فلا يهملنا البحث عن انه لو وقع كيف استقام واما الكلام في انه ههنا لنفي
 المجموع بكيت فنقول لا بحث في ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فحسب
 قوله بام القرآن فيه متعلق بالنفي ولا يؤثر فيه ان قوله فصاعدا بماذا يتعلق
 بالنفي او هل خوله فان الكلام في الاول كاللزام في لم يضرب زيدان زيدان فيه
 بماذا يتعلق لا طائل تحته واما قوله فصاعدا فنقول انه متعلق بدخول النفي لا بالنفي
 وهو الاصل وقد بسطه الشيخ بهاء الدين ابن الشيخ في قول الدين السبكي واكثر
 من الاستشهاد بالآيات والاحاديث في شرح التلخيص من ادائله ^{ص ١١}
 بما لا يحتاج الى نقله برهنة والذي يتعلق بمحاجتها هو قوله والذي تلخص في
 ذلك على التحقيق انه اذا ورد شيء من تعاقبات الفعل اللفظية او المعنوية
 بعد النفي فالاصل تعلقه بالفعل المنفي لا بالنفي الا ان يقوم دليل على تعلقه بالنفي اه
 واختار في صورة تعلقه بالنفي ايضا انه متعلق بالفعل بقيد كونه متغيا فراجع
 ان شئت واذا تقرر انه متعلق بدخول النفي كان النفي متسلطا على المجموع ونفي
 المجموع يتصور في العقل بثلاث صور لكن الاصل في العرف ان يكون لنفي كلا
 جزئية رأسا فاننا قلنا ما ضربت زيدا وعمر او وردت النفي في العبارة على كليهما
 فما الدليل على بقاء احدهما وقد ذكرتهما في خبر النفي ومثله في ما رأيت زيدا فعمرا
 بالفاء لتعلق النفي بكليهما او لا فتانيا نعم يكون هذا حيث لم يتبدل في الكلام و
 بنيت رد على قول القائل ضربت زيدا وعمر فرددت عليه بقولك ما ضربت زيدا
 وعمر واردت ما ضربت كلا منهما واما ضربت احدهما فهذا اذا بنيت كلاما على
 كلام المخاطب لا اذا ابتدأت به وعن هذا قلنا ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ
 بام القرآن فصاعدا لا يجوزنا التصوير الاثبات ما لم يتحقق انه مبني على الاثبات اربعا
 بالبناء عليه ان يكون الاثبات مصورا سابقا في ذهن ثم يورد النفي عليه واما
 اذا كان النفي ابتداء فاننا لا نحتاج الى تجسيمه هذا قال الرضي واذا قلت في
 غير الموجب ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت رجلا منهما او ما رأيت زيدا وعمر

فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتمل ان تريد به الواحد فقط فيكون
 المعنى ما لقيت واحدا منها ولقيت الآخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون
 المراد ما لقيت واحدا منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفى رؤية كليهما وانما
 كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يؤدى
 معناه نحو لقيت زيدا او عمرا فقد خرجت واحدا منهما لما كان اصله او عدم الرؤ
 ية فيبقى الآخر على الاصل اي غير منقضى واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يؤدى
 معناه وهو ما لقيت زيدا او عمرا ولا اصل لعدم الرؤية ولم تصرح فيه بالعدم رؤية
 واحد منهما فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نقضا مطلقا للرؤية
 اه وقال فظهر ان معنى ما لا يثبت زيدا وعمرا ما لا يثبت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا
 معنى لا تضرب زيدا او عمرا بحيث لا يجتمع الا امر بهى حال لا تضرب احدهما او اضرب الاخر
 وما ينفع ولا يضرب نقله ههنا في زهير الرضى على المجتبى من كتاب الجهرى عن ابن ابي عمير
 رضى الله عنه ان نبي الله صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت ان لا اقبل هدية الا
 من قرشي وانصارى او ثقيفى اودوسى قال الا نلست فى شرح المفصل سئل المزني
 عن رجل حلف لا يكلم احدا الا كوفيا او بصريا فكلم كوفيا وبصريا فقال ما اراه الا
 حاشا فانى ذلك الى بعض اصحاب الجحيفة المقيمين بهى وقتا اخذوا المزني
 خالف الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل شئ
 نظفر الى قوله اه ما حملت ظهوسا او اخويا او ما اختلط بظم واما السنة فقوله عليه
 الصلوة والسلام لقد هممت ان لا اقبل هدية الا من قرشي وثقيفى فالله هو ان القرشي
 والثقيفى كانا مستثنيين فذكر ان المزني لما سمع بذلك رجع الى قوله اه فاذا انتفى
 الجمع في قوله لا صلوة اه كان قريبا من قولهم فلان لا يملك درهمه فضلا عن دينار
 وكما في الصحيح ٩١٢ يذهب الصالحون الاول فالاول اه فقد ذهب كلهم وقولهم
 لا رجال في الدار بل امرأة لا قولهم لا رجال فيها بل رجل وكان نفى الصلوة في
 الحديث منوطا بانتفا ثهما وانتفا القراءة رأسا لا باعتبار انتفا احدهما فليكن

وقال في موضع
 آخر بل ما يعطى
 الفائل لا يعطى فاء
 الضم اما عاطفة
 لا رسم في الاسم
 فهو ما كان منك
 اتيان في حديث على
 ما يؤدون مثله
 المنصوب واما
 الفعل على الفعل
 فهو ما تاتي في حديث
 بالرغم فيكون الثقيفى
 في الموضوعين شيئا
 واحدا او اقعا على
 المعطوف والمعطوف
 عليه فيكون الجمع
 الا تيارا في الحديث
 تحقيقا للحديث
 منقيا آه ٢

منك على ذكر ولا تنسنا ونظيره ما ذكره العلماء في قوله تعالى لا ينفع نفساً
 إيمانها لم تكن آمنت من قبل وكسبت في إيمانها خيراً قال في المعنى من حدث
 من قبل العطف والمعطوف أنه لف بقرينة النشر في الآخر تقديره لا ينفع نفساً إيمانها
 أو كسبها آه وأنه لنفي المجموع وأذن لا يرد الحديث على كلا التقديرين لا على تقدير
 وجوب الفاتحة في الآخرين ولا على تقدير عدمه فإن الأمر قد دار على أن النفي مبني
 على الإثبات أي صحة الإثبات أولاً في الذهن بما يقتضيه من تعاقب الحكم بالآقل فالأكثر
 ثم شُجِبَ النفي عليه من بعد فيوفر على الإثبات حقه أولاً وهو نفي ابتداءه للشكاسة سأل
 في بناء النفي على الإثبات وعدمه ومنه قول الفقهاء إذا قلت ماله على عشرة
 الأشعة بالنصب لم تكن مقراً بشئ وإذا قلت الأشعة بالرفع لم تكن تسعة ولكن
 نظر الرضى فيه من الاستثناء وقد قال في عروس الأفراح من المحل الذي تقدم
 وتقول في الاستثناء لا يقوم القوم إلا زيداً والمعنى أن قيام القوم غير زيد منتفاه بقيام الجميع
 أو قيامه لا يقوم القوم إلا زيداً بمعنى قيام أي انتفاء غير زيداً ومنه جازة بعض النجاة ما سأل
 حتى يدخل البلد بالشرع ولا سبيل لعل ههنا فاعلم ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم فإن قلت إذا
 عاد قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بآم القرآن فصاعداً إلى قولنا لا صلوة لمن لم يأت
 بقراءة كان المدار في النفي على انتفاء القراءة رأساً وهذا ما يدل على فرضية
 مطلق القراءة وقد جاء أيضاً بعض ما يناسبه فعند مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً
 قلت استدر الله الدارقطني رفعاً لا صلوة إلا بقراءة فهذا لا يدل على وجوب الفاتحة
 فكيف على وجوب السورة قلت دلالة على وجوب الفاتحة والسورة باقية لأن نفي
 الصلوة على هذا من تلقاء انتفاءهما من حيث شأنهما لا من حيث انتفاء القراءة
 في ضمن انتفاءهما والألم يحتمل إلى تسمية الفاتحة والتعرض لما فوقها وكان حق
 الكلام هو أنه لا صلوة إلا بقراءة وإنما تعرض للاول عينا وللثاني بكلاً لوجوبهما
 قال الرضى فاذا انقضت الخبر نحو رأيت زيداً أو عمران فان اردت نفياً رؤيتهما معاً
 قلت ما رأيت واحداً منهما أو ما رأيت احدهما أو ما رأيت زيداً ولا عملاً ان اردت

نفى رؤية أحدهما لأرؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد قصدت تعيينه
 للمخاطب سميت مخوما رأيت زيدا أو ما رأيت عمرا وان لم يتعين عندك أو تعين
 لكن قصدت الأبهام قلت ما رأيت زيدا أو عمرا **فصل** وأما الفرق الذي
 وعدناه في الفاء والواو فهو أنه صلى الله عليه وسلم لما سلك سبيل الأمر بالقراءة
 والأمر لطلب التحصيل ذكر الفاتحة والسورة بالعطف وهو اللان في بلام وهو مضاف
 حديث المسعيد ورفاعة ولما ذكر انتفاء الصلوة بانتفاء القراءة ذكر أو لا
 أقل ما يجزئ منها ثم صرح على ما فوقه وهو المناسب لبيان حكم الانتفاء لعدم
 الفاتحة وهذا لا يحصل إلا بالفاء وهو مضاف حديث عبادة وابي هريرة وجابر
 هذا على تقدير ان يكون النفي بناء على الاثبات وتكون الفاتحة واجبة في الآخرين
 وأما على تقدير عدم الوجوب فيستحسن أيضا في حال النفي ان يصح من واجب معين
 الى واجب محير فيه بعد في الانتفاء والعلم ان لا يتمايزان بخلاف وجود الفاتحة
 ووجود السورة فانهما وجودان مستقلان برأسهما واعتبار البعضية والكلية بعد
 هناك اعتبارنا وارا دبالا من الوجود وزاد في الفاء الترتيب ايضا ويمكن ايضا ان يكون
 بالنظر الى من ليس عنده قرآن غير الفاتحة على شاكلة ما عن رفاعة وما عند أبي داود من
 باب تخفيف الصلوة عن فتى وسيأتي واعلم ايضا ان قوله فصاعدا فما زاد وفيما فوق
 ذلك ثلاثها تدل على ان يدخل ما بعدها في حد الزيادة باقل ما يكون يصدق عليه
 الاسم بخلاف قوله وما تيسر حديث المسعيد وما شاء الله ان تقرأ في حديث
 رفاعة عند أبي داود فيدل على ان يأتي بما تيسر ما دام تيسر فانه تيسر أكثر هذا وصحت
 مغاير السابق ويدخل في فرق الواو والفاء فان المعرف في الزيادة اذا ريدت اياها
 كانت هو الفاء وفي كتاب القراءة من كتاب عن ابي العالية البراء ان عبدا لله بن صهوا
 قال لا بن عمر يا ابا عبد الرحمن اني كل صلوة تقرأ قال اني لا استحي من رب هذا البنية
 ان ادع ركعتين لا اقرأ فيها يام الكتاب فرائدا وقال فصاعدا وفيه عن ابي العالية
 قال سألت اوسئل بن عمر في كل صلوة قراءة فقال اني لا استحي من رب هذا البيت

ان اصله له صلوة لا اقرأ فيها بفاتحة الكتاب ما تيسر له فسوى بين اللفظين في بنية الفاتحة
 والسورة هذا وقد ذكر الحاجة ان لم يجز في بيان ما فوق الشيء صعودا مع حذف الفعل
 الا الفاء وليس المعنى فيه على اعتبار الكل البعض بل على اعتبار الزائد المزيد عليه فاذا
 ساق الامر وهو ايجادعين بعض تعيين اذا ساق النفي وهو عدم ارسال الكلام وابهم وهو
 الطريقة انت اذا رأيت سياق الامر في حديثين وكلهما بالواو ثم رأيت سياق النفي
 في ثلاث وكلها بالفاء حصلت انشاء الله تعالى على ان حفظ هذا الصنيع واطراة
 لمثل هذه الامور والاعتبارات بلاماء والرجل اذا درج من الجحون الى الصفا ومهر
 سامر بمكة تبين له ثور من حراء فحصل في نضد هذا الحديث مع قوله تعالى فاقرأوا
 ما تيسر من القرآن ويخرج منه ان قوله تعالى هذا على وجوب كل ما يقع من القراءة
 في الصلوة فاعلم ان بعضهم ذهب الى ان المراد بقوله تعالى هي الفاتحة لا غير جودا من الله
 هي الواجبة لا غير وليس بشئ اما من حيث الحديث فكما علمت شاملا وتكومه واما
 من حيث القرآن فايضا لا يخفى ذهب بعضهم الى ان المراد به ما فوق الفاتحة و
 يلزمه ان يكون واجبا والوجه ان الله تعالى اراد مجموع ما يقرأ وكله واطلق عليه ما تيسر
 باعتمار الطول لا باعتبار تخييره في اى سورة ولو غير الفاتحة فان الآية نزلت في
 تخفيف صلوة الليل ولا يحتاج حينئذ الى بيان ما يتعين للوجوب فيما فوق فجاءت
 الآية كما ترى لا لبيان ان الواجب اى سورة لكنها امرت بالقراءة واجبا فكل
 ما عينته الشريعة وهي الفاتحة فصاعدا فهو تحت هذه الآية وكل واجب ثم سلك
 بعد هذا في الاحاديث مسالك اما الامر بهما وهو قوله ثم اقرأوا بالقرآن ثم اقرأوا
 بما شئت وقد مر واما الامر بالفاتحة عينا وترك ما بقي على شاكلته القرآن في اللفظ
 او ما يقوم مقامه وهو قوله امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر فهذا تعيين للفتحة
 والبقاء للباقي على لفظ القرآن فما احتاج الى تعيين باسمه عينه والا بقائه واحا
 على اصله في القرآن وما يقوم مقامه هو قوله فما زاد وفما فوق ذلك وقوله فمما
 فقول ما تيسر حاله للباقي بعد الفاتحة على القرآن وادخل تحتها وسائر الالفاظ

بدله وهذه الاحالة كما في الفاظ محمد الميضي فتوضا كما امر الله واما كما امر بالسورة كما
 في قصة سعاد وامر بسورتين من اوسط المفصل بالنظر الى ان الفاتحة معلومة
 واما كما امر بقرآن بالنظر الى من ليس عندك غير شيء من القرآن وهو ما في حديث
 مسني الصلوة من طريق رفاعه فان كان معك قرآن فاقرأ والا فاحمد الله وكبره
 وهله وقال في مرقاة مسني ان الاولى ان يحل على ول الامر الذي كان بناء على
 المساهلة والتيسير والله اعلم بخبره في اعلام الموفيقين في التبيين في الصنيع لتمامه في وجوب السورة
 والرجل اذا بصرها لال رمضان ولم يكن هناك في السماء علت فليس هو يوم الشك
 هذا يدل لك ثانيا ان المراد في الحديث المجموع في لا يجاب المجموع في النفي والاطلاق اذا
 كانت تنتمي الى باب واحد دل على انه هو المولى وتواليوت من ابوابها ووجوب السورة
 قول عند المالك والحنابلة وقال في الامم وهو قد يحتمل ان يكون الفرض على من احسن
 القارة قراءة القرآن واكثر آه وهوينا في جزم الشوافع بعده باستجاب السورة فان زاد
 فيه وعن عبادة مرفوعة الا صلوة الا بفاتحة الكتاب آيتين معها في الزوائد و
 تخريج الهداية مرفوعة فيه الحسن بن محمد الحشني من رجال التهذيب ضعيف بعض وثقه
 آخرون واعلم انه انما وقع الاختلاف في وجوب السورة لانها واجبة بكل فلم يستلوا
 على آحادها وتوهم من التخيير في آحادها التخيير في صلواتها وخال بعضهم ان لفظ التيسر
 في الحديث بما دلت دليل على هذا وان الاحالة على التيسر تفويض الى اختياره في اصل
 قراءة السورة لا في قدرها وهو في الضعفاء الصخير ص قال ابن فضيل عن ابى سفيان
 عن ابى نضرة عن ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب وقرآن معها وسورة وقال همام عن قتادة عن ابى نضرة عن ابى سعيد
 امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر هذا اولى لان ابا
 هريرة وغيره ذكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 وقال ابو هريرة ان زدت فهو خير وان لم تفعل اجزأك ام فجعل فرقابين قوله قرآن
 معها وسورة وبين قوله وما تيسر من جهة ان الاول يدل على ان السورة لا بد منها وان

هذا ما مر من حديث ابى عباس عند ابن خزيمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قام فصلى
 ركعتين لم يقرأ فيهما الا بفاتحة الكتاب ام فوهم في الفهم من نقله في غير محله ولا يستدل
 به في كتابه على صحة ما ذهب اليه من ان السورة واجبة بكل فلم يستلوا على آحادها
 وتوهم من التخيير في آحادها التخيير في صلواتها وخال بعضهم ان لفظ التيسر
 في الحديث بما دلت دليل على هذا وان الاحالة على التيسر تفويض الى اختياره في اصل
 قراءة السورة لا في قدرها وهو في الضعفاء الصخير ص قال ابن فضيل عن ابى سفيان
 عن ابى نضرة عن ابى سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلوة الا بفاتحة
 الكتاب وقرآن معها وسورة وقال همام عن قتادة عن ابى نضرة عن ابى سعيد
 امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نقرأ فاتحة الكتاب وما تيسر هذا اولى لان ابا
 هريرة وغيره ذكروا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا صلوة الا بفاتحة الكتاب
 وقال ابو هريرة ان زدت فهو خير وان لم تفعل اجزأك ام فجعل فرقابين قوله قرآن
 معها وسورة وبين قوله وما تيسر من جهة ان الاول يدل على ان السورة لا بد منها وان

منكم مريضون يضرهون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقولون
 في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه فبني عليه حديث ثوبان عند الدار وغيره عن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا السفر جهد وثقل فاذا اوتر احدكم فليركع
 ركعتين فان قام من الليل والا كانت له ام اخذ من قوله تعالى وآخرون يضرهون في
 الأرض الآية فليس في آخر المنزل شيء اصل قيام الليل ولا حرف واغماض تخفيف
 في الصفة فالوتر ادنى ما يكون من صلوة الليل ويكون سجدة فيه وصفه لا يتأدلا
 اصله ذكره الخطابي في معالم السنن كسجدة الركعتين في الرابعة بعد الهجرة ولعل حضرة
 الوترية الاحدية في حديث ان الله وتر يحب الوتر اصل طفت الليل فلذا كانت وتر صلوة النهار
 صلوة المغرب وهي ليلية ولا تنافي الجماعة فيها فان هذا الحضرة الابان يكون لها تعلق
 بالعباد اجمعهم فيا تروا ما احبته واصطفت فوجب الوتر مروق عن هذه الحضرة فلا تكن
 ان شئت من قيل ان العاقل محروم وراجع الفتوحات من حضرة الافراد فيها سيق آية
 فاقروا والابان حال صلوة الليل لكن لا قصد الابان يكون مجموع ما قرأ به تحته و
 التيسير انما هو في القدروا ان لم تسق لبيان احكام القراءة **فصل** متى ما ترى في الاحاديث
 ترى انها جعلت الصلوة عند انتفاء القراءة خداجا لمنفية وهو حديث ابى هريرة عن رسول الله
 وغيره وعن عائشة عن ابن ابي شيبة وامرؤث بن مهران قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقول من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج امرؤ عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن
 جبر القراءة وكتابها عند ابن ماجة ومتى نقت الصلوة فهو باعتبار انتفاء الفاتحة فما فوقها
 كما في الاحاديث المارة وارى ان هذا يطرح فيما هو على رسول الصحيح او الحسن وكفى بهما عن
 الضعاف وارى ان هذا ليس اتفاقا او جزا فابل حكاية عن الواقع عن الحقيقة فالصلوة
 بترك الفاتحة خداج وبترك الفاتحة فما فوقها منفية اي اذا خلت عن القراءة ومنه من
 يعلم ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا للانتفاء رأسا ولا اشارات اخر
 سقطت على مسقط دلت على انه المقصد فمذاهب منازل من تهوى روي في المنزلة
 واعلم ان الحديث شبه الصلوة باعتبار حكمها بشئ ناقص الخلقه حسا فلا يتأتى ان

م وقال في المختار فاقروا ما تيسر منه فبني عليه حديث ثوبان عند الدار وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا السفر جهد وثقل فاذا اوتر احدكم فليركع ركعتين فان قام من الليل والا كانت له ام اخذ من قوله تعالى وآخرون يضرهون في الأرض الآية فليس في آخر المنزل شيء اصل قيام الليل ولا حرف واغماض تخفيف في الصفة فالوتر ادنى ما يكون من صلوة الليل ويكون سجدة فيه وصفه لا يتأدلا اصله ذكره الخطابي في معالم السنن كسجدة الركعتين في الرابعة بعد الهجرة ولعل حضرة الوترية الاحدية في حديث ان الله وتر يحب الوتر اصل طفت الليل فلذا كانت وتر صلوة النهار صلوة المغرب وهي ليلية ولا تنافي الجماعة فيها فان هذا الحضرة الابان يكون لها تعلق بالعباد اجمعهم فيا تروا ما احبته واصطفت فوجب الوتر مروق عن هذه الحضرة فلا تكن ان شئت من قيل ان العاقل محروم وراجع الفتوحات من حضرة الافراد فيها سيق آية فاقروا والابان حال صلوة الليل لكن لا قصد الابان يكون مجموع ما قرأ به تحته و التيسير انما هو في القدروا ان لم تسق لبيان احكام القراءة فصل متى ما ترى في الاحاديث ترى انها جعلت الصلوة عند انتفاء القراءة خداجا لمنفية وهو حديث ابى هريرة عن رسول الله وغيره وعن عائشة عن ابن ابي شيبة وامرؤث بن مهران قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج امرؤ عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن جبر القراءة وكتابها عند ابن ماجة ومتى نقت الصلوة فهو باعتبار انتفاء الفاتحة فما فوقها كما في الاحاديث المارة وارى ان هذا يطرح فيما هو على رسول الصحيح او الحسن وكفى بهما عن الضعاف وارى ان هذا ليس اتفاقا او جزا فابل حكاية عن الواقع عن الحقيقة فالصلوة بترك الفاتحة خداج وبترك الفاتحة فما فوقها منفية اي اذا خلت عن القراءة ومنه من يعلم ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا للانتفاء رأسا ولا اشارات اخر سقطت على مسقط دلت على انه المقصد فمذاهب منازل من تهوى روي في المنزلة واعلم ان الحديث شبه الصلوة باعتبار حكمها بشئ ناقص الخلقه حسا فلا يتأتى ان

يقال ان المراد انها ناقصة حسا وان كانت باطلة حكما وان التمام باعتبار الاجزاء كما ان
 الكمال باعتبار الاوصاف على ما ذكره في الاثنان من القواعد المهمة وان التمام هو الجزء الاخير
 وفي حديث سئى الصلوة قال انه لا تتم صلوة احد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء وضعا
 ثم يكبر ويحمي لله ويشئ عليه الحديث فن كرر اننا وغيرها عند روح او د والنسائي
 وذكر اننا لا تتم بد ز ما ذكر وقال في الخبر عند النسائي فاذا لم يفعل هكذا لم تتم صلوة
 وعندنا لرسولنا فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا انتقصت
 من صلواتك قال كان هذا هوون عليهم من اذ الى انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص
 من صلواته ولم ين هب كلها وهذا هو لنقصان باعتبار الحكم بخلاف نحو ما عندنا في اداء
 عز الى سعيد الخدسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فلم يد نراد امر
 نقص فليسجد سجدة واحدة وهو قاعد لا فانه باعتبار الحسن لنقصان الركعات يعام بالحسن بخلاف
 حكم الصلوة عند ترك الفاتحة فليس امر حسيبا ويحتاج فيه الى بيان الحكم لا الحسن بخلاف
 نقصان الركعات فان يذكر كما وقع ويعلم حكم السجود فالمقصود في كلا الموضعين بيان الحكم
 وقد ذكر النقصان في حديث الخداج في موضع الحكم في حديث السهم في موضع صلوة المسئلة
 ومثله في التجديد حديث ابى هريرة عندنا لا تقضي وقواة في الفتح ^{في} هذا ولا ينبغي ان الحكم في
 الحسية لا يقبل بدل هاب جزء كاشان مخداج اليد فلو كان حاذي في الحكم شيئا لك الحقائق
 واسراد نقصانها حسا لم يبدل ايضا على بطلانها الا بضم مقدمه على ان ناقصة الجزء من المقتضى
 الشرعية حسا باطلة حكما ولم يحكم لشارع في هذا الحديث بتلك المقدمة وانما جعلها ناقصة
 كالحسنة فالحكم بالبطلان خلاف الخلل وانما يخرج منه وجوب الفاتحة واشبات مرتبة الواجب
 وهو مراد اصحابنا وقوله غير تمام من قولهم ولدته امه لتمام بكسر الفتح من التمام بالمعنى الشا
 والحاصل ان كيف كان المراد بالحديث اعتبار حال الصلوة حسا او اعتبارها حكما ليس في الحكم
 الا بالنقصان - **فصل** وفي نفس قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوات لمن لم يقرأ بام
 القرآن بد ز قوله فصاعدا اشارة الى لسورة وبناء الكلام عليه ذلك للفرق بين قولهم
 قرأها وقولهم قرأ بها فالاول على ما تعرف والثاني بمعنى اني بها في جملة القراءة وقدا وضحة لفظ

ابن القيم يعني بدل أع الفرائد فقال فصل وما يتعلق بهذا قولهم قرأت الكتاب بالوح
 ونحوها يتعلّق بنفسه وأما قرأت بام القرآن وقرأت بسورة كذا أقوله لا صلوة لمن لم
 يقل بفاتحة الكتاب ففيه نكتة يدلّ على قراءة قل من يتفطن لها وهي أن الفعل إذا عمل في نفسه
 فقلت قرأت سورة كذا يقتضي اقتصارك عليها لتخصيصها بالذكر وأما إذا عمل بالباء
 فمنها لا صلوة لمن لم يأت بهذا السورة في قراءته أو في صلواته أي جملة ما يقلّ به هذا
 لا يقتضي لا اقتصار عليها بل يشعر بقراءة غيرهما وتأمل قوله في الحديث كان يقلّ في
 الفجر بالستين إلى المائة كيف تجد المعنى أنه يقلّ فيما يقلّ به بعد لفاتحة بهذا اللفظ وكذلك
 قوله قرأ بالاعراف نماهى بعد لفاتحة وكذلك في الفجر بسورة ق ونحو هذا وتأمل كيف
 لم يأت الباء في قوله قرأ سورة النجم فيجد سجدة معه المسلمون والمشيكون فقال قرأ سورة
 النجم ولم يقل بها لأنه لم يكن في صلوة قراها وحدها وكذلك قوله قرأ على الجن سورة الرحمن
 ولم يقل بسورة الرحمن وكذلك قرأ على سورة لم يكن الذي لم يقل بسورة ولم يأت الباء
 ما قرأ في الصلوة كما ذكرت لك وإن شئت قلت هو متضمن معنى صلى لسورة كذا أو على هذا
 فيصير هذا إطلاقاً وإن شئت بها وحدها وهذا أحسن من الأول وعلى هذا فلا يقال قرأ
 بسورة كذا إذا قرأها خارج الصلوة والفاظ الحديث تنزل على هذا فندبرها والفرقان
 يتبادر في الصلوة ولا يتبادر في غيرها وكذلك لا ينافي الفرقان المراءى بالاول أنه قرأ هذا الشيء
 والمراءى بالثاني أنه أوقع القراءة المعروفة المعهودة التي شتهرت بهذا الاسم بين الناس
 وعهنت أنها أي جنس بالاعتيان في هذه السورة ووجهه أن قرأ في متعارف اللغة متعل
 بنفسه فإذا نقلته الشرعية إلى غيرها ولقيت به قراءة الصلوة صار كمنها وكان معنى
 قرأ على هذا فعل فعل القراءة وهذا لا يحتاج إلى مقول به فلما أريد تعلقه بسورة كذا
 بالباء ومثل هذا في قوله تعالى فامسحوا برؤسكم بالباء وقولك مسحت رؤسك ليقيم الأول
 على ضرب الشرعية وهو أمر اليد المبتلة على الشيء فاقضى البلية بخلاف الثاني فإنه على
 صرافة اللغة ومثاله أن تقول تزلّه ما قد صلى فإن على اللغة بخلاف كان يوتر بثلاث
 فإنه على معهودية الشرعية وبناء للكلام على ما عهد ومثله أو السك بشاة كما في الفجر ص

وهذا النكتة ايضا تجتمع مع ما ذكره ابن القيم جميع زكات متعددة في مقام وكذا يأتي
ههنا مثل ما ذكره الزنجيني في قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي يشربون بها الخمر
كقولهم شربت العسل بالماء فجاء بالباء للدلالة على المخرج لقوله سرب ركب انا خولنا
يشربون الخمر بالماء النزال سكت الدهر ما ناعنهم - ولكنك الدهر حال ابعاد
وكما في قول حسان يسقون من ورد البريعين لهم - بردي يصفق بالترقيق السلسل
وفي المرقاة قال الطيبي اي لم يبدأ النقلة به اهو وقال في قوله ثم اقر بها تيسر معك
من القرآن الجار والمجرر حال في بالياء وليس لياء في التثنية لانه على ان اقر ايراد
به الاطلاق اي اوجد القراءة باستعانة ما تيسر لك اه وهذا زكات لا شكاة - في
ابلاء هادهم من باب عبادتنا شتى وحسنك واحد - وكل الى ذاك الجمل بشيرة
فصل اما ما ذكرنا ان هذا الحديث واسر في غير المقتدى فيتضح ذلك بامور ثلاثة
احدها من حيث الاثر وثانيها من حيث اللزوم والثالثها من حيث السياق اما الاول
فلان الشريعة نصبت لاحكام الايتام بالامام بابا مستقلا وبغير الايتام بابا ايضا فنقل
احاديث احاد لبيان الى الآخر الغاء لغرضه فقال في حديث الايتام وهو حديث ابن مسعود
وابي هريرة وقد اخرج مسلم الاول وصححه الثاني وصحهما جميعا المالكية والحنابلة ولم يثبت
من يصححه الا من اختار القراءة خلف الامام فاتي فقهه على الحديث كالحديث على
فقهه وهذا الحديث في غير واقعة السقوط عن الفرس سيقال احكام الايتام لا غير
ولعل باموي وابهريرة لم يدك واقعة السقوط فانها على ما ذكرنا في السنة الخامسة
وفيهما واذا قرأوا فنصوا وقد شئ فيهما على كثر صفة الصلوة المقتدى فلم يكن ليد
حكم القراءة وقد مضى على صفة الصلوة نسقا وسنوضحه في فصل مستقل اما حث
انس عائشة وجابر في واقعة السقوط عن الفرس وسيقت لبيان اذا صلى قائما فصلا
قيام او اذا صلى قاعلا فصلا فجمعوا ولذا لم يأت فيها الامر بالانصاف والى في حديثين
سيقا احكام الايتام فصل كليهما فهذا يدل ان صحح فيها ولا بد اشتزكت هذا
بذلك في بعض الامور فلما رآوا احاديث واقعة السقوط خالية عن امر الانصاف سري

الى الوهم ان حداثتي اكتملت ايضا ينبغي ان يكونا خالية عنه وهذا كما قيل في الوهم
 خلقت فاذا نصبت بايين لا ينبغي ان يخلط بينهما فيفوت غرضه ومثله في البابين قوله
 تعافا قرا واما تيسر من القرآن سينق في صلوة الليل فبني على حكمه انفراد بخلاف قوله
 واذا قرئي القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلمكم ترحمون واما الله فقد اشهر عند اصحابنا ان
 المقتدى يميل صلوته على صلوة الامام فهو يعتد ويحتسب باقتداءه ما يفعله كما
 لنفسه كما انه يجوز له ان يميل على نيتته على حد جواب المؤذن وانا وانا وعلى حد هلت
 بما اهل بالنبى صلى الله عليه وسلم وكتامين المستمع حيث يريد به هكذا فليكن كما
 ذكرنا في قوله واشركه في الهك اي عليها بعد ما كان اهك وقد بوب عليه لبحار الشريعة
 وكقول عمر بن شبيبهم امضوا وانا شريككم من الكثر من وكقوله صلى الله عليه وسلم امضوا
 بني اسمعيل فان اباكم كان راميا وانا مع بني فلان فصلوته غير صلوته وقراءة عين
 فرائضه فخطه كما نصات فيها لا الشراكة وليس ان سقوط القراءة عن ركعة الركوع كما كان
 الضرورة كما زعموا بل كان الركوع موضعا للظهور هذا لا اعتبار فظهر هناك انما يتبعه
 في لا فعال شركة لان عدم الاتباع فيها مخالفة بخلاف ان نصات ويستقل في لا دكار
 لان كلاهما امير لنفسه ولذا جرى في الاثر ادعية الحد يث بصيغة الواحد المتكلم بخلاف
 ادعية القرآن العزيز وكما ان الجماعة ليست شعارا للنواقل من الصلوة فكذا في الاستحبات
 الداخلة فيها فهي من حيث انه ذكر مثلا او مصلح لمن حيث انه مقتدى واما من حيث المشايخ
 فينبغي ان يفهم ان صلوة غير المقتدى تعتبر بانها فعله كما يفعل المطلق عند النخاعة حيث
 يكون فعل الفاعل لا المفعول به الذي لا يكون فعله ويكون منفصلا عنه واما صلوة
 المقتدى ففي العشر فيها اعتبار ان محب المقامين مقام بسط واستيفاء لتام الحال مقام كفاءة
 واختصاص حيث لا تكون داعية الى استيفاء الحال والا دل نقل انه صلى مع الامام ^{الذي} ويرعى
 فيه ربط صلوته مع الامام وحكايتها من تلك الحقيقة فتضاف الصلوة الى الامام كانها
 فعله والى المقتدى كانها ليست من فعله فيقولون صلى فلان مع الامام كالمفعول المطلق
 للامام والمفعول به للمقتدى ويتبين ان تنهاف ولا تنسب اليه الا كنسبة المفعول به المنفصل

الى الفاعل ويطلق عليه انه يصلي مقيد كالصلي خلف الامام او الصلي بصلواته والثاني
 مقام يختصرون فيه ويجوزون بالنظر الى حكمه المنسحب عليه ولا يلزم ان يكون خلف الامام
 حيث لا تكون داعية لهم اليه فيعملون بصلوات الجماعة التي كانت صلوة واحدة بالعدد
 الى صلوات بحسب عدد من كان فيها ويجوزون ان فلا يصح ان كانها فعله ولا يلزم ان يكون
 خلف الامام وبعبارة اخرى بصلوات الجماعة صلوة واحدة بالعدد في العرف والعبارة
 وهو عندنا في داود من احالة الصلوة ثلاثا احوال قال وحد ثنا صحابنا ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال اقل ما عجبني ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحدة اهم
 لا يصلون بعد من فيها وانما ذلك عند التحليل حيث يتركون بيان الحال بكامله ونقل
 صورته تمامها حيث لا تكون حجة لهم اليه فيعملون فعلا واحدا بالعدد الى افعال بعد
 من كان هناك وبالجملة كانت صلوة الجماعة منفردة لا ثنائية ولا جمعا فخلوها اليهما
 حيث يريدون نقل حاله بالنظر الى حكم نفسه المنسحب عليه وكلاهما اعتبارين واران
 في الفاظ الاحاديث بحسب المقامات فاول نحو حديث اذا اقيمت الصلوة فلا تأتوها تسعون
 واثوها تمسعون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا جعل الصلي كانها
 ليست من فعله بل هي منفصلة عنه اناها فهي آتية يرد عليها ويصل عنها وجعلها منفردة
 في العبارة لا ثنائية ولا جمعا وكقوله تعالى اذ اودى للصلي من يوم الجمعة وقوله اذا
 نادىتم الى الصلوة واما الثاني فنحو حديث البيهقي عند مالك في العمل في القراءة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علمت صلواتهم فقال ان المصلين بيني
 وبينكم فليمنظروا ينادي به ولا يجهر بقرآنكم على بعض بالقرآن ام وكان ذلك في رمضان و
 عند ابن عبد البر فيه والناس يملكون عصبا عصبيا وهو مسوق لغير المقتدى والتأجاة
 الكاملة وهي من الجانبين وفي حلال لقراءة الا الفاتحة فقط وقوله فليمنظروا فليقل
 في جواب ما ينادي به كما في المراقبة عن ابي بصير في مثل في السياق فصلت الصلوات بيني
 وبينكم في مثل حديث السيرة عندنا في داود اذ اصلي احكمكم في صل الى سيرة
 وليلدي منها مسوق لغير المقتدى وقوله اذا كان احكمكم يصلي فلا يصنع قبل وجهه

فالله قبل وجهه اذا صلى ساق الكلام بالنظر الى حال المصلي في نفسه والحكم المنسحب
 عليه من تحليل الصلوة ان كان مقتداً يا اذ لم يتجه الى ذكر كونه خلف الامام ووصفه
 به فان لم يكن مقتداً يا فبالنظر الى حاله ونفسه وان كان مقتداً يا فبالنظر الى حكمه
 المنسحب عليه ومن امثلة الاولى عدم تحليل صلوة الجماعة الى صلوات ما عن
 عبد الرحمن بن عبيد القاري في قيام رمضان يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي
 بصلواته الرهط والناس يصلون بصلوة قارئهم وحديث عائشة فيه فصل في المسجد
 وصلى رجال بصلوته فجعل ابو بكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم
 وفي الفقه ^خ عن عتب بن مالك عن احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في
 بيته سبعة اشهر فقاموا وراءه فصلوا بصلوته وعندنا للنسائي في ميزان ^خ كتحتي الفجر
 والامام في الصلوة من حديث عبد الله بن مسعود قال يا اولاد من ايها المصلون التي
 صليت معنا التي صليت لنفسك اه واذا سمعت نفسك بقبول هذا ولم تترك هذا
 لا صلوة بل ان لم يقل بام القرآن ينسحب على كل صلوة صلوة مفردة من غير الصلوة
 في حق من يوصف بانها فعله لا في حق من حلال منها ووصفه بها بالنظر الى حكمه كاحاله
 ووصف كونه خلف الامام باب برأسه لم يقصد ادراجها ههنا والذوق يعمل العجب
 ومن لم يدق لم يدرك واذا ارعيت معه زيادة فصاعداً ثم لفظ حديث ابن اسحق
 لا تفعلوا الا بام القرآن تبين لك الامور فكشف الحال والله اعلم بحقيقة الحال غني
 انه لو كان حديث الزهري بلفظ لا صلوة لمن لم يقل بام القرآن ففها على علمه ما عند
 مسلم والنسائي وابي داود مختصراً من حديث محمد بن اسحق عن داود والترمذي
 وكانا حديثاً واحداً يدل عن الشارع مرفوعاً في الزهري مختصراً وهو بن اسحق تاماً
 وكان تقدير الكلام هكذا افلا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن يقل بها فصاعداً
 تعين هذا المراد وان جملة فان لا صلوة لمن يقل بها فصاعداً وصاله غير المقتضى
 وابنه استدل بوجوبها في اصل الصلوة على باحتها للمقتضى والا لتناقض صريحاً النهي
 عن غير الفاتحة او لا ويجابه الخوا اذ من نبه على هذا شيخنا وشيخنا مشايخنا الفقيه

المحث مسددا لوقت الشيخ الا جاز ولا ناس تشييد احمل قد من الله سره في سالتهم
 هذه لية المعتدي "وقد صرح يكون المحث ينش فختصر او مطو في الفتح وذكره البخاري
 في جزئه والترمذي في جامعته وبني عليه ابو عمر كراهه في التمهيد والمحافظة ابن تيمية
 في فتاواه بل البيهقي ايضا في كتابه فالشرعية حكمت على الصلوات اي صلوة صلوة
 مفردة عن صلوة اخرى وهم نقلوا الى الاشخاص حلوا صلوة واحدة الى غير مثلاً
 بعد من كان فيها وحكمت على المصلي بالنظر الى حاله في نفسه فنقلوه الى حكمه مع غيره
 فسيحان من لا يسهرو ولا ينس ومن لا مثله ما عند ابن نصر من عن عائشة قالت
 كان الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان بالليل او نزل عا
 يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه النذر الخمسة او الستة واكل من ذلك واكثر
 يصلون بصلوته المحث وهو المحث المذكور انما او شرت له لفظ الشيء من القرآن
 وعلم منه ان لا قتلا لم يكن التحصيل لجماعة بل التحصيل للقرآن من لم يكن عند
 والله اعلم وعلى هذا اسياق حديث محمد بن يعقوب فلا تفعلوا الا بام القرآن فانه
 لا صلوة لمن لم يقبل بها فلم يصنفهم او لا الا بكونهم خلاف الامام لا بان لهم صلوة
 صلوة على ما حلوا التحليل المناطق ثم قال التصحيح فانه لا صلوة لمن لم يقبل بها بالنظر
 الى حال الصلوة في نفسها وبالنظر الى حال المصلي في نفسه لا بالنظر الى تحليل صلوة مفردة
 الى صلوات ولا بالنظر الى تجزئة صلوة واحدة بالعدا الى اعداء ولا بالنظر الى توزيع
 فعل واحد الى افعال بعد الفاعلين ولذا لم يصنفهم في هذا السياق الا بكونهم خلف
 الامام لان لكل واحد منهم صلوة صلوة ثم قال فانه لا صلوة انه فليس هذا اذن
 من حيثية كونهم خلف الامام والمغايرة في السياق كانهما هذا فكان تصحيح الكلام
 السابق لا يجابا له وكان الحاق المجلس بمجلس اخر ولا ملاقة له معه الا في الا باحفظ
 وتعليل بالصلوة الواحدة بالعدوه من جنس اخر اقل في الا باحاطة على حد ما نقول
 انهم من الصلوة في وقت فان بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلوة فهذا
 غير الا يجاب ومثله كثير فحفظ على الناس فسيحان من لا يعزب عليه شيء وهو بكل شيء عليم

فكانت اباحته مرجوحة للمقتضى لا ايجابا عليه ثم انتهى الصحيح عن القراءة فيما جهل
رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي **فصل** وحديث جرير عن سليمان التيمي
عن قتادة عن مسلم بن زياد واذا قرأ فانصتوا في باب التشهد في الطلوة تابعه اي
سليمان التيمي على هذه الزيادة عمر بن عامر وهو من جال مسلم وسعيد بن ابي
عن قتادة عن الدارقطني وغيره من طريق سالم بن نوح العطار وهو من رجال مسلم
ايضا وتابعه ابو عبيد الله عند ابى عوانة في صحيحه وهو جماعة بن الزبير ابو عبيد
العتكى الاخرى كما في نسخة نساب بن الجندب ليسا لوري وقال يستقيم الحديث عن الثقات وكذا
قال هناك في عبد الله بن شبيب المروى عنه ولا يؤثر في اللسان في جماعة عن بعض
المتأخرين وهو واقع في اسناده بخلاف في ترجمة ابان المجازي من الاصبانية كما خاله الحافظ
هناك فراجع ومتابعة ابى عبيد الله هذه نقلها في حاشيته اثار السنن وكذا الاثر في
اللسان من السري بن سهل في عبد الله بن شبيب وهو في ذيل اللؤلؤ وقد ترجم
في اللسان لعبد الله بن شبيب ايضا وتابع جرير عن سليمان بن عيسى بن سليمان عن ابي
وسفيان الثوري ذكره الدارقطني لم يفسح باعلا ل الحديث في سننه ولو كان انفسه
كان ما اذا فقد صحيح حديث الا نضما احم بن حنبل في صحيح وصاحبه ابو بكر الا ثم ثم مسلم
ثم النسائي من حيث اخرجه اياه في مجتباه ثم ابن جرير في تفسيره ثم ابو عمرو بن حزم ثم
المندري ثم ابن تيمية وابن كثير في تفسيره ثم الحافظ في الفقه واخرون وجماهير المالك
والحنابلة وحديث ابو هريرة عند النسائي وغيره واو في سياق له عند ابن ماجه
عن ابى بكر بن ابي شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام
ليؤتم به فاذا اكبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا واذا قال غير المغضوب عليهم لا الضالين
فقولوا آمين واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد
واذا سجد فاسجد واذا صلى جالس فجلسوا اجلسوا جميعا ارفع الفاظا فيه
عند آخرين تابع اباحه لاهل حجر فيه عن ابن عجلان محمد بن سنان في نصاري عنه
عند النسائي ايضا وحسان بن ابراهيم الكرماني ذكره في كتاب القراءة وهو من

رجال الصحيحين فاما الحديث الاول وهو حديث ابي موسى فحدث به هو وقعة
 جماعة فيهم حطان بن عبد الله الرقاشي وهو يصور وحمله عنه يونس بن جابر ابو
 غلاب وهو يصور ايضا وعنه قتادة وهو يصور فكان الحديث من طريق اهل البصرة
 وقادة مخرجه فحمله عنه اربعة من الاقوياء وهذا كاف واما الحديث الثاني فهو من
 طريق محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة فمحمد بن عجلان
 ثقة ما مأمون فراجع الميزان وكتاب لعل للصغير للترمذي والميزان من ترجمة عبد الله
 بن ذكوان وابن عجلان صدق من علماء المدينة واجل انهم ومفتيهم وغيره حفظ
 منه وليس هذا من احاديث عن سعيد المقبري التي قيل انها اختلطت عليه ومع
 هذا اعتذر عنه ابن حبان كما في تهذيب التهذيب وارجح ذلك ان ما صنع
 ابن عجلان في احاديث سعيد لا يقدر عليه على الاطلاق نعم تبقى احاديث عن
 سعيد خاصة على النقل ان ارجح احد تحقيق اسنادها على ما في تفسير الامام
 ولا وجه لاعتلال حديث البخاري هذا فانه لم يخالف احدا عن ابن عجلان ولا
 هو عن زيد بن اسلم ولا غيره عن ابي صالح لم يذكره ولا يضر هذا فانه طريقته
 مستقلة عن زيد عن ابي صالح غير طريقته اي ابن عجلان عن مصعب بن محمد
 والقحطاع وزيد بن اسلم عن ابي صالح وقد روى عاصم بن بهدلة عن ابي صالح هذا
 عن ابي هريرة ترك القراءة في الجهرية من فتواه عند البيهقي في سننه وكتاب القراءة
 وفتواه هذه لهذا الحديث ولعل مرسل زيد في الكنز ^{٢٥٣} قال نهي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الامام عب حكايته عنه اى ان هذا المرسل
 ايضا لعله مأخوذ من حديثه في الانصاف وشاهد عن ابي هريرة ايضا حديث
 ابن ابي عمير الليثي عنه وسيأتي مع شاهد اخر **فصل** احاديث الامام وان لم يكن
 فيها واخر اقرأ فالتصوف من مبنية على ترك القراءة من المقتضى في الجهرية من
 وجوه فلترجع الفاظها من الاصول ومن نحو ابواب البخاري في ما جعل الامام ليقيم
 به آه وفي اقامة الصلوة من تمام الصلوة آه وفي ايجاب التكبير وافتتاح الصلوة آه

من حيث أنه ترك ذكر الفاتحة للمقتدى وذكر سائر الأشياء حتى القعدة أيضا في تحت
 إلى موسى وهذا سكوت في معرض بيان فليتركها المقتدى حيثما تركها الشارع
 وأنه انتقل في السياق من التكبير إلى التامين فلينتقل المقتدى كذلك فقد افلح من
 اقتدى وقد ورد في كل من حديثي إلى موسى وإلى هيرير لا ما يعني عن قوله فأنصتوا
 وهو قوله وإذا قال غير المخطوب عليهم ولا الضاملين فقولوا آمين فأحال قوله عليه
 بل لم أر في الأحاديث ألا يقام في السقوط عن الفرس وغيرها التعبير إلا بهذا لا بغيره
 وإذا من فامنوا وذلك بناء على أنه هو القارئ لا غيره وأنه قاسم بينه وبينهم
 في الوظيفة فلا يخالفه وأنه جعل موضع ألا لتقاء مع الملائكة والأكمام في التامين
 فلينتظر وأنه سمى الأكمام قارئاً ولقبه به في حديث إذا من القارئ أم وإذا قال
 القارئ غير المخطوب عليهم ولا الضاملين فلا يتلقب به وأنه جعله أي المقتدى مجيباً
 فلا ينصب نفسه داعياً ومبلغاً وأنه جعله منصتاً أي في حث أمر به فيه فلا يتكلم
 معه قال الحافظ ابن تيمية وهي زيادة من الثقة لا تخالفنا لمريد بل توافق معناه فان
 الأحاديث إلى قراءة القارئ من تمام ألا يقام به فان من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته
 له يكونوا مؤتمين به أم وقالوا أيضاً فالمقصود بالجهر استماع المؤمنين ولهذا يؤمنون
 على قراءة الأكمام في الجهر دون السر فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن
 يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته وهو بمنزلة من يحدث من لا يستمع لحديثه ويخطب
 من لا يستمع لخطبته أم وقال فقد أمر الله ورسوله بالأنصت للأكمام إذا قرأ وجعل
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من جملة ألا يقام به فمن لم ينصت له لم يكن قد ائتم به
 ومعلوم أن الأكمام يجهر لا يهمل ما موم ولهذا يؤمن المأموم على دعائه فإذا لم يستمع
 لقراءته ضاع جهرة أم وأنه جعله مستمعاً فلا ينصب نفسه ذكر أو أنه لم يبتدئ بالشارع
 بتوظيف جهرة الوظيفة عليه كما قال أن كنتم لا تبدوا فاعلم أن فهم الذين كانوا لا يبدوا
 فلا يفتت عليه وإن لم يقل له في أحاديث ألا يقام إذا قرأ قارئاً أو أواظاً قال له
 فإذا أكبر فكبر وإذا قال غير المخطوب عليهم ولا الضاملين فقولوا آمين ولم يراد القارئ

كلها بنذكر خاتمتها فليحذر ان لا يفهم خطابها وليعلم انه اشركه في قوله كبير واكثر
 واسبح او ارفعوا وقاسم بينه وبين الامام في واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين
 فقولوا امين وفي واذا قال سمع الله من حملة فقولوا ربنا لك الحمد فغير بين السياق
 لهذا والا كان لقائل ان يقول جهر الامام بالقراءة كجهر بالتكبير والتسبيح والتسليم
 ليعلم موضع الانتقال وليس لجهر اماراة انها ليست على المقتدى لكن علمنا بمغايرة
 السياق انه لم يرد هذا او اسرد ترك القراءة من المقتدى رأسا والصواب ان جهر
 الامام بتكبيرات الانتقال ليس ليعلم المقتدى هذا الا ذكره ليعلم الانتقال ولذا
 لم يقل بعد التسمية واذا اكبر فكبرا وانما قال في حديث ابى موسى واذا اكبر ركع فكبروا
 واركعوا فان الامام يركع آه او واذا ركع فاركعوا آه وللتكبير اختصاص بركعة برفع
 الصوت كما في استلام الحجر ومرعى الحصة وتكبير التثنية واذا علا شرفا وفي التثنية
 في صلته يعلى في قوله تعالى وتكبروا الله على ما هداكم ذكره في غرض لا فراح منه
 وعند اطفاء الحريق كما في الحصن وكما عند خ من جهر الامام بالقراءة بدعي في انها
 ليست على المقتدى وانما جاءت الشك من جانب الامام في التامين والتحييد وبعض
 الاحاديث وهو رواية عن اصحابنا انه قد علم الموضع بقوله غير المغضوب عليهم
 ولا الضالين جهر اثم بالسكوت بعد وقوله سمع الله من حملة ثم بالسكوت بعد وبعد
 ان يلع واعلم بالموضع له ان يأتي بهما وينتقل الى مقام انه امير نفسه من حيث انه يصل
 لا من حيث انه امام هذا وترك التامين من الامام رواية ايضا في المذهب كروا محمد
 في موطأه وانى ارى ان حديث واذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا
 امين وحديث اذا امن الامام فامنوا حد ثيان وحل الاعتبار في الطرق والا لفاظ
 ان قوله واذا قال الامام غير المغضوب عليهم قطعة من حديث انما جعل الامام ليؤتم
 به آه وبناء على ترك القراءة من المقتدى واما قوله اذا امن الامام آه فلم يقع قطعة
 من حيث الايقام انما جاء مستقلا برأسه ويبنى عليه اذا في الاول ظرفية وفي الثاني
 شرطية الا اذا اخذناه على ما في الدر المختار من انه تعليق بمعلوم الوجود وانما الاول

على اخفاء أمين بخلاف الثاني ولم ارفى الفاظ احاديث الايمان مع كثرتها التعبير الا
 بقوله واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا امين لا بقوله اذا امن اكما
 فامنوا وفي معالم السنن قال الشيخ قد احتج به من ذهب الى انه يجهر بامين وقال الا نرى
 انه جعل وقت فلح احكام من قوله ولا الضالين وقت التامين القوم فلو كان احكام يقول
 جهر الا ستغنى بسماع قوله عن التحسين له بمرئى وقته اه وفي الكنز عن الداعي والمؤمن
 في الاجر شريكان والقارئ والمستمع في الاجر شريكان والعالم والمتعلم في الاجر شريكان
 فخرج ابن عباس ذكره في المقاصد الحسنة وزعمه في الجامع الصغير بالضعف وامسا
 حديث لكل شيء صفوة وصفوة الايمان الصافية وصفوة الصلوة والكبيرة الاولى اه
 في الكنز وزعمه في هاشم بن الجوامع الصغير بالحسن وضعفه في التلخيص من صلوة الجماعة
 فهو في فضل الجماعة وادراكها وهو المأثور عن السلف كما في التلخيص واعلم ان حديث
 اذا قال اكما غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا امين فان الملازمة تقول امين ان
 اكما يقول امين اه جملة من حديث انما جعل الاكمام ليؤتم به جاء لبيان مسألة الثانية
 وموضعها واما بيان فضيلته فاستطرد ولم يرد اذا قال اكما وامن فقد يرا في الصلوة
 والا لغا الجملة الاولى ولكفي الثانية وقال فاز اكما يقول امين - لانه لم ينوك اولاه
 اذن لا يرب على الجمهور بل يشخص ببناء على الاخفاء وهذا الخبر امس ببيان متعلقا
 المسئلة فينبغي ان تبني المسئلة عليه اما حديث اذا امن اكما فامنوا فهو حديث
 مستقل برأيه في البحث عليه ببيان الفضيلة قص لا حجب ان الموضع فلان المين كره فلم
 يكن بد من ان يعبر بقوله اذا امن لانه لم يرد كالموضع ولم يبق له فلهذا هو وجه
 التعبير به لا كمنه بنى على الجهر وهذا وفي تفسير الفاتحة والبقرة نصا الطريقة الحجة
 من محقق المتأخرين من الخفية وما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع صوته
 به لعل لا الضالين فحمل على التلخيص اه وهو كما ذكره حصا الهلالية في الجهر بالبسملة
 وقال في الهدى من بحث الفتوت فاذا جهر به الاكمام احيانا ليعلم المؤمنون فلا بأس
 بذلك فقد جهر به في الفتوح ليعلم المؤمنون وجمهور ابن عباس بقرعة الفاتحة

في صلوة الجنازة ليعلمهم أنها سنة ومن هذا وجه الامام بالتأمين وهذا من
 الاختلاف المباح الذي لا ينعف فيه من فعله ولا من تركه وهذا كرفع اليد في الصلوة
 وتركه أم فقوله في الحديث وان الامام يقول آمين لا يدل على الجهر بل ربما يشعر بخفاء
 وكلمة ان لما نفى وعز لما في دلائل الاحتجاج وقال بن عبد البر فيه اي في حديث اذا قل
 الامام غير المنصوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين دليل على ان المأموم لا يقرأ
 خلف الامام اذ جهر الامام بالقرآن ولا غيرها لان القراءة بها لو كانت عليهم صرا
 اذا فرغوا من الفاتحة ان يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءة كل سنة فيقرأ
 بالقرآن انه يؤمن عند فراغه منها ومعلوم ان المؤمنين اذا اشتغلوا بالقراءة
 خلف الامام لم يسمعون فراغه من قراءة الفاتحة فكيف يؤمنون بالتأمين عند قوله
 ولا الضالين ويؤمنون بلا اشتغال عن سماع ذلك هذا لا يصح وقد اجمع العلماء على
 انه لا يقرأ مع الامام في ما جهر فيه بخير الفاتحة والقياس ان الفاتحة وغيرها سواء
 لان عليهم اذا فرغ اما صمها ان يؤمنوا فوجب ان لا يشتغلوا بخير الاستماع
 من شرح الموطأ للزرقاني وقد وجدنا لنقل عن اكثر من (روي حديث الاتيمام كابي
 هزيمة وعائشة والنس وجابدة الاحول وابن مسعود الزوائد وابن عسما في الكنز
 القراءة في الجهرية وفي حديث ابي موسى عند مسلم في الاتيمام بعد ذكر خصال فتلك
 بتلك فشرحه النووي بالتعقيب في الركوع والسجود والرفع منهما وهو ظاهر شرحه
 الخطابي في معاليه ثم ابن الاثير في النهاية بتعاليه ووضح منه صاحب مجمع البحار وهو
 خفي كما صرح به هو في رسالته قانون الموضوعات والضعفاء بما يجرى في سائر الخصال
 وينسحب على الفاتحة وامين ايضا ويخرج منه ان تلك اي امين من المقتضى بتلك
 اي الفاتحة من الامام فاعتدوا اعتبارا وهو شرح جيد ولا قرآن يطول ينقلها الكلام
 وحاصل الحديث على هذا ان كل خصلة من المؤتممة بخصلة من الامام فان اشتركتا بخصلة
 الاتيمام فيه من المؤتممة بخصلة الامامة من الامام فكل خصلة منه بدل خصلة منه
 والله اعلم فاحاديث الاتيمام كغيرها ظاهرا بطن مبنية على ترك القراءة في الجهرية

في الروايات وكذا في حديث محمد بن إسحاق كذا الإباحة المروجة لعلنا نفعواكم ابتداء منه
 صلى الله عليه وسلم فاستثناء الفاتحة مشي من مشي عليه على ما ذكرنا في ذلك من
 وجوبها لشبهه بالمصباح في فائدها حديث في المسئلة هو هذه ومنها يستفاد وجوبها أو
 عدمه فبناها على أن الوجوب منقطع عنه من قبل وسنوضحه في حديث محمد بن إسحاق
 انشاء الله تعالى وعندنا في إرد و غيره في لفظ صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلوة نطق انما الصبر وعندنا بن عبد البر عمن وعاب ذكره في شرح الموطاء وتعلموا فيه
 ان قوله فاستمى الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه من صلاة
 الزهري فيكون هذا القول من رواية اذ لم يدرك تلك الواقعة قال ابو داود قال مسدد
 في حديث قال عمر فاستمى الناس عن القراءة فيما جهر به رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقال بن السرح في حديث قال عمر عن الزهري قال يوشع فاستمى الناس وقال عبد الله بن
 محمد الزهري من بينهم قال سفيان وتكلم الزهري بكلمة لم اسمعها فقال عمر انه قال فاستمى
 الناس قال ابو داود ورواه عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري وانتهى حديثه الى قوله ما
 انزع القرآن ورواه الاوزاعي عن الزهري قال فيه قال الزهري فانما المسلمون بذلك
 فلم يكونوا يقرأون معه فيما يجهر به صلى الله عليه وسلم قال ابو داود سمعت محمد بن يحيى
 بن فارس قال قوله فاستمى الناس من كلام الزهري انه ومثله في المسئلة وهذا مما يتعجب
 منه لو كان هناك متعجب فان عيسى بن الرواسي عن الزهري قال نقلنا عن ابي هريرة قوله وما
 الناس الا واخضع بصوته فثبتهم مع فريه فكان اسناد القول الى محمد بن الزهري لهذا افرعوا
 عنه من تلقاء أنفسهم ما ولا نظر منه ما عدا البخاري من حديثنا عبد الله بن محمد قال
 حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحكي عن هذا الحديث فحفظت بعضه وثبتني مع
 ومنها ما في الفقيه من باب اذا استورا في القراءة فليؤمهم الكبرهم قلت وقد وقع التصريح
 بذلك فيما رواه ابو داود من طريق نسابة بن محمد عن خالد الجدي عن ابي قلابة في
 هذا الحديث قال وكانوا يمشون متقاربين في الصلوة انتهى واظن في هذه الرواية انه
 فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن علية عن خالد قال قلت لابي قلابة في القراءة

قال انهما كانا متقاربين واخرجه مسلم من طريق حفص بن غياث عن خالد الحذاء وقال
فيه قال البراء وكانا متقاربين في القلاءة ويحتمل ان يكون مستنداً بقلابة في ذلك
هو اخبار مالك بن الحويرث كما ان مستند الحذاء هو اخبار ابى قلابة له به فينتفى الا حدرا
عن الاسناد والله اعلم انتهى ومنها ما عند الترمذي من مسيرات الجدة قال سفيان
وزادني فيه معمر بن الزهري ولم اخفطه عن الزهري ولكن حفظته من معمر بن عمر قال
ان اجتمعوا فهو لكما وايتكما انفرجت به فهو لها هو ومنها اختلافهم في استسعاء المسند
انما ائتمن احد منهم نصيبه هل ذكر السعاية من قول قتادة او من فروع ثم رجح الرفع
والاختلاف هناك ايضا على الوجه الذي همنا ومنها ما في الفتح ١٢٢ عن سفيان
قال تينا يعني الزهري فقال اربعة عشر حديثا او حديثا او حديثا او حديثا السقيمة
فيهم بطوله فحفظت منه شيئا اخر حديثي ببقية بعد ذلك معمر وفيه يسكن
للطحاوي ١٢٣ - قال سفيان انتهى حفظي من الزهري الى هذا وكان طوله فثبت معمر
ومنها ما في الفتح ١٢٤ قال القاسم لم يكن يراهما الا ان يرقى ذوا نزل ذاهوكا يقال
ان القاسم تابعي فلم يترك القصيدة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من رواية حفص
بن غياث وعند الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبد الله بن عمر عن القاسم
عن عائشة فذكر الحديث قالت ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا او يصعد هذا وعلى
هذا فمعنى قوله في رواية البخاري قال القاسم اي فروع ائتمن عن عائشة ام ومنها ما في العمل
٢٩٩ قلت رواية معاذ كاديل فيها على ان حميد لم يسمع من انس لانه يجوز ان يكون
سمعه من انس ثم استثبت فيه عن ميمون فكانه تارة يحدث به عن انس كاجل العلوتان
عن ميمون الاستثبات وقد جرى عادة حميد وغيره بهذه الطريقة ام قال شعبة لم يسمع
حميد من انس الا اربعة وعشرين حديثا والباقي سمعها من ثابت او ثبته فيها كما في شرح
البرهان من التمهيد في القلاءة ومثله كثيرا وشأن الاختلاف فيه انه ليس من المرفوع وانما هو
بيان الحال من الراوي ولا يمكن ان يكون من المرفوع فثبتوا في سميته ولو كان من سلا
كان ما ذكرنا فيمكن كحد يثبت ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا من الامام

فأمنوا فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين أم كما في الصحيح والضايف بين مرسل يكون
 متعلق بالتواتر وهو الواقع ههنا وبين مرسل مجزعه وقد أوقفه الحافظ ابن تيمية في
 فتاواه ههنا ومذهب أبي هريرة أن المختار هو الترك في الجهر فعند البيهقي وسنده عن حماد
 عن ذكوان عن عائشة وعن أبي هريرة أنهما كانا يأمران بالقراءة وراء الأمام إذا لم
 يجهر به ولخوة في كتاب القراءة وقد وقع غلط في نسخ جزء القراءة فنقله كذلك بعضهم
 كصاحب التلخيص على سنن الدارقطني وأما قوله أقرأ بها في نفسك يا فارسي فقل الأبا
 عنده وسنوخه ولعله أباحه مرجوحة عندنا أيضا فاعلم ذلك فانه متى روى حديث
 القسم أفتى بكه أباحه في الفاتحة وحض على التامين وإنما يكون في الجهر بيدل عليه
 أن الحد يثبني في جزء القراءة عند ابن أبي هازم عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه
 عن أبي هريرة في قسم الصلوة وبهذا الإسناد فيه حديث التامين عنه من باب السلكت
 فبني فتواه على ما روى وأما فتواه بالترك من طريق ذكوان أبي صالح السمان عنه فمتلقا
 من حديثه المرفوع في الأحكام عند أبي صالح ذكوان أيضا ودل هذا اعتبار أن حديث
 الأحكام وفتواه بالترك كلاهما محفوظان ولا بد وإن قوله كما في جزء القراءة وغيره
 قلت يا أباهيرية كيف اصنع إذا كنت مع الأمام وهو يجهر بالقراءة قال وبك يا فارسي قرأ
 بها في نفسك أم على أباحه عندك أم لا يجب ويحتمل أن يريد به السرية فقط
 ذهبنا منه إلى أن الأمر بكه سر لا هو حيث عهد الأمام **فصل** ومن الروايات
 القوية الإسناد في المسئلة ما في كتاب القراءة ٩٩ من قوله وهذا هو المراء بما عسى
 يبينهم مرفوعا ما أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن الحامى المقرئ أنا أحمد بن سليمان الفقيه
 نا إبراهيم بن المهيت نا آدم نا ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو عن محمد بن عبد الرحمن
 بن ثوبان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان من صلوة يجهر فيها
 الأمام بالقراءة فليس أحد أن يقلعه معه أم أبو الحسن علي بن أحمد ترجمه السجاني في
 الأناساب وروصفه بالجمل من مادة الحامى وأحمد بن سليمان في كثير من المواضع

احمد بن سليمان هو ابو بكر النجاد ترجمه في تذكرة الحفاظ ^{١٢٣} وهو الراوي لكتاب الناسخ
 والمنسوخ عن ابي داود السجزي كما في ترجمه ابي داود من تهذيب التهذيب وابراهيم
 بن الهيثم البلدي صححه له الذهبي في التذكرة ^{١٦٣} وقدم البيهقي على اسناد فيه بل
 بن الهيثم وقال رواه ثقات كما في الجوهر النقي ^{٢٠٤} وكذا الدارقطني في سننه ^{٢٠٥} وكذا
 ذكره في اللسان في ابراهيم بن الهيثم عن الخطيب في حديثه وكذا في اللآلئ ^{٢٠٦} ولا يفتقر
 اى اللسان ^{٣١٢} وراجع ما عند ابن كثير في تفسيره ^{٢٠٧} - وسائر الروايات ^{٢٠٨} من فروع
 دوارون في الكتب ثم قال البيهقي في كتابه وهذا رواية منكورة لم يعينها فيها جميع مسني
 هذه الاخبار فان صححت فالمراد بها فليس لاحد ان يحججه ^{٢٠٩} او فليس ان يفتقر ^{٢١٠} السور
 ام والتاويل ليسا بمرادين كما سيتضح ان شاء الله تعالى في حديث محمد بن اسحق واما
 حكم الاكثار فخراف الاحتياط فان له شواهد من المراسيل فمرسل زيد بن اسلم قد مر
 واستند اليه القاضي ابو بكر بن العربي في احكام القرآن ولعل اهل المدينة في التزك في الحديث
 ولفظه في الكنز ^{٢١١} اقيموا الصدوق وحاذوا المناكب ^{٢١٢} انتموا فان الله منعت الذي كليم
 كاجر المنصت الذي يسمع عن زيد بن اسلم مرسله وعن عثمان بن عفان موقوفه
 يريد بالانصاف التعرض له في الجهرية وان لم يستمع لعارض ومرسل اخر جريد ذكره
 في اللسان من ترجمه ذكرى بن يحيى لمصرى متنه من فروع اذا سررت بقراوى فافراوى
 واذا جهرت فلا يقران معي احد واسناده مرسله بانتخاب رجاله من بين العباد
 قال لعقيل حدثنا ذكرى بن يحيى المحلواني آة فلما بلغ هذا ابا لطاهر بن السرح اغتماظ
 واخرج كتابي بن بكر فاذا هو عن ابي ذر عن يحيى بن ابي كثير ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اوعز اذ اعى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شك المحلواني ام والواقع انه
 ليس عن يحيى بن ابي كثير وانما هو كما في كتاب القراء ^{٢١٣} مشهور عن ابي ذر عن النضرى اى
 عن ابن ابي عمير فهو موصول في الاصل ولفظه من الفاظه وظهر بهذا اثنا ان جملة
 فانتهى الناس في الحديث الما قولى ابي هريزة وكما ثبت ان قد ورد نصي قولى عن
 القراء في الجهرية وان حديث ابي هريزة هذا متأخر عن حديث عباد وان

عند أبي هريرة أحاديث حديث إيجاب الفاتحة وحسن الخلق وحديث الأتمة
والنهي عن القراءة في الجهرية ثم الانتهاء عنها وكان ذكر يحيى بن أبي كثير فيه انتقال إلى
ما تحت ما انصف القارئ المصلي كما في المقاصد المحسنة من سلاسله من طريق
الأوزاعي حديث لا يجهر بغيركم على بعض بالقرآن أم قال رفعه من سلاسله وأقر في السان
وكن في الميزان هذا المرسل من جهة تسكوتهما عليه واستند إليهما مرسل ذكر يابن يحيى
المصري وهو غير المحلواني بهذا المرسل أبو الظاهر أحمد بن عبد الله بن السرح وبنسب بن بكير
من رجال تهذيب التهذيب ابن السرح أيضا في التذكرة ص ١٢٦ ثم قال في السان بعد
كلامه عن العقيلي جاء هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة وعمر بن
حصين والنس في هذا أسرت بقراءة في فقرأوا وإذا جهرت فلا يقرآن معي أحلام
كن في النسخة فظني أن العبارة هكذا عن أبي هريرة وعمر بن حصين وليس فيه
إذا الله فتصحيح ليس بالنس والله أعلم وليفهم ما كان فقد تلخص المرسل وهو
موصول ومرسل آخر في العمدة عن مصنف عبد الرزاق عن موسى بن عقبة عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يهتفون عن القراءة بخلاف
الأمم أم ومرسل آخر عن الزهري في نصب الراية من فصل القراءة قال سئل
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجهر بالقراءة في الفجر في الركعتين كليهما إلى أن قال
ويجهر من وراء الإمام وليستمع لما جهر به الإمام لا يقرأ معه أحد والتشهد في
الصلوات حين يجلس الإمام والناس خلفه في الركعتين أم يريد من كل شيء
وقد ذكرنا الفرق بين المرسل المتلقى من التوارث وبين المرسل البحر عنه
وهو الوجه في كونه حجة عند اعتناؤنا به في فتاوى الصعابة ولكن قد يكون الأمر
كما قال ابن معين إنما يطعن في حديث بسرة من لا يذهب إليه أم ذكره في التلخيص
فصل في هذا الحقيقة أي ترك القراءة خلف الإمام واستقامتهما من البشير
إلى الملائكة فهم يهتفون بالبشر لا قرآن عند فهم فيستمعون للقراءة وإنما يلتحق
نحوهم في موضعين أحدهما التأمين والآخر التمجيد أي ربنا الذي الحمد

اما لا تقتل اء فعند مالك من الدنيا والسفر عن سعيد بن المسيب انه كان يقول
 من صلى بارض فلاحه صلى عن سمينة ملك وعن شماله ملك فاز اذن واقام الصلوة
 او اقام صلى وراءه من الملائكة امثال الجبال انتهى وفي شرحه وقد مر موصولا
 ورفوعا فاخرج النساء من طريق داود بن اسبج هند عن ابي عثمان النهدي عن سلمان
 الفارسي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل في ارض في فاقام الصلوة
 صلى خلفه ملكان فاز اذن واقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى طرفا له يكون
 ركوعه ويسجد من يسجد له ويؤمنون على دعائه امر ولعله عند النساء في كتاب
 الملائكة له ولا يرد ما في الكنز من تصحيحه وقفه فانه مما لا يدرك بالرأى ايضا
 لم يظهره جده تصحيحه وقفه ويشبه ان يكون رفوعا صريحا كما هو رفوع حكما وله يدل
 القراءة وقد ذكره في التلخيص من الاذنان وما في الدر المنثور عن جاهد في قوله تعالى من
 النور الميزان الله يسبح له من السموات والارض والطير صفات كل قد علم صلواته
 وتسبيحه از الصلوة للانسان والتسبيح لغيره ففي غير الملائكة وقد قال بعضهم از صلوة
 الملائكة اي اذا صلوا بانفسهم ليست مجتمعا في صلوة البشر وعند البخاري من ذكر الملائكة
 فسألت جبريل فقال هذا البيت المعمور يصلى فيه كل يوم سبعون الف ملك آه وثاج
 تفسير قوله تعالى من الاسراء ومن شئ الا يسبح بحمده لا يتواحد كما قال القاضى ابى بكر
 بن العرب ولعله على نحو ذلك اقتل اء الا نبيا عليهم السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم
 في ليلة الاسراء واما انه لا قرآن عندهم ففي شرح المحسن في ذكر شيعة مشائخنا الجلال
 السيوطي في الاتقان ان الصلاح قال في فتاواه قراءة القرآن كرامة اكرم الله بها
 البشر فقد ورد ان الملائكة لم يعطوا ذلك وانهم يحرمون لذلك على استماعه من
 الكائنات انتهى ام من فضل القرآن قلت وهو قوله تعالى ان القرآن الفجر كان مشهوا تشهدا
 ملائكة الليل والنهار وقوله تعالى وانا نحن الصافون وانا نحن المسبحون وقد نسب
 في القرآن العزيز نحو الا ذكار اليهم القرآن لهذا ولا يرد ما في السجاية ملكا وروى
 ابو عبيد عن ابى المنهال سيار بن سلامة ان عسقط عليه جل من المهاجرين وهو يتعبد

بالليل يقرأ بفاتحة الكتاب لا يزيد عليها ويسجد ويكبر ويركع فلما أصبح الرجل ذكر ذلك
 له فقال ليست تلك صلوة الملائكة قال لسيوطي في ذلك المنشور أي من الفاتحة فيه أنه
 أخذ للملائكة قراءة الفاتحة فقط وذكر ابن الصلاح أنه فان عمر بن الخطاب قال ذلك لتسبيحه
 وعنه كان السؤال كالفاتحة كما فهمه ورواية عن خرجها في الكنز من قال ولله
 حكم الشروع به وقد أخرجهما ابن جرير في تفسيره ٣٣٣ مع ما عن عمر بن الخطاب وجوب السورة
 من الكنز ٣٣٣ والمدنية ٣٣٣ وفي الكنز ٣٣٣ عن عمر قال لا بد للرجل المسلم من ست سور
 يتعلمهن سورتين لصلاة الصبح وسورتين المغرب وسورتين لصلاة العشاء ش فكانت
 وسع في التطوع خاصة فاذا لم يكن عندهم القرآن فهم انما يلتقون معنا في التامين وهو
 قوله صلى الله عليه وسلم فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه
 وفي التميميد وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم
 من ذنبه وسعد بالمنفعة في الموضوعين لهذا وادار بالموافقة ان الملائكة لا قرآن
 عندهم فهم انما يلتقون معنا ههنا واليه ميل لفظ القول البدليح للسخاوي ٣٣٣
 والتامين على قراءة المصليين وقول ربنا ولك الحمد ام لا الموافقة في الزمان فقط
 وان هذا الاذكار من جنس قولهم وان القرآن ليس عندهم ومن القوائد الشريفة
 ههنا ما في حاشية البجيرمي على شرح المنهج للشافعية والا حصل في ذلك ان ابا بكر تأخر
 ذات يوم عن صلاة العصر خلف النبي صلى الله عليه وسلم فهرول ودخل المسجد
 فوجد راعيا فقال الحمد لله وركع خلفه فنزل جبريل وقال يا محمد سمع الله من
 حمدا جعلوها في صلواتكم برماوي وكان قبل ذلك يرفع بالتكبير ارج فانهما رابطة
 القدوة وأمر الى التامين والتحميد وفيها التقسيم بلفاتحة الامام وتأمينهم وتسميعة
 وتحميدهم وفيها الالتقاء مع الملائكة وهما على هذه الصفة من خصائص هذه
 الامامة كما في الخصائص فضعف الاجر لهذا وتامين المقتدى على قراءة الامام
 وتحميد على تسميعة جوابا وقسم الفاتحة ولا تسميعة له وقد يتخيل ان قلب الصلوة
 هو موضع التامين وهو من ذلك ثرة فلان اجتمعت الروحانية فيه وان صح ان اقرب

وقوموا لله قانتين فامرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ووعدا في العصر بالا جرمين كما
عند مسلم ^{٢٤٥} ولعل القنوت اى الطاعة والخشوع من المحافظة ومن هذا الباب نظم
السيوطي وغاسل يدا بعد اكل اة فليتا مل الناظر ازاى صلوة تغيب صلوة بني اسرائيل ^{٢٤٦} اعني
جماعتهم **فصل** في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم تذكرون
ومعلوم ان الامر من حيث الشريعة ورعاية منصب الشارع للوجوب وان لم يكن من حيث
اللغة كذلك كما اشار اليه في جمع الجوامع ولكن لا يخفى انه الامر بالذي اشتق منه هو
يكون جنسا مجمعا واجب ومستحب كالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة و
مستحبة علم التفصيل المعروف في احكامها وقلت في الشريعة حقيقة واجبة الا ومثلها
منذية كالصلوة والصوم والزكاة والحج وكن الصلوة المفروضة حقيقة مركبة من
التحرية الى التسليم وفيها مستحبات فينبغي ان يكون الامر المشتق من مثل هذا الجنس
كذلك اذ بعد ان تكون الصلوة المستحبة عليه صلى الله عليه وسلم حيث استحبتها
العلماء غير داخل تحت قوله تعالى صلوا عليه وكذا ايعلان تكون الصلوات المندبة
او المستحبات الداخلة في الصلوات غير داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم صلوا
كما رايتهم في اهل بيته يظهر ان الامر لوجوب الجنس في الجملة وان كان يحملوا الجنس من
الوجوب ويبقى تفصيل ذلك الجنس الى الواجب المندب مفروضا الى الشارع بعد قتال
القاضي ابو بكر بن العربي في احكام القرآن تحت قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم المسئلة
الثانية في المصاحف بالنفقة وفيه قولان احدهما انها صدقة الفرض قاله غيبة السلماني
وغيره الثاني انها عامة في كل صدقة فمن قال انها فرض تعلق بانها ما موردها
والامر على الوجوب وبانه فهي من الرعي وذلك مخصوص بالفرض الصحيح انها عامة
لفرض والنفل والدليل عليه سبب نزول الآية كان في التطوع الثاني ان لفظ افعل
صالح للمندب صلاحيته للفرض والمرعي في عنه والنفل كما هو في عنه في الفرض الا
انه في التطوع ندب في فعل مكره في لا تفعل وفي الفرض واجب في افعل ^{٢٤٧} حرام في لا تفعل
وفي الفقه ^{٢٤٨} عن الشافعي رحمه الله الذي قاله الشافعي في الامر فرض الله الصلوة على رسوله لقوله

ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فلم
 يكن فرض الصلوة عليه في موضع اولي منه والصلوة اه والطف منه ما ذكره ابن
 رشد من سجد السجود قال وكذلك يجبهم قد اتفقوا ما خلا اهل الظاهر على ترك
 السنن المتكررة بالجملة اتم مثل لو ترك النساء الوتر او ترك حتى الفجر اتمال كان مفسقا انما
 فكان العبادات بحسب هذا النظر منها ما هي فرض بعينها وجنسها مثل لصلوات الخمس منها
 ما هي سنة بعينها فرض بجنسها مثل لو ترك حتى الفجر وما اشبه ذلك من السنن
 وكذلك قد تكون عند بعضهم الرغائب رغائب بعينها سنن بجنسها مثل ما حكينا
 عن مالك من اجاب السجود اكثر من تكبيرة واحدة اعني السجود عنها ولا تكون فيما حسب
 عند هؤلاء سنة بعينها وجنسها واما اهل الظاهر فالسنن عندهم هم سنن بعينها
 لقوله صلى الله عليه وسلم انتم ابي الذي سألته عن فروض الاسلام اقليم ان صدق
 دخل الجنة ان صدق ذلك بعد ان قال له والله لا ازيد على هذا ولا انقص منه
 يعني الفرائض اه وقال الطيبي في باب القراءة قال صاحب الكشف في قوله تعالى واتموا
 الحج والعمرة لله الذي ذكرنا اخرجه العمرة من صفة الوجوب فبقى الحج وحده فيها فما
 بمنزلة قولك هم شهر رمضان وستة من شوال في انك تامة بفرض وتطوع هذا المسئلة
 مبنية على ان مطلق الامر بالوجوب كما خصه الدليل اه والمحصل الاصح بالجنس
 يوجب ايجاب ولكن التفصيل باعتبار الحال والاقوات ايزجعله الشرعية واجبا وان
 يجعله مستحبا اليها فن هذه الجملة قلت ما قلت لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا
 باعتبار عموم المشترك ومثله فيما يظهر قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وقوله صلى الله
 عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم فالذي ينبغي ان يكون الاستماع واجبا في
 الصلوة ان كان غير واجب غير هاتم انه لا حاجة لنا الى البحث عن سبب نزوله اذ لو
 كان كانه مثله لكانت فتوى العبرة له لا للسبب على ما عرف في محله وروح المعاني وفي
 بناء الفعل للمفعول شارة الى ان صدق الامر بالقراءة من ابي قاري كان اه وفي فتاوى الحفاظ
 ابراهيمية وقد استفاض عن السلف انها نزلت في القراءة في الصلوة وقال بعضهم في الخطبة

وذكر أحمد بن حنبل الإجماع على أنها نزلت في ذلك وذكر الإجماع على أنه لا تجب القراءة
 على المأموم حال الجهر به وفي موضع آخر قال أحمد إجماع الناس على أنها نزلت في الصلوة
 ثم قوله تعالى واذكرك ربك ونفسك تضرعا وخيفة ودور الجهر من القول بالعذر
 والاهمال لا يخرج فيه عن اللفظ وعنوانه إلى غيره فهو في الذكر الصلوة وإن كانت
 ذكر قوله واذكرك ربك الظاهر المراد به ذكره في القلب ولعله لئلا يثقل واذكرك ربك
 ربك وقال تضرعا وخيفة ولم يثقل تضرعا وخيفة فالحقيقة من عقابيه من القلب كما
 قال إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وعند التذم من العيوب صفة جهنم
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله أخرجوا من النار من ذكرني يوما
 أو خافني وفي مقام هذا أحد بيت حسن غريب وأسر يد بالإن في القلب ذكره في صلاة خيل
 في وعيدك يوم انساك كما نسيتني والذكر في القلب على حده ما قال صلى الله عليه وسلم
 لا تنس عباس يا غلام في اعلمك كلمات احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظك
 واذ سألت فاسأل الله واذ استعنت فاستعن بالله أم وفرواية غير الترمذي
 كما في أذكار النورى احفظ الله فبجدة امامك تعرف المائدة في الرخاء بعونك في الشدة
 فلا بد ان يكون في القلب ذكر الله وداعية وراز ينعه عن نسيانه بالغد والاهمال
 ولا تمكن من الغافلين وهذا الذكر في القلب ليس ينحصر على الذكر بالاسماء والاذا ذكر
 بان يكون ومرحها هو المقصود وانما يكون من باب واذكرك ربك ثم قوله ودور الجهر
 فاعلم ان الذي يظهر في القرآن ان الجهر فيه ارفع من الجهر المدون في كتب الفقه
 من الجهر بالقرآن ذكره في الكمالين وذلك ان الجهر في العرف ازيد مما يجري في المبادنة
 والكلام بين الناس على الحد المعروف بينهم والجهر في الفقه اسماع غيره وهو دور الجهر في
 القرآن كما في قوله لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم
 لبعض ان الذين يخضون اصواتهم عند رسول الله اذ ومنه في حديث امرأة رقا
 القرظي يا ابا بكر لا تجر هذا عما تجهريه وقوله ولا تجهروا بصواتكم ولا تخافت بها وان
 بين ذلك سبيلا فالسبيل بينه هو غير الجهر المعروف والفقه وغير الجهر المعروف

في القرآن والآية ولا تجهر آه تمامها في الصلوة الجهرية لا الهسية وهو ما عذر مسلم
 عن ابن عباس في قوله ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها قال نزلت ورسول الله
 الله عليه وسلم متواركة فكان اذا صلى باصمابه رفع صوته بالقرآن فاذا سمع ذلك
 المشركون سبوا القرآن ومن انزلهم ومن جاء به فقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم
 ولا تجهر بصلواتك فيسمع المشركون قراءتك ولا تخافت بها عز اصحابك اسمعهم
 القرآن ولا تجهر لك الجهر ايتع بيز ذلك سبيلا يقول بيز الجهر المخافة ام وعلم
 منه ان المقصود الاستماع ولا يخفى على من الفقه السمع وهو شهيد لا يجد للاسماع من انقصا
 والاستماع واذن فقوله ودور الجهر بقي تحتها سلك بالذكر بحيث يسمع نفسه الجهر فيسمع غيره
 عز الشد يد وهو المراد في حجة بيتا في موسى اربعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اسم
 ولا غائبا فخلصت من هذه الآية ثلاث صور كلها في الذكر لا في احوال الصلوة واحكامها
 ولهذا قال من القول في قوله ودور الجهر من القول وقوله ونفسك كقوله في الكتاب في قوله
 واذكر في الكتاب اسمعيل واذكر في الكتاب موسى واذكر في الكتاب ابراهيم اراد سبحانه وتعالى
 ان يبين حكمه الذي كثر نفسه بعد ان بين حكم الاستماع من غيره وانه في القرآن فقط -

فصل في البحث عن سياق حديث محمد بن اسحق وهو فصل الختام ونصل لفاتحة

خلف الامام وكانك تقول هـ هل غادر العلماء من متقدمي ام هل عرفت ذلك
 بعد توهم - وكانى اقول - اعيانك رسم الدار لم يتكلم حتى تكلم فاسمعون وتفهيم -
 والبحث بحسنه او صحيحه من اختيار القراءة خلف الامام واعلمه من اختيار الترتيب وسياق
 نبذة منه ورأينا شرحه هو الا حوط الصحيح وان معلولا وراينا ان نقول الجوبة عنه
 على الاستلة عليه كيلا يكون الكلام فيه من حيث صنعة المحدثين من بعده ان نكون لنا
 الاخذ به من حيث صنعة الفقه وهذا صنيع غيره اولى منه وكثيرا ما يفعلونه بعضهم
 يأخذ الخصم بالاحتياط ويحاسبه بالتقدير والتقدير فاذا جاء وقت قضائه اخذ بالسما
 والسماحة فيما كس في الاقتضاء ويساخر في القضاء وهو ايضا سمع من المعاملة فاعلم ان
 المحدث لا يفرق عن عبادة فالذي في الصحيح عنه هو لا يفرق بام القرآن

بد وزكرا لا اختلاف يستدل بهومه على حكم المصلي ايا ما كان وقد شرحناه من قبل
وكشفنا عن مراده والذى في طريق نافع بن محمد عنه هو ذكر الاختلاف وابعاده الفأ
المقتدى من حيث انه استثناء يعدل لخطر لا يفيد الا الابعاد وليس في اكثر الفاظ
التعليل بانه لا صلوة لمن لم يقل بها نعم هو كذلك في لفظ عنه في كتاب القراءة ^{من}
وقد اخرجناه ابوداود من هذه الطريقة بد وذهبه الزيادة ويناقضه صريحاً ما عندنا ^{نظراً}
وحسن اسناده منكم من احد يقرأ شيئاً من القرآن اذا جهت بالقراءة آه فقوله
في السؤال شيئاً من القرآن نياقض صريحاً قوله فانه لا صلوة لمن لم يقل بها ولكن اروي
عن غير عبادة حديث لا صلوة بد وزكرا لا اختلاف وحديث اختلاف بد ون
ذكر الاستدلال فلهذا يدل على انها حديثان مستقلان جمعها عبادة وكانا
عندنا حين روي وكثيراً ما يقع ذلك في الترايات وصنعنا البخاري من تلقائيه في باب
الاستحباب ورواها ما شرعه في الفقه وليس نظير ما فيه ^{من} وكما فعله ابو سعيد باربعة
احاديث عند من باب مسجد بيت المقدس وفريقهما الاخر من الصحابة وكان في
بعض الطرق عن عبادة ويلائمه تغيير الترمذي لقوله تأول حيث قال وذهبوا
الى ما روي عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة عبادة بن الصامت
بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلفه اتمام وتأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة
الا بفاتحة الكتاب ام والا فليس هذا تأولاً والذى في طريق هذين لا يمتنع فيه هو
بين ذكر الاختلاف وذكر الاستدلال واذا علمت هذا فاعلم انه انفق الطرق فيه
بل تفقت الاحاديث على ان سؤاله صلى الله عليه وسلم كان من اصل القراءة ووجودها
ولا اثر ولا اثار فيها انه كان عز الجهم بها وعافوا الفاتحة وانما هو مشي من شيء عليه
على اعتقاده وجوبها على المقتدى وكان في هذا كاثبات بعد فجعله مضمناً غامضاً
من قبل وثابتاً قبل ان يثبت فلفظ الدار فطنة منكم من احد يقرأ شيئاً من القرآن اذا
جهت بالقراءة قد فيه من احد قل على انه لم يكن شيء الفاتحة ايضاً عليه قبل
ذلك وعند ابن حبان من حديث انس كما في الكنز ^{من} القرآن ووصلوا تكلم خلفه كما

في القصة قبل ذلك على المقتدى في شيئاً من القرآن على انه

ابن اسحق رحمه الله ظهور الامم خلاف ما كانوا يتوقعون وقولهم قلنا نعمة هذا يا رسول الله
 كما عندنا من ادعاء عندنا منهم وسيجي عن المثل السائر واما ما يمثله به النجاة في قول
 القائل والله لا قومن فانه مثال نحوي يضرب للجواز والا فاذا قال القائل والله لا قومن
 والكد كان ذلك لغوا كانه ليس في قيامه من الامم العزيز ولا من الامم العسير ما يجتاز
 معه الى التاكيد آه وفي المسند مخرج من طريق محمد بن ابي عاتشة عن رجل من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اتقوا الله واكفوا ما بينكم وبين الله واتقوا الله واكفوا ما بينكم وبين الله
 ليقولوا انهم قال فلا تفعلوا الا ان يقرأ احكم فالتحمة الكتاب في نفسه قال خالد و
 عند شي بعد ولم يبق لي شيء فقلت لا في قلوبة ان شاء قال لا اذكره اه وهو يدل
 على انه كان حديثه به اول مرة ومن الفاظه اي من طريق خالد الحديث ان كنتم
 لا تجد فاعلين آه كما قد مر على انه محفوظ كما قال غيره واحد منهم وكذا ما في كتاب
 القراءة ٣٥٢ عن ابن علية عنه وقد قال احمد بن حنبل كما في مقدمة الفقه ٣٦١ اذا كان
 في الحديث قصة دل على ان مراد به حفظه والله اعلم اه بل يدل ما في كتاب
 القراءة هناك ان حديث القلبية عن انس ايضا محفوظ وفي المسند عن ابن اسحق
 نفسه ٣٦٢ عليكم ان لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلاح الا بها اه وهو على
 وزان قوله في العزل لا عليكم ان لا تفعلوا اذكم فانه هو القدر قال محمد وقوله (عليكم
 اقرب الى النفي اه عند مسلم وعند قال ابن عيون فحدثت به الحسن فقال والله
 لكأن هذا امر جرم فبجعل فعلها لا حرج فيه وذلك ان الحاصل بعد انتفاض النفي الثاني
 بالاعلى طبق اللفاظ الاخر هو هذا فانه ليس فيها النفي الاول واذا كان السؤال
 عن اصل القراءة ووجودها فهل هذا هو شأن الواجب اذ لا يربط هذا بوجوبها
 قبل او وجوبها حين فرغ من هذا الكلام كذا وتلك امور يربكها الخيال وتكون من باب
 قوله **هـ** ولا تمت نفري ما خلقت ولعل... من الناس يخجل ثم لا يفري - ثم اذا كان
 غير عالم بقاء نفريهم وهم غير عالمين بوجوب الفاتحة رأسا وقارئون بغيرها على
 ما عند ابي داود عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في الظهر فجا

رجل فقرأ خلفه بسبح اسم ربك الأعلى فلما فرغ قال أيكم قرأ قالوا رجل قال وقد
 عرفت أن بعضكم خالفني بالآلة فهذا الرجل أول ما جاء افتتح بسبح اسم ربك الأعلى
 وأي شيء أهو هذا الفلك سيباقه حتى نركبه فأي دليل على أن القصص في قوله الآيات
 القرآن للأفراد وليس للقلوب والتعبير وقد قالوا كما في الكلمات لا بالبقاء ان قولنا
 لا آله إلا الله أفراد في مقابلة المشرك وقلبي مقابلة الجاحل وتعيين في مقابلة
 المتشرك وقالوا القصص الإضافي فيقسم باعتبار حال المخاطب إلى ثلاثة أقسام قصص
 إذا أراد إذا اعتقد المخاطب لشركه وقصر قلبه إذا اعتقد العكس وقصر تعيينه إذا
 اعتقد واحدا غير معين فالاستثناء في حديث عبادة الآيات القرآن وأما
 في حديث أنس فلا تعلموا وليقل أحاكم بفاتحة الكتاب ونفسه كما يكون الأثر
 كحكمة كبر علماء أهل سهل في الأهر بعد الحفظ أن كان كلامهم في شيء واحدا وهما
 شيئا من كيف وهو موله يستدعي بتفسير الفاتحة للفتن وكان خالي الذهن عن
 نشر قال في السمع لعلكم تقرأون خلفه أما اسمكم بدل قوله خلفي قد على أنه ليس من منصب
 الإتيان به ثم أباح على سبب حادث إذا شكك ابتداء فهو إذن إباحة مبرجوة كإباحة
 بالرضاء الأصل ثم على تلك الآية بوصف كائن في الفاتحة ونفسها أي ربوبها
 فجنس المخلوق على شأن الاستدلال بوصف مغاير على شأن كونه ما نقول أقر على
 فلا يخفى فإنه يدل على التفسير ببل أدخل منه ونظير ما ذكرنا من الإباحة كالإبقاء
 ما عذر المحامدين إلى غير ذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم تجدوا
 من يقرأ القرآن فليقرأوا في من يقرأ القرآن ولا تصلوا في من يقرأ القرآن وقد
 وقع في بعض الآيات بلغة الأهر ابتداء بربك سؤال من أحل فأروهم كما يتقارروا أيضا هذا
 الأهر أراد بالفتن إلى قيل في نفسه والمثير للنطق وهو من أعظم القرآن من كان أقر
 احتياج إلى تعيينه والنطق بعد شئ من أهو بالسؤال عن أصل القراءة والعبارة للنطق
 كالتأثير والإباحة مقولة لهم كآت وأما استقراءها بما تقرر وعين ما يتقارروا كالموت
 عند الفتنة وهو قوله فان لا يسلو آه والاحتياط أنه لو كان هناك جمع كان سبب ذلك

لا انه هو مورد الكفار واما ما عند الدارقطني ^{١٣} عن عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم تقوم كانوا يقرأون القرآن ويجهلون به خلطتم على القرآن آه
 ومثله في كتاب القراءة وجزئها فهل فيه شيء ازيد على انه كان سببا لعلم به
 وسبب الاطلاع وبعده لم يقع السؤال عن اصل القراءة ووجودها اذ لا يناسب
 فقال خلطتم على القرآن وكأنه واقعة اخرى لم يقع السؤال فيها عن وجود القراءة
 ولو كانت هذه الواقعة ايضا فإين الوجوب فيها وإين هذا الجهر فعند ابن جرير
 من طريق السنن الكبير عن ابن مسعود قال كنا نقوم في الصلوة فينكلم ويسأر الرجل
 صاحبه ويجهر ويبردون عليه اذا سلم حتى اتيت انا فسلت على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فلم يرد على آه كذا في نسخة الدر المنثور من قوله تعالى وقوموا لله قانتين
 يسأرون المسألة والنهي عن الجهر شيء الخريد كالمسبب فيه انه الجهر وينكر عليه
 كحديث ابن سعيد عند ابن داود وغيره قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال لا ان كلهم مناج ربهم فلا يؤذ
 بعضهم بعضا وكثير منكم على بعض في القراءة اوقال في الصلوة اه وقد مر من
 حديث ابي حنيفة وعن ابن عمر في شرح المنتقى ^{١٤} وفيه من حديث ابي هريرة عن
 احمد والبخاري عن عبد الله بن حذافة قال قام يصلي فجهر بصلوته فقال لبي صلى الله
 عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمعني واسمع ربك قال العراقي واسناده صحيح اه وهو
 عند ابن نصر والبيهقي ايضا وابن النضر الصحيح واذا قرأ فانصتوا من هذا وابن
 هذا من حديث ابن كعب عن ابي الدرداء والخير في الاستماع للخطبة ولا نصبت
 لها عند ابن ماجه قال في الكنز ^{١٥} وهو صحيح ومعلوم ان الكثرة باب احل هذا
 مع ان لفظه عند الكثر كما في التمر أو من خلف النبي صلى الله عليه وسلم بدون
 ذكر الجهر وفي الكنز ^{١٦} فاستنكر القوم رفع صوتي حين دخل رجل في الصلوة فقال
 الله اكبر كبر آه فلم يكونوا يرفعون الصوت واما في حديث عباد بن النضر
 من الصحيح والزهري ^{١٧} فالسؤال عن اصلها فهل قال فيها العلم بجهر من خلف اما حكم

او قال حين الارشاد لا يجهر ا على الامام انما ورح انكار فيها على المنازعة وليس
 مساوقا للجهر ويبقى البحث في انه كره المنازعة لعينى كما فهمه بعض الصيغ او القراء
 لمظنتها كما فهمه بعض اخرين كابن مسعود وغيره وبينهما فرق كما ينبغي فابداً تأويل
 الجهر او ما فوق الفاتحة كما اثر له في طريق حديث سبادة ولا باقى الاحاديث انما
 هو عهد ذهني لهم في وجوب الفاتحة على المقتدى قبل ان يثبت لا اثر له في الخارج
 وانما كان انكاره على القراءة راجعاً الى سبب الاطلاع عليها وجبته لا تقصر عن سبب
 التمهيد ومعنى قوله خارجيتها اي نازعتها والمخالفة هنا عندنا هم كالمنازعة فيحدث
 عبرات هذه الحديث ابن ابي عمير عن ابي هريرة ولا تكون المنازعة الا فيما جهر فيه
 المأموم وراء الامام ويدل على ذلك قول بهريرة وهو من الحديث في ذلك اقراء
 بها نفسك يا فارسي قاله في حديث العلامة قال ابو عمر ليس في هذا الحديث دليل
 على كراهة ذلك لانه لو كرهه لنهي عنه وانما كره رفع صوت الرجل بسبح اسم ربك
 الا على في صلوة سنتها الاسرار بالقراءة اه فان الجهر سبب الاطلاع والمثير للسؤال
 والبحث في محط الاستنكار ومورد باق بعد كما ذكر علماء الاصول ان المنصرص قد
 يقع فيه تنقيح المناط كحديث الكفارة بالوقاع في الصوم هل التكفير لمكان الوقاع او
 لمكان القطير وقد ذهب بعض المتقدمين الى المنازعة لتفسير قراءتهم معه قال ابن
 في شرح الموطأ ومعنى ذلك في الحديث اي حديث ابن ابي عمير ما الذي يظهر من ابا حنيفة
 لكم القراءة معي في الصلوة فتنازعوا في القراءة فيها ومعنى منازعتم له لا يفرد
 بالقراءة ويقراءون معه فيكون ذلك منازعتم له في القراءة وروى نحوه عن عيسى بن
 دينار آه وهو الذي قرره ابن عبد البر فقال في الاستدراك رفقته هذا الحديث الذي
 من اجله جئ به هو ترك القراءة مع الامام في كل صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة
 فلا يجوز ان يقرأ معه اذا جهر بام القرآن ولا غيرها على ظاهر هذا الحديث وعونه
 ثمان العبرة عند العلماء للنطق لا للسبب فكيف بالمثير قال القاضي ابو بكر بن العربي
 في احكام القرآن ٦٩ والحكم يتقرر بتقرر العلة اذا اوجبته خاصة فاذا اثار العلة

نطقاً تعلق الحكم بالنطق وسقط اعتبار الصلة أم قال في الكلام ^٢ ولا تصنع إلا شيئاً
 شيئاً إنما الصنعه ألا لفظاً لا من السبب قد يكون ويجوز الكلام على غير السبب ولا يكون
 مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع فإذا لم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنع به بالبعد
 ولم يمنع ما بعده أن يصنع ماله حكم أنه أقبل أو نقله فشرح المنهاج أنه صولى فإذا ضم
 حال المعلن له وهو قوله لا تفعلوا إلا بما أمَرَ القرآن أنه لا إباحة ولا يد فلنعل على
 حال المعلن به وهو قوله فإنه لا صليق لمن لم يقبلها ولم يثبت أن المعلن له لا إباحة
 قطعاً فليوجه المعلن به على وجه بلائها ولا يد وأنا إذا دلتنا بالمرآيات الصريحة
 عن عبادة وغيره أن الأمر لا إباحة فليس إذن من ذلك نصاً أن شخص يتوجه به
 بل يلزم كل من وفق للصواب حيث أصاب ولا يصح أن يهدل ما انفقت عليه كاختار
 وهو السؤال عن وجود القراءة وأصلها بما وقع في لفظ ابن اسحق من أن سئل قال
 وقد اشترى من قبل أنما وصفان وصف كونهم مختلفين إلا تمام لم يصنعهم من تلك
 المحيثة أن لهم صلوة صلوة على طريق التخييل بل نسب الصلوة إلى الإتمام وإنها
 فعله والمقتد والوقوفها ودخلوا عليه فهو حال وقوله فإنه لا صليق لمن لم يقبلها
 وصف آخر وهو حال آخر وصف بهذا الاختيار أنه صليق منسوب إليه وهو من فعله
 وهو حال غير المقتدى ولا أنكر المقتدى قد يقال له أنه صليق من ذكر كونه
 خلف الإتمام لكن هذا في مقام لا تكون لهم حاجة إلى ذكره فيجملون له صليق
 من حيث السحاب الحكم عليه إنما ريد أنه قد يراعى الفرق وأنه روى ههنا ولهذا
 غاير في العبارة والعنوان ولم يقل فإنه لا يد منها ولا فإنه لا يد من فعلها وهذا
 كان يليق بقوله لا تفعلوا إلا بما أمَرَ القرآن وانتقل من صيغة الخطاب وهو قوله لا تفعلوا
 إلى صيغة الغيبة وهو قوله فإنه لا صليق لمن لم يقبلها ولم يقل فإنه لا صليق
 لكم بغيرها ومن صيغة الجمع إلى الواحد البدي قال في المثال لسائر والذي عندي
 في ذلك أن لا يقال من الخطاب إلى الغيبة أو من الغيبة إلى الخطاب لا يكون إلا لفظاً
 اقتضاه وتلك الفائدة أمر راء الانتقال من أسلوب إلى أسلوب أم قال وأما التبرع

من الخطاب الى الغيبة فقولوا نعم هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى اذا كنتم في الفلك
 وخرجين بينهم امة فانه انما صدر الكلام ههنا من الخطاب الى الغيبة لفائدة وهو انه ذكر
 لغیرهم حالهم ليعجبهم منها كما يخبر لهم وليستدعي منهم الا انكار عليهم ولو قل
 حتى اذا كنتم في الفلك وخرجين بكم ام وساق الخطاب بهم الى اخر الآية لذهبت تلك
 الفائدة التي اتبعتها خطاب الغيبة فليس ذلك بخلاف عن لفظة الكلام والوجه
 فيه ان المصلي في الجماعة لا تنسب اليه الصلوة على طريقة الكل الا ان ارادني ببل
 اقول ولا على طريقة الكل المجمع على بدو مقاسمة على سد ما يقال حملوا انفسه كما
 رثي شارب من اهل مكة الوزير جمال الدين وكان محسنا اليهم سرى لفته فوق
 السقايا وطالما سرى جوهرة فوق الركاب وناثله في مصر على الوادي فتنته من اهل
 عليه وبالنسبة فتنتى ارامله - بل ان كان قد عوة وتذكر من امة امام وسبح
 وطاعة من المأموم مقاسمة فيما بينهما وعلى طريقة المطابقة المعروفة في القصر
 من فعل يدل على قبول المفعول به اثر الفاعل فهو كمن قد فتنته فتنتهم الشريك
 في القصة تدكير او اسماعا وانصاتا واستماعا وفي افعال اهل وطاعة فعلى نحو هذا
 الربط ربط القوم مع الامام فقولوا كما صلوة لمن لم يقرأ بها حال الصلوة ونفسها
 استدلال به على حكم حال الاقتداء وحال المصلي ونفسه استدلال به على حكم حاله
 مع غيره استدلال بحال الشيء ونفسه على حكمه مع غيره وهو طريقة صريحة فيهم
 وحال الاقتداء يصحون للخطاب باعتقاد وجوبها في جنس انصاف الوجوب حال
 وعمل لا يستلزم الوجوب في حال وعمل آخر انما اشترك معه في امة باحة فاذا نزل قوله
 لعلمكم تقرأون خلف امامكم قالوا نعم قال فلا تفعلوا الا بما امر ان سياق خرج مخرج
 ما عند الترمذي وغيره عن ابن عباس قال قال قول الجين لقومهم لما قام عبد الله يتدبر
 كادوا يكون عليه ليل قال لا اراؤكم يصلي واصحاب يصلون يصلون ويسجدون
 بسجدة قال تعجبوا من اعية اصحابه له قالوا القوم لما قام عبد الله يدعوه كادوا
 يكونوا عليه ليل اءه وقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها سياق خرج مخرج قولهم كل

رجل وضيعته على الحرم الا فرادى للتخاطبات يستعمل ما هو واجب الاصل على حله
 الاباحة في القتل وهذا احكامي حقه وليس له ان يوجب ما لم يوجب الشارع وهو
 له يوجب وانما استعمله في الاباحة فهم فهو فانه لا صلوة لمن لم يقرب بها فهي اجبة
 على المقتدى ونحن فانه لا صلوة لمن لم يقرب بها فهي مباحة له وهم فهو انما
 واجبة في حال القتل ونحن انها بحيث تكون واجبة في غير حال القتل فتقتل
 في حاله فهم لم يعنوا قولنا بحيث ونحن عنينا واستدلال بتغير بعناية هذا اللفظ
 اي بحيث فقط كيف يتعين ويتيقن به ولعل ضمير الشأن في قوله فانه لا صلوة اليق
 بعناية المحيثة فان الشأن ايضا هيثة ولذا لا يثنى ولا يجمع ضمير الشأن عند النما
 وقد قال عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للتخاطبات على خلاف حكمك
 كما في المطول وهو فيما خفي وجوده ولا يكون خفيا الاعتبار انه استدلال بباب على
 باب ولفظه اكثر مواقع ان يحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون
 للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه بهاء وهذا في موضع الجواب وقد تكون التصحيح
 الكلام السابق للاعتناء بشأن الحكم ولكن مع غرابية واستدكار قال في المثل السابق من
 النوع الحادي عشر من المقالة الثانية وكل ما يهي من هذا الباب فانه واقع هذا الموضع
 واذا استعمل عبثا لغير فائدة تقتضيه فانه لا يكون استعماله الا من جاهل بالاشياء
 المعنوية واما ما يمثل به النعامة في قول القائل والله لا قوم من فانه مثال نحوى لغير
 الجواز واذا قال القائل والله لا قوم من واكد كان ذلك لغوا عنه ليس في قيامه
 من الامر لعزيز ولا من الامر لغير ما يحتاج معه الى التاكيد بل لو قال لا قوم من
 اليك حمد الله كان ذلك واقعا في موقعه فافهم هذا وقس عليه ام وصرح بنحوه في
 درر مثل الامور في موضع جواب السائل ايضا ثم ازالة في الاصل لا باحتها ومنع غيرها
 من السور هو الخصوصية التي جعلت الفاتحة واجبة لعينها بخلاف سائر السور فانه اذا
 بد لا فهي التي صيرتها مباحة للمقتدى وهو ما في سنن الدارقطني والمستدرک وكتاب
 القراءة من طريق محمد بن الربيع عن عبادة ايضا من فروع ام القرآن عوض من غيرها وليس

غيرها منها بعوضاً قال البيهقي عن الحاكم رواية كلهم ثقافت ورضاه فيهما مثل الجامع
الصغير بالحن جملاء في السيرة الحلبية زيد الوحي على شرط الشيخين فهي الخصومة
وقد ظهرت عندنا في الأخيرين وإما الأوليان فقد مرنا فيهما نقل بقائمة الكتاب
وما تيسر ويمكن أن تكون عوضاً من غيرهما من حيث ما تضمنته من المعاني ^{التي} لا حيث
عدم وجوب السورة ولكن كثر في علل الشروع ذكر ذي الوصف وما اشتمل عليه بدل الوصف
كقوله المخططة بالخطبة آه ولم يذكر الوصف وهو القدر والمجنس مثلاً بل ذكر محل الوصف
بدلله وهو كثر في خطاب الشروع في العلل وأما صوليون لا يعرفون العلة إلا بالوصف
ويكون وصف المكلف تارة كالسفر إقامة ووصف ما يقع عليه الفعل تارة كإتيان البيع
فينتقز العلل أوصافاً والشائع يخاطب بنحو يسمي المسافر ثلاثة أيام ولياليها فمثال وصف
المكلف نحو قوله من ادرك صلوة وهو عاقل بالغ مطبق غير حائض وجب أن يصلها
ومن شهد لشهر وهو عاقل بالغ مطبق غير مسافر ولا مرض ولا حائض وجب أن
يصومه ومن ملك نصيباً وحال عليه المحول وليس عليه دين يخييط بالانصباب أو ينقصه
وجب أن يزكيه ومن كان مسافراً جاز له الفطر ولا فطار ومثال وصف ما يقع عليه
الفعل يحرم شره ^{البحر} يحرم الأكل التخزين ويحرم الأكل كل ذي ناب من السباع ويحرم من كاح
الاهتمام ومثال وصف المكلف وما يقع عليه الفعل جميعاً يحرم على الرجال لبس الذهب
والحرير ولا يحرم على النساء وهذا كما في المصنف هذا إذا دمجنا من حال المعلل له إلى
حال المعلل به ههنا وإن عدنا من حال المعلل به وهو قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ
بها على حال المعلل له فلا شك أن قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها متبادل لغير
المقتضى بينهما وجب به ههنا ذلك وقد اقربنا لك البيهقي في كتابه من حديث جابر
هناك أو هو لمن كانت الصلوة فعلاً له وهو غير المقتضى وهو ما مور بالفاصلة وما
تيسر رواء ذكر ههنا أو لم يذكر وسواء كان لفظ الصحيح لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن
مع زيادة الأخيرين فصاعداً على مقتضى ما مر من حديث محمد بن إسحق كما ذكره في الفقه أو لم
يكن فانه قد أشار إلى المنع من ههنا حيث قال فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها أي لم يقرأ

بها في جملة القراءة ولم يقل من لم يقل هذا نفى الصلوة عن لم يقل بها اي فصاعدا
 حين كانت الصلوة فصلا لا كما يستلزم ان يتعطل من هو خلفهما وانما يصح باختيارها
 له لا بل اباحة مخرجة كان ليس هناك اذن الاستثناء من الخلل لا نفى للصلوة
 بانتفاءها عن المقتضى على هذا التقدير انما هناك نفى الصلوة عن ليعمل الصلوة ولا
 يتناول هذا بعنوان المقتضى وفيه الاستدكار بالسؤال فيمن الوجوب وقد التمسابقا
 على ان قوله لا صلوة من لم يقل بام القرآن فصاعدا دل على وجوب الفاتحة عينا
 وبعض الصلوة وعلى وجوب السورة بدلا ايضا في بعضها وان هذا انما يتخرج على
 الجاهل الصلوة من اذ لم يبين وغيرهما لا على الاستدراك من المقتضى في غيره اذ لا دليل
 عليه وان لم يمتنع تقطع اليد في سماع دينار فصاعدا انها تقطع في ربيعة فقط او فيه
 مع شيء يجعل الربيع هو الصلوة الدليل معناه تقطع في هذا وفي هذا وقت شاع
 في كل واحد الخافه فقولهم تمخذ فمعنى النسبة الفل ثمانية اربعة صورا وخامسة فصاعدا
 ومخوفهم اذا وقعت الواو طرأ الباء فصاعدا بعد ثمر قلبت ياء كاعطيت ومنذ
 الطحاوي والقراءة في الظهور والعصر واليه في كتاب القراءة عن يزيد الفقير عن جابر
 بن عبد الله سمعته يقول يقول في الركعتين اولى يعني بفاتحة الكتاب وسورة وفي آخر
 بفاتحة الكتاب قال وكنا نتحدث انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك
 او فما اكثر من ذلك شام وهو كالصريح في انه للتوزيع على الركعات وقد ذكر في المعنى عن
 بعض البغلي ديني وكذا عن القراءة في روح المعاني كون الفاء يتضمن معنى الى وقوله تعالى
 منكم ما لو نسيتموه فمما فيهما وهو يخرج بيمين يعني عما ذكر في الكشاف عن اقرير فكيف
 برفقة رعاية كالأولية السك فيه وكذا ذكره الرضي عن الزبيدي في تحصيلها كما كان
 بل في شرح القاسمي عن السهيلي ان الفاء اشهد في اتصال الواو في مخوف قولهم مطربا
 بلين ملكة فالمد يسهل ولو قال بالواو لكانت الراء على اتصال المطرب من ثمنا الى هناك
 واذا كان في جملته جازرو كنا نتحدث انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق
 ذلك او فما اكثر من ذلك شام وفيه شك في ان يكون مرة امرا ان يخرج فينا دى انه لا صلوة

الاذاعة فانه الكتاب فانه زاد الى اعتبار التوزيع والتوزيع في الاثر ياد بل يكون الحكم
 ضربة وانما قرية سيبيوس في قوله اخذتم بلدهم فصاعدا لخصوص مثاله من جهة ما
 الصعود فانه الترتيب شيئا فشيئا ومن جهة انه فمثاله حال لا يفتنم كالماضي ومن جهة
 ان اخذتم ما من فلو كان فصاعدا لغير التوزيع لما افاد وكان اخبارا ثمن فجعلوا
 لا يقيد بخلاف حد يث عبادة فانه حكم في المستقبل ولما اخذت سيبيوس التوزيع
 لم يكن له بدل من ان يوزعه على اجزاء المبيع فكان التوزيع في المبيع من تلقاء فصاعدا
 واما بحث عبادة فيكتفي فيه بالتوزيع في قد الزيادة من السورة باختيار المصل
 اي قد رشاء على التارات فتم فيه التوزيع من هذه الجهة ان لم تعتبر من جهة
 الركعات ولا الصلوات ثم اذا النسخة التي عليه تنفي كلة وعاد الى الخلق من القرأة
 رأسا وسيبيوس يكثر في كتاب رعاية امثلته وخصرهما فيظنه الناظر بطرد او لا يكون
 الا كلاما في خصوص اتمام وينبغي ان يراجع ما ذكره في الفاء قال والفاء وهي تضم
 الشيء الى الشيء كما فعلت الواو غير انها تجعل ذلك متساويا بعضه في اثر بعض ذلك
 قولك مرت بزيد فمر فحالا وسقط المطر بمكان كذا فانه كان كذا او انما قيل واحد هما
 بجل الاخر آه نقله والمخصة لما كان استكرا على جنس اخر كان ماله الا لهما في مخالفة
 الجنس وهو انها يشبه الاباحه لا غير ونظيره في الحد بين حد بين الجنينية قالت
 ان اى نذرت ان تجرح حتى ماتت افاجع عنها قال نعم حج عنها الرايت لو كان على اصحاب
 دين كنت قاضيتها اقضوا الله قال الله احن بالوفاء افعله المالكية تبوعا وبه في ام
 منه وكاعتبار الجنس في الجنس في مسالك العلة واعتبارها عند الامويين وتأثير الجنين
 فلا باحة من تأثير جنس في جنس اذ العلة قد تكون حكما شرعيا ونفسيا ومن الجنس في
 الجنس عند مسلم عن ابراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قرأ ابن آدم البقرة
 فبشر عثر الشيطان بيكي يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة واصرا
 بالسجود فابيت في النار ومنه عند السجدة السهو وانما تسخير الشيطان اى لهذا لا لغيره
 خاسئا فقط ومنه عو ظر المنافع طبقا واحدا عند كشف الساق في الجنس ومنه تسخير

اثر السجود على الشارح وقد قال عبد القاهر كلمة ارضى هذه المقامات لتصحح الكلام
 السابق والاستدلال عليه وبيان وجه الفائدة فيه كما والمطول لا يقال ان صدر
 الحديث يقع تخصيصا لعموم فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي فصاعدا لا نأقول ليس
 كلامنا في الاستثناء وانما هو في الاستدلال ولم يقل فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي
 فصاعدا لا المقتضى فانه يقتصر على الفاتحة وانما قال الايام القران فانه لا صلوة
 لمن لم يقل بها اي فصاعدا فلا يجوز عند التخصيص في الاستدلال فالصلوة السميعة
 على كل صلوة صلوة ومن لم يقل بها على كل من فصل تلك الصلوة لا كل شخص يبي
 عليها ودخل على صلوة الا حرام فلا يتناول هذا الاستدلال بهذا السياق ولهذا
 النظر المقتضى رأسا فلا يحتاج الى تخصيصه وانما المراد عدم خلو الصلوة عن
 الفاتحة فصاعدا وهو المراد بلفظ لا صلوة الا بقية الكتاب بحث في مثل هذه
 الوجهية وجابر ويقرب منه حديث البراء بن عبيد كيف ووافقه حديث محمد بن اسحق في
 الجهرية وبالمدينة وقد كان نزول قبل ذلك قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له
 وانصتوا لعلكم ترحمون بمكة وكان علم ان لا قراءة على المقتضى في الجهرية اصل وان
 عليه الاستماع والا فصوات فلا يستقيم الادب بقوله صلى الله عليه وسلم فانه لا صلوة
 لمن لم يقل بها الا باعتبار حكمه الا باحة وبيان وجه الاختصاص عليها بشأنها لغير المقتضى
 وايضا قد دللنا سابقا انه لا بد في قوله فانه لا صلوة لمن لم يقل بها من غناية قوله
 فصاعد انقل ومضى اذ لم تنف الشريعة الصلوة الا بانقضاءها رأسا لانقضاء الفاتحة
 فقط وانما جعلتها بانقضاءها خلا جافيعود حيث نزل قوله فانه لا صلوة آية الى قولنا فان
 لا صلوة لمن خلعت صلواته عن الفاتحة عينا والسورة بكل كلمة وهذا لا يستقيم الا
 باعتبار جنس الصلوة او لغير المقتضى فيبين من خارج هذا السياق الا باحة بدون
 مقدمة انه لو لم يخل على جنس الصلوة تناقض اول الكلام واخره فان التقدير هكذا
 لا تنفذوا الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي فصاعدا وهو نفى عن غير الفاتحة
 او لا يجاب له اخر وهو تناقض ما ذكره والمغنى انه يقال قراءت بالسورة على هذا

ولا يقال قرأت بكتابتك لغوات معنى التبرك فيه وفي الفصل قوله ^{سنة} تلك الحجة
 كبريات اخبرني ^ب سود المجاهر لا يقلل ^ت بالسور من تضمين معنى التبرك والزيادة
 فلا يبين بما نحن فيه وانما الامر كما ذكرناه عن بدائع الفوائد هذا وبعض الناس
 لا يستطيع ان يفهم الا استدلال بوجوب شيء في محل يرتبط باباحته في محل آخر ويخصر
 الكلام عندئذ في انه استدلال بالعام على الخاص والحال ان الاستدلال بوجوب شيء
 في موضع على اباحته في موضع آخر معقول لنفسه ومسلوك في الشريعة فاذا كان الشئ ^{بعضه}
 راعى هذا في وضعها فقلت حقيقة واجبة الا ولها مثلها افراد نافلة كالصلاة والزكاة
 والصوم والحج فحتمت جنس احد اشراكا معنويا فما البأس في ان تجيء خطايا وعبادة
 هكذا وعند ^{بعض} لو فرضنا قائلنا بيمين الفاتحة بقوله فلا تفعلوا آية ثم يستشهد عليه
 لعله لا يستطيع الا ان يقول فانه لا صليق آية وجعل الفقهاء مدار وجوب النذر
 من العبد على ان يكون من جنسه واجبة الشئ اعتبارا لا لزاما بالزام الشرع
 واذن لا نحتاج الى عناية المحيثة التي قرناها آنفا وانما ذكرتها للابيضاح وقد نفا
 نحوه ابو الطيب المدني على الترمذي وقد جاء في الشريعة عكس هذا ايضا وهو
 الاستدلال بوقوع العمل نافلة على الوجوب كما في قوله تعالى ومن الليل فقم صليبا
 نافلة لك على بعض الاقوال وقوله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا اذا صليتما
 في رحاكما اثرتا متبعا مسجدا جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة فنذكر لصليق بعد
 الاقامة مكروه تحريما عندنا صرح به القارئ في رسالة الاقتداء ولا تضر عبادا
 فتح القدير وهو الظاهر من كلام الباجي في شرح الموطاء وقد علمنا بقوله فانها لكما
 نافلة فالصليق المعادة نافلة لنفسها ولكن لك تقع وجبت لغيرها فلا يكون انتباذ
 عن الجماعة بل قد ثبت مثل ذلك في المكتوبة من طريق عدة من الصحابة في فضيلة الوضوء
 الوضوء يكفى ما قبله ثم يصير الصليق نافلة ام كنز فالحقائق الواجبة تنزل الى التطوع
 بعد ما يحق اهلها كالصلاة وقيام رمضان والحقائق النافلة ترتقي الى الوجوب
 بل هو في ذلك حقيقة وهناك حكم ويقرب منه ما في الفتح ^{١٣٤} عن مصنف ابن ^{سنة}

صالح مفردة لا تستلزم مقتضى على انها فعلية كما قدم وان ينسحب عليها حكمها
من حيث كونها فيها من حيث انها فعلية فانه لا يمتنع عليه اذن قوله فانه لا يمتنع عليه اذن
حيث تلك الصلوة اي بوصف كونها فيها من حيث تحليل صلوة اخرى له ولا يمتنع
وجوبها عليه وتلك الصلوة المحملة التي عبر عنه على هذا الاحتياط بكونه خلفا كما
ويكفي لتعظيم الخطاب بهذا الكلام عند من اباحه ما لهم وقوله من على شاكلة فرض
الكفاية فقد ذهب اكثرهم فيه انه وان سقط لفعل البعض لكن الخطاب الكل على
طريقة الكل الافرادى كما فى التفسير ولا يريدون التعلق المعنوى فقط بل التعلق
الصيغى واثنان صيغة الخطاب في الشرح له اذ اورد جماعات الصيغى واحد اذ شئ
السلامة من التثنية وغيره مما هو على الكفاية على شاكلة اليوم حتى ان قيل
ان قوله ولكن منكم امة يدعون الى الخليل ويامرئان بالمعروف وينهون عن المنكر
انه خطاب للجميع وان كان يقع الاكتفاء لفعل بعض منهم لان التثنية فيها هو على الكفاية
وجوزى كالقرية في صوم الرومية لا فعل كل واحد ولكن اذ قوله تعالى وقاتلو المشركين
كافة وفي كتاب الايمان للمحافظ بن عيسى رحمه الله فكل ما كان من الاسلام وجبا للنحو
فيه فان كان واجبا على الايمان لزمه فعله وان كان واجبا على الكفاية اعتقد وجوبه
وعزم عليه اذ النعمان او اخذ بالفضل فهو له وان كان مستغنيا اعتقد مستغنىه وان
فعله الا فليكن لهم تاذك لك وهذا انما يكون اذ يكون قوله صلوة بان لم يقبل آ
قيل قبل ذلك على هذا المراد ثم اعيد هم ثانيا على وجهه كقوله الماء لا ينبغي شئ
وروايات متعددة في بطلان هذا وفي فضل طهر الجنب في الزواجر من فالحكم واحد
وان تعدد صلوات اللفظ فان كان هذا الاستدلال بما الى الصلوة في نفسها على حال
خلف الامام ما سبق فهو اذن استدلال بخبر على خبر اخر وان قلنا ان
قد يصير غير مقتضى في حال فهو اذن استدلال بحال نفسه على حال كونها مع الامام
وبحكمه ونفسه على حكمه مع غيره على شاكلة من اجتماعه ولا فخر اذ الوجه وان
راعيان حكمه وراعاة الامام ينسحب على مقتضى ان يكون صلواته صلواته فهو اذن شاكلة

العموم المطلق فاختل ما شئت واكثر الاحاديث والمسئلة بالنظر الى حال المصلحة ونفسه
 كحديث ابى سعيد وجابر وابهريرة ومسيى الصلوة فليكن خاتمة هذا الحديث الذى
 يشارك تلك الاحاديث والحكم ويقاربها فى اللفظ ايضا كذا فى فصل الحديث بالنظر الى
 حال لاقتل عذر عنه من تلك الحديث بانه خلف الامام كجانه يصل الى مباشرة وان
 كان مصليا انسجبا وعجزة بالنظر الى حاله ونفسه عذر عنه من تلك الحديث بانه يصل
 فلا يلحق هذا الفرق الخصوصى في هذا السياق فانه قد روى فيه وجلة الامور
 فيه ان قوله لا تفعلوا الا بام القرآن حكم بالا باحة ولا بد الحكم ماله يحكم به لا يتحقق
 وان قوله فانه لا يصلح اذ بيان وصف والفاتحة وانها من وصفها كذا الحكم به
 الا ان ههنا والوصف لا يستلزم الحكم ماله يحكم ولم يحكم الا بانه باحة نعم يكون هو
 حكما حين خاطب به سابقا وهو اذن لغير المقتدى وقد قالوا ان الوصف قبل
 العلم بها اخبارا واخبارا جعل لعلم بها او ضما وهو من حفظ الفاتحة ثم سبق ههنا ثانيا
 على ان بيان وصف والفاتحة فجعلوا حكما الا ان وليس كما ينبغي فانه لو كان وصفا مجردا
 لجاز وههنا افيد منه واجود فان الخطاب ههنا لا يستعمله اباحة وهكذا كاف للمناسبة
 وفوق الكاف وهذا لا ينبغي على الفصل ولكن الله يفعل ما يريد وهو اذن لقولنا
 اكرم فلا فانه اهل لى الك والحاصل انه بيان وصف واقضى والفاتحة لاحكام بوجوبها
 على المقتدى وهذا فى الحقيقة جواب مستقل وهو انه لم يرد حكما به ههنا بل اسر دينا
 اباحة وبيان وصف واقضى والفاتحة وانها من هذا الجنس انها واجبة فى الجملة وانها
 من الحقائق الواجبة وان لم تجب على المقتدى عينا كما نقول لا بن سبع صل فان
 لا دين لمز لا صلوة له ومن امثلة افتراق الحكم عن الوصف او افتراق الحكم عن الحقيقة
 ما فى الصحيح من ثم سجد لله عز وجل واجد ا قال قال لى النبى صلى الله عليه وسلم
 انك لنصوم الدهر تقوم الليل فقلت نعم قال انك اذا فعلت ذلك فحجت له العين ونفقت
 له النفس صام من صام الدهر صوم ثلاثة ايام صوم الدهر كله آه ومن الفاظه
 فلا تفعل صم واظم وقم ونم آه فقوله لا صام من صام الدهر ومن الفاظه لا صام من

صام الايد لا صام من صام الايد حكم كيف ما كان ارشاد او كراهة وقوله صوم ثلاثة
ايام صوم الدهر كله وصنف اقوى ولو كان حكما نقافت اول لكلهم واخرى كما ههنا فان
نهي او لا عن صوم الدهر ثم غلب في صوم ثلاثة ايام وان صوم الدهر ومنها ما محاله
بعضهم ان حديث صلوة مع الايام افضل من خمس وعشرين صلوة يصليها وحده
يقضي صحة صلواته منفردا اقتضاء صيغة الفعل الا شذاك في اصل التفاضل كما
ذكره في الفقه واوضح منه حديث من يتجر على هذا فيقال ان وجوب الجماعة للقر
وكون صلوة الجماعة بخمس وعشرين من صلوة الفرد وصنف فلا يستدل به على عدم
وجوب الجماعة وفي اصول الدين ما يوجب عليه البخاري من قوله وكفرون كفر ثم يوجب
ان المعاصي من اهل الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها الا بالشرك فمن اتصف بكفرون
كفر فبيده شيء منه ولا يقال انه كافر ما لم يرد السمع به ولم يحكم وهو الذي لا ادراك له
فمسند من باب تارك الصلوة قال ابو محمد العبد اذا تركها من غير عذر وعلة لا بد
من ان يقال به كفر لم يصح الكفر له وقد قال عمر بن الخطاب كما في الفقه هل تعلم
في شيئا من النفاق ام لا يريد ما يحكم به والعيادة بالله وانما يريد شيئا لا يحكم به لما
قال له صلعم في حلة عطار دناي ليس هذه من كمال خلق له في الكثرة ثم بعث اليه
بجملته كان حاله حكما حتى بين له صلعم انه وصف وان الملك قد يفتقر عن الاستعمال في
اصول الفقه ما قالت الاشعرية الحسن في القبح بالامر النهي وقال اصحابنا ان الامر
والنهي للحسن والقبح ولكن ليس هناك حكم ما لم يرد السمع به ومن الروايات التي تدل على الوجوب
ولم يتفقوا على ترتيب حكم الوجوب عليها حديث مسلم ان الشيطان يستحل الطعام اذا لم
يذكر اسم الله عليه وحديث عقد الشيطان على قافية الرأس ثلاث عقول
نام عن صلوة الليل بقوله فاخذني في الفقه وعند سعيد بن منصور ويسند جيد عن ابن
عمر اصبح رجل على غير فراكا صبح على رأسه جريد قد سبعين ذراعا انتهى وفيه في
حديث ابن سعيد الذي قدمت ذكره من فوائد المخلص صحت العقد كلها اهيأتها
وبال الشيطان فاخذته ام فهذه او ضاقت قد ناسب الوجوب لكنه لم يشك الشارع ههنا

بالوجوب فليس الواجب مالم يصدر عنه الحكم بالوجوب وعاد الكلام الى نحو ما جاء
 يا عقبية اكلوا اكلوا خير سورتيان قرئتتا قل اعوذ بربك لعلك يا
 عقبية اقرأ بهما كما امنت وقمت ما سأل سأل ولا استعاذ مستعيز بمثل ما اكلت
 مع لفظ ابن عباس فيه كما في الفقه ما قال استطعت ان تفوتك قراءتهما في صلوة ^{فعل}
 اه فترتيب الحكم على وصف قد يكون باز يكون فوقه وازيد وقد يكون بان يكون
 دونه وانزل ومن انظر الحكم ما وقع لبعض الصيابة في قوله تعالى قل فيهما ثم كبير
 ومنافع للناس انهما الكبر من نفسيهما مع تحقق الوصف وهما امور ينبغي ان يتنبه
 لهما ان الشارع نصب ثابتين بابل لصلوة في نفسها وبابل لا قتل وهو ان يقولوا احاديث
 بابل الى باب ذلك هذا في نفسه والغاية لسياقه بتجليل فاعلم ان المقندى مع صل ولا
 صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن وهو وضع الفرق بين الصلوة لنفسه والصلوة لغيره كما
 وهو كما نصب في السور وهو قال فلا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ
 بها اي فصاعدا فجلولة لا صلوة لمن لم يقرأ بها فصاعدا الا المقندى فعليه الفاتحة
 فقط وهو واجب لا استماع مطلقا فخصرورة في مقار المستحبين هم وهو السورة وحلوا
 الواجب المستحب وهو مستحب من ابدال القرآنة شر اياح الفاتحة من بعد هو
 جعلوا الفاتحة واجبة من قبل وهو جعل فانه لا صلوة آة من قبل فانه ساقه كانه
 مفرغ منه سابقا وهو قبله فجعلوا في الجاه وهو سلك العموم في قوله فانه لكل
 من يوصى اي يوصف به بان تحليل فخصرورة على المقندى والحال انما يوصف
 به بتجليل وقطع النظر عن الربط مع الامام وهما لا يقطع النظر عنه وروى في السياق انما
 قلت انهم قصروا على المقندى اذ كما يمكن لهم ادراج غيره في عموم من بعد عاية
 الا فتمسك على الفاتحة وانما يمكن لهم ان يقولوا فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي
 من المقندين وهو استدلال بحال المصلي ونفسه على حاله مع الامام وهو المعروف
 والاستدلال ان يستدل بحال الشئ ونفسه على حكمه مع غيره فجعلوا في الموضعين
 مع غيره وهو بني كلامه على الفرق في السياق وهو لا الغوة وهو استدلال بحال على

والمعنى الذي ذكرناه اذ المقتد وهو كلام قصرة على حال لا قتلاء وهو استدلال

حال وهو كلام جعلوه عين ما قبله ونهضنا يظهر ان الاستدلال ايضا على شرحنا
اجرى واخرى وهو استدلال بحال كل من يصلي فان لمقتدى ايضا قد فعل لصلوة
بالمعنى الذي ذكرناه اذ المقتد وهو كلام قصرة على حال لا قتلاء وهو استدلال
بحال كل شخص شخص فيها واعلم انه لو كان حديث لا صلوة لمن لم يقل بام القرآن
فصاعد مع حديث محمد بن اسحق حديثا واحدا الى مختصر او مطولا فالامر ما ذكر
وان كانا حديثين عند امرين اضرهم اريد من ذلك فان الاول على هذا
لا بد ان يعلم المقتدى بعينه وتلزمه الفاتحة فافرقها ثم استشهد به ثانيا
والحديث الثاني فكان على صراحة الاول اصيل عليه ولم يستقم تخصيص المقتد
بقوله لا تفعلوا الا بام القرآن فيليجئون الى ان اللفظ وان كان واحدا لكن الغرض
مختلف وهو كما ترى فانه حي به على انه معهما سابقا وان اصر من الخطاب الى الغيبة
ولم يقل ايضا فانه لا صلوة لمن خلفا كما لم يغيرها ثم انه جاء في موضع الاستدلال بالباء
في بعض اللفاظ ويجوز الباء في بعض كتاب القراءات ^{٢٥٢} والمكتوبة ^{٢٥٣} والمسند
صحة الا ان يقل احدكم فاتحة الكتاب بجن فيها وكذا في حديث انس في كتاب القراءة
^{٢٥٤} ولكن المرسل البار بجن فيها بخلاف موضع الاستدلال فلم يجرى الا بالباء وهو بناء
على المغايرة التي ذكرناها وكن التعبير في الاستدلال بالفعل فقال لا تفعلوا الا بام القرآن
في عامة الفاظ حديث ابن اسحق الا في لفظ عنه في جزء القراءة من طريق احمد بن خالد
الوهبي وقد خرج في كتاب القراءة من طريق احمد بعينه بلفظ الفعل فحسب في الاستدلال
بالقراءة فقال فانه لا صلوة لمن لم يقل بها ولم يقل فانه لا صلوة لمن لم يفعل بها فاعلم
هذا والله اعلم فحصل الى الان جوابان بل ثلاثة وهو ان حديثان كانا عند عبادة
مستقلين جمعهما تارة وفرقهما اخرى وفرقهما غير من الصيانة او حديث واحد فيه
شيثان اريد باحدهما الاستدلال على الآخر وفي وجه الاستدلال ثلاثه وجوه
شاكلة المغايرة وشاكلة الاجتماع والافتراق وشاكلة العهرم والخصم المطلق وانه
اباحة وبيان وصف كائن في الفاتحة واعلم انك اذا اسرحت ان تجعله استدلالا فلا

تجعله لا باحة الفاتحة فانه يبقى غيها على هذا ابله تعليل واجعله تعليل
 الاقتصار عليها فينبطون حينئذ على جزئيه من النفع والاثبات اي المستثنى من
 والمستثنى وهو صالح لان لك فلا تسأل فيه فانه يصير به الاستدلال ايضا اقرب
 منه للباحة وعلى هذا فلم يبد كراهة اصل الباحة لتعليل فانها هي من ولاية الشارع في
 الاحكام وانما ذكر الاستدلال على الفاتحة وهو امر غير الباحة ومعنى فانه لا يصلح
 اي لم يأت بها في القراءة ولا يحتاج في ذلك الى عناية فلهذا لا يفتاها بالمناسب اخذ
 وصف تعيينها وهو بتسميتها الوصف وجوبها فانه فيما مراد ايضا ومن جعل التعليل
 للباحة فليجعلها في الاصل من وكاية الشارع وليقرر الكلام هكذا افلا تفعلوا الا
 بما نقلت وانما اخترت اباحتها فانه كصلوة لمن لم يقرأ بها فهو لجعله اياها
 صالحة لا تكونها كن لك اصالة فانه لو كان لكان مطرودا ان يكون الواجب في محل
 مباحا ركبن في محل آخر بخلافه الا في فانه باختيار الشارع وتظيرة قوله تعالى
 ولا تقابلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم الى قوله
 الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص الآية على رجم التفاسير فيه كما في التفسير
 المفهم فلا يطران كلما انتهكو احصه جاز لنا انتقامها ما دامت مع العلة بل هو الى وكاية
 الشارع واجازته **فصل** ويحتمل ان يكون الاستثناء للباحة ثم قوله فانه
 لا صلوة لمن لم يقرأ بها تعليم لحكم آخر مستقل من حيث كونهم مصليين كما من حيث
 كونهم معتقدين اراد الاخبار بهذا الوجه او هو وجوبها في الصلوة المطلقة ولعل
 ضمير الشأن يأتي لمثل هذا وعلمان خير من علمه والباحة على تقدير كون القصر للقلب
 او للتعيين اظهر كما ينافيه قصر الافراد ايضا والباء في قوله الابام القرآن داخل
 على المفعول به والمراد الاقتصار عليها بخلاف قوله فانه كاصلها لمن لم يقرأ بها اي
 لم يأت بها في جملة القراءة وتظيرة في تعليم امرين قوله تعالى وتزودوا فان خير الزاد
 التقوى اشكل وجهه والوجه فيه ان قوله وتزودوا امر في قوله فان خير الزاد التقوى
 تعليم امر آخر وحكم ثان لهم فقد كانوا اخذوا السؤال زاد فعلمهم ان يتزودوا وان خير

كما انه اراد فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي عينه في الوصف هو الموقوف على ذكر الزاد لمن لم يأت بها في جملة القراءة.

التقوى والمراد بها معناها المعروف ففي الحديث المشهور واخرج عبد بن حميد عن قتادة ونزودوا
فان خير الزاد التقوى قال كان ناس من اهل اليمن يخرجون لا ينزودون فامرهم الله بالزاد
والنفقة فيسبيل الله واخبرهم ان خير الزاد التقوى - واخرج الترمذي والحاك عن انس
قال جاء رجل فقال يا رسول الله اني اريد سفرا فزودني فقال نزل ذلك الله التقوى قال
زودني قال وغفر ذنبك قال زدني باي ائت واهي قال وليس لك الخبز جبتا كنت واخرج الترمذي
وحسنه والنسائي وابن ماجه والحاكم وصححه عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم يريد سفرا فقال اوصني قال اوصيك بتقوى الله والتكبير على كل
شرف آه وليسيل معنى ان خير زاد يكون هو ما يتقى به عز السراويل وفي قنوت الوتر على غمتاد
الحفنية وهما سورتان من مصحف ابن مسعود واي كما في الكنز الاثقان ترجور حمتك وتخشى
عن ابك ان عذ ابك بالكفار ملحق فهذا وجه واكثر ما يقع هذا فيما يريد المتكلم مسابقة الوعد
وافادة ما عند الله عليه في احكام القرآن في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اصبروا واثمروا
حضر احدكم الموت حين الوصية آه **فصل** ويحتمل ان يكون لفظ محمد بن اسمعيل
الاول الى اخره مسئلة وجوب الفاتحة في الصلوة فصل مع الاستحالة لا يقتضى تبعا وليس
التعليق لعموم الفاعل وهو الضمير في الا ان تفعلوا المقيد بل لتعيين المفعول به اياها وهو قوله
الا بام القرآن وهما امرتان فالمطلوب ذات الفاتحة وجودها على شاكله من فروع الكتاب
وهي كل واحد لزوما فان فعل منشاء منهم فهو في حد الاستحالة المرجوحة والتبس على
الناظرين لتعيين المفعول به تعميم الفاعل لزوما وانما كان في حد لرخصة وتظهير وتكون
خط الفاتحة هو المستثنى قوله تعالى وما كان لمؤمن ان يقتل مؤمنا الا خطأ فليس هناك نظر
الى عموم الفاعل والباء على هذا الملة بسطة كما ذكرنا في اقرب باسم ربك على رأى او القصر
للقيد لتعيين الباء كما سبق انفاذ اخللة على المفعول به فان في كتاب القلعة بحد الباء
ايضا والقرآن والقرآن على هذا تعيين الفاتحة لا القلعة من كل لزوما وتعيين المفعول به
لا طلب لفعل من كل احد على ان المفعول به متعين وعموم الفاعل في حد لرخصة على
حد قولنا لا تقرأ او اليوم على الشيخ الا يصح البخارى فانه اصح الكتب والاقتداء بالفاتحة

على تضمين معنى الافتتاح وتظير الايمان بصيغة الجمع ولايراد الفعل من كل لزوما
 بل تعيين محل لفعل قوله تعالى قل فأتوا بالتزاة فأتلوها ان كنتم صادقين لم يرد القرآن
 من كل وفاء سورة من مثله من الحديث قيل له انهم لم يقرأوا الكتاب اذ لم يكن فمخبرا
 والستم تقرأون اى في كتابكم يا اخوت هرون وتقرأونه محض المريب من اخر الصبي تحت كل
 يوم هو في شأن وصلى وكما في الجوهري عن ابن شهاب انه قال بلغنا انه لا جمعة الا بخطبة اه
 ومن محاسن هذا الجواب انه يكون قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها دليل لكل من الشبهة
 منه والمستثنى في قوله لا تفعلوا الا بام القرآن اى منع الافتتاح بغيرها واجاب بهها وكان
 لا بد منه فان الحكم الاصلى هيما هو قوله لا تفعلوا على ما يظه من سؤالي عن وجود القراءة
 لا قوله الا بام القرآن وكذا حديث انس ورجل من الصحابة فلا تفعلوا وليقرأ احكما
 بقا تحمة الكتاب في نفسه جعل فيه قوله فلا تفعلوا اصلا وقوله وليقرأ ذيل فيجوز الكلام
 عن وجه الحكم الاصلى وكان هو المهم في القصة وعلى هذا الجواب يكون حديث
 الزهري لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن وحديث ابن اسحق فلا تفعلوا الا بام القرآن
 فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها من قوله فلا الى قوله لمن لم يقرأ بها شيئا واحدا لم يحصلها
 قريب من السواء وهو اجاب الفاتحة على من يباشروا الصلوة لا على المقتدى ولم يذكر
 لا صل الا باحة له تعليلا وانما ذكر لتعيين المفعول به اى ان قوله فانه لا صلوة لمن لم
 يقرأ بها ليس تعليلا لعموم الفاعل في الا ان تفعلوا المقتضى بل لتعيين المقر ان كان فهمي
 الفاتحة لا غيرها وهو المناسب فقلا يذكرونها دليل وانما تكون على الاصل وتحصل ايضا
 من حيث انه قيل ذلك بعرضهم وخطب به عندهم على شاكلة ما في الطراز من تعريف
 التعريف ان المعنى الحاصل عند اللفظ لا به ام فلهم ان يأخذوا بالعدم التعريف على من
 قرأ ويتفقدوا العموم لا تفعلوا الا بام القرآن على شاكلة فرض الكفاية ولهم ان يكتبوا بالام
 فانه سأل عن وجود القراءة في قول لا لم يأمر بالعادة وهو اصل لتسريح منه ابتداء
 والقراءة رخصة لا غير الحاصل انه لما علم انهم يقرأون غير الفاتحة كما في رواية عمل
 بن حصين ان رجلا قرأ اى اول ما جاء بسج اسم ربك الا على وبني سؤالي عليه في قوله

منكم من احدى شيئا من القرآن اذا جهرت بالقراءة او اذا جوزان يكونوا قرا وا
شيئا ما فقد جوزان يكونوا غير عالين بوجوب الفاتحة رأسا وهناك زمان مر على عدم
ايجاب الفاتحة كما يتبادر مما عند الطحاوى والفظله وعند احمد والنسائي وابن نصر
في قيام الليل وغيرهم عن ابي ذر قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آية من
كتاب الله بها يركع وبها يسجد وبها يدعوا وهو عند الترمذى في باب ما جاء
في القراءة بالليل عن عائشة وقال هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه ام
وفي المنتقى لرحى البركات بترهيمية عن انس قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد
قبا وكان كلما افتتخ سورة يقرأ بها اللهم فالصلوة مما يقرأ به افتتخ بقل هو الله احد حتى يقرأ
منها ثم يقرأ بسورة أخرى معها وكان يصنع ذلك في كل ركعة فكله اصحابه قالوا انك
تفتخ بهذه السورة ثم لا ترى انها تجزئك حتى تقرأ بالآخرى فامانت تقرأ بها وامانت
تدعها وتقرأ بالآخرى آكا رواه الترمذى واخرجه البخارى تعليقا قال شارحه او ان
ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة ام كان في الفقه وهو ان ظاهره من الباهية عند
ابى داود وغيره اخرج فنادى في المدينة انه لا صلوة الا بقراءة ولو بقراءة الكتاب فما زاد
فكان النداء بقل زمان هناك زمان مر على عدم علم بعضهم بوجوبها عليهم مسألة
وجوب الفاتحة في اصل الصلوة وعلى هذا افعوله لا تفعلوا الا بام القرآن لتعيين
المفعول به اياها لا لطلب الفعل من كل وقوله في طريق نافع بن عجم ولا تقرأوا الشئ
من القرآن اذا جهرت الا بام القرآن من اسناد الفعل الى جماعة لتحققه فيهم ولتمكنهم
منه من شاء منهم كما مر مثاله ومن امثله في الحديث قولوا لله اعلى واجل واكتبوا الى
من تلفظ بالاسلام والكتبوا كما جى شاه واغسلوه بماء وسدر عند خ ٢٢٢ ان اهلك
يقرأون عليك السلام ورحمة الله وبركاته لا يراد فيها الفعل من كل بنفسه لزوما وكما
في شرح الكافية ٢٢١ ولذا قال بعض اصحابه صحبته سبع عشرة سنة فما رأيت قرأ لموطأ
على احد بل يقرأون عليه ام وبالجملة المراد بالحديث تعيين المفعول لا تعميم القارئ والقارئ
ان لا تقرأوا الا بام القرآن وهي قد قرئت اى من جانب الامام فيرجع في تعيين القارئ

الى الخارج المعهود وهو ان يكون هو الامام وهو حديث اذا امن القارئ فامنوا ولهم
 ايضا ان يقرأ وان كانوا لا بد فاعلين وهذا الصق بالسؤال عن اصل القراءة ويحصل
 منه وجه المستثنى منه والمستثنى كليهما والباء على هذا الملا بسبب تضمين معنى الافتتاح
 كما قد مر والقصر اضافي والتعيين ويكون على هذا استنباط عبادة اختيار الفاتحة
 في المجهرة استنباطا ما جرى في القصيدة وهو انه سألهم عن القراءة ووجودها وما
 اخبروه بها عليهم مسألة تعيين الفاتحة وان كانت قراءتها من جانب الامام تكفي
 ثم لم يعنفهم على اصل القراءة فاذا اراد المقتدي ان يقرأ فليقرأ بفاتحة الكتاب
 لانه لم ينفه صريحا من خلف الامام عن القراءة اي اصلها فمن هذا الوجه
 استنبط الاختيار وعلى هذا الحديث النهي لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن والصحيحان
 وحديث محمد بن اسحق في السنن ونافع بن محمد فيها مسألة علم خلوا الصلوة عنها
 واما حديث رجل من الصحابة لعلمه تقرأون والامام يقول قالوا يا رسول الله اننا لنفضل
 قال لا تفعلوا الا ان يقرأ احدكم بفاتحة الكتاب ونفسه ومثله حديث انس فيعمل
 على نقد بيهن الشرح في حث عبادة على الاباحة والسرية وان كانت الواقعة في المجهرة
 ووجهه وهذا الحديث انه لا دليل فيه على انهم جهروا وهذه الواقعة بل ولا تتر
 فلما سألهم عن قراءتهم وكان غير عالم بها وقيل بقوله والامام يقرأ وليس المراد
 به عهد المقتدين بان الامام يقرأ في الصلوة بل علمهم بقراءته بالفعل وفي الحال
 وذلك يكون بجهر وقت الجهر فكان بناء السؤال على جهر الامام واسراهم وهو الذي
 كان الواقع اذ ذلك اي ان المراد بالمعية في قوله والامام يقرأ ليس المعية الزمنية
 فقط بل المراد ان يجهر هو ويقرأ هو كانه في مورد السؤال هو القراءة عند جهره واما لفظ
 خلف اعمامهم في مورد السؤال هناك كونه مقتدين ثم قال بقوله وليقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في
 نفسه وهو ما في المتن ١٣ عن مصنف عبد الله بن ابي عن ابى قلابة مرسل انقل وفي خلفي
 وانا اقرأ فلا تفعلوا اذ لم يقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في نفسه سرا فقابل بين النهي
 ولا بلحة وعادل بين القراءة مع الامام وبين الفاتحة في نفسه ومصبها هو المعية

وفي نفسه لا الفاتحة وغيرها فاذن في نفسه خلاف المعية الكناية فكان وغيرت
 الجهر في الفاتحة المقابلة وحمله على أنه سألهم عن الجهر علمهم الأسرار ثم ثلثه في سياق الروايات
 نطقا فان كان هناك جهر فهو يكون مثير السؤال لا غير العبرة للنطق لا للمثارة
 لو فرضنا أنهم كانوا جهورا كان هذا سبب حمله على الله عليه وسلم بأنهم يقرأون فسألهم
 عن القراءة لا عن الجهر هذا الذي قرأناه هو الذي فهمه انس راوى الحديث فكان
 يسبح خلفه كإمام كما في قراءة القراءة وعند ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان عن ثعلبة
 عن انس أنه قال في القراءة خلف الإمام التسييم والتعليق بالرجل المنفعة
 ولعله كان يسبح في السيرة وهو من هب الحسن على ما عند أبي داود من باب ما يجزئكم
 ولا يجزئكم من القراءة ولا يجزئكم الجهر في وقت السيرة والسر في وقت السيرة والسر في وقت السيرة
 الأمر بالسيرة وقت الجهر فاثباته ينبغي أن يكون بأصل مستقل وأما إثبات الأصل
 والفرع كليهما بهذا فقد يمنع ولنا أن نجهل على ما نقل سابقا في السيرة وهو السر
 في وقت السر فكان ذكر السر على هذا منحصرا بعنوانه في السيرة ويكون حديث
 رجل من الصحابة وانس مشتملا على حكمين وكن اللفظ عبادة في كتاب القراءة مشتملا
 وهو كن لك عند الدارقطني منقطعا وهو في الكتاب بهذا اللفظ ١٣ طبع عن ابن عمر عن
 عبادة فاضطرب أيضا ثم إن التقييد بقوله إذا جهت في طريق نافع ليس كإضافة أن
 يقل في السيرة غير الفاتحة بل لها بل لا بقاء السيرة على حالها وأنه يجوز فيها أن يكون
 كل مريد نفسه كقول القائل جاءني زيد في يوم الجمعة فقلت عليه وقلت أنا جاءك
 يوم الجمعة عمر بن الخطاب في زيد في سائر الأوقات على حاله وأصله هذا وقد حمل ما لا يشك
 في الموطأ من حيث تنويه قول أبي هريرة أفرا بها في نفسك على السيرة وكان حقيقة
 القراءة في النفس بدون قوله سر أن يقل على وجهه وعلى حاله لا معا ملة له مع غيره
 ولا يقصد إسماعه ويكون أمير نفسه يقرأ لنفسه وهو الذي يظهر من كلام ابن عباس
 عند أبي داود نقلنا شاب مناسي ابن عباس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يقرأ في الظهر والعصر فقال لا زحيفيل له لعله كان يقرأ لنفسه فقال خشت اخذت شؤنا ولا

كان عبداً ما موراً بلغ ما ارسل به وما اختصنا دوا الناس بشئ الا بثلاث خصال
 اة فان هذا هو الذي ينافي كونه مبلغاً لا القراءة سرراً ولا مريبها كذا كان في
 السيرة كل على حباله بدون ربط القدر في القراءة وهذا لا يتأني في الجهرية
 فان الجهر لا سمع ولا استماع ويندجيم قوله وليقل احدكم لفاتحة الكتاب في
 نفسه بالفارسية ونحو انكسى از شفا فاقته را خود بخود ومنه ورجل ذكر الله تعالى
 ففاضت عيناه ومن الفاظ حديث فان ذكرني ففضله اذا ذكرتني خاليا ذكرتك
 خاليا كما في الكنز ^{١٩٢} وفي القاموس من معاني النفس لعند ومنه تعلم ما في نفسي لا
 اعلم ما في نفسك آة وفي الصحيح ^{٩٢٢} من حديث ابي موسى ورفعه الصوت بالتكبير
 وامرهم بالادب اربع ثم اتى علي وانا اقول في نفسي لا حول ولا قوة الا بالله فقال آم
 وهو كذا في منظر ^{١٩٢} ومع هذا افيده من ^{٩٢٢} وانا خلف دابة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فسمعتني وانا اقول لا حول ولا قوة الا بالله آة فكانه اراد بالقول في النفس
 الا نفل دبه كقول ابن مسعود اذا ادركت من الحجعة ركعة فاذا اسلم الامام فاحل جبهك
 وضم اليها ركعة اخرى فسبح في النهاية بالتفخ ولا نفراد له واعلم انه لو تأمل احد
 ما وقع في هذه الواقعة لم يقع عند ^{١٩٢} انه لتعين الفاتحة في اصل الصلاة وتبين
 وجودها لا عمل كل واحد على شاكلة فرض الكفاية وذلك انه لم يكن عالماً بقراءة
 اصلها فسألهم بقوله لعلمكم تقرأون خلف اصامكم ويقولون منكم من احد يقرأ شيئاً من القرآن
 اذا جهز بالقراءة فقالوا نعم او قال بعض نعم وقال بعض لا فقال فلا تفعلوا الا بام
 القرآن اي ان كنتم لا بيد فاعلمين وهو معنى الفاء في قوله فلا تفعلوا او يكون معنا
 ان مع ما اعتد رتب به من الهدى كما في بعض اللفاظ فلا تفعلوا ومثله الفاء في
 الصحيح ^{٩٢٢} قالوا استجبلنا الى الصلاة قال فلا تفعلوا آة ومثله فلا تفعلوا اذا صليتما
 في رحالكما آة ومثله في حديث قيس بن قهد فلا اذن وقوله مثله والكشاف في قوله تعالى
 افهم هذا ولا دليل في الآية ولا طريقة انهم كانوا قراءاً والفاضة نعم هناك ان
 سرجة قراء اي اول ما جاء بسم اسميك الا على ثم لم يأمرهم باعادة الصلوة بل

انه اراد تعيين الفاتحة لا قراءتها من كل بيل يكفيه الامام ولا يحتاج حج الى النظر الى
 حد يشمن كان له امام آه الا ان ويحصل مؤداه بدون اعتبارا ههنا وبيل الوقف
 عليه ولكن مع هذا الم يعنفهم على القراءة اي اصلها دخل على اباها ابا حجة في
 غاية المرجحية لعدم كونه ابتداء منه بل عدم تعنيف اذا فعل بعضهم ومثل
 هذا المؤدى لم يكن ليقع الخلط فيه لمن كان مخاطبا هناك بالمشافهة ورأى ما جرى
 ثمة وان شئت فافرض ان تجري هذه القصة بهذه الاحتقاقات الا ان فانظر ماذا
 يفهمون منها فلما لم يبق الا ان الالفاظ تفادى الامر اشتد الخطب انما لا يتعذر للسؤال
 لان القصر اضما في اي لا يقتضوا بغير الفاتحة ولا منهم كانوا قراؤا فكانوا عالمين باصل
 القراءة لا بواجبها فان كنت ممن يستطيع فهم هذا القول فلنكتف به ولعله يكفي لمن
 كان له قلب او النقي السمع وهو شهيد فالغرض المسوق له تعيين المقر ولا فعل القراءة
 من كل وهو ساكت عن القصر على الامام وعن طلب القراءة من كل ثم يحصل رجحان اقتضاها
 على الامام بما استندك في السؤال وجواز قراءة المقتدى بعدم التعنيف ولو سكت عن تعيين
 الفاتحة لبقيوا عليه في حال عدم الاقتداء ايضا فحاج الحد يث لا يصلح ما كان سيدفع
 من الخلط والفرق بين هذا التقرير وبين ما ذكرنا سابقا اننا جعلنا هناك قوله لا تفعلوا
 الا بام القرآن خطا بالهم من حيث انهم مقتدون فقط وههنا لا من حيث انهم مقتدون
 فقط بل من حيث انهم مصلون وان صلوا فرادى في حال وفي الجماعة في حال ومعلوم انه
 لا يلزم من كون الحد يث في خطاب المقتدين بتقيد الحكم المذكور فيه بحال الاقتداء ولم
 ارني لفظ من الفاظه هذا التقيد وانما يسبق الى الذهن من كونه في خطابهم وما في طريق
 نافع بن عمرو فلا تقرأوا بشئ من القرآن اذا جهرت الا بام القرآن اجمالا بالتقيد ثابت
 منه ما في طريق محمد بن اسحق من طريق ابراهيم بن سعد عنه في المسند وغيره فقال
 اني احراركم تقرأون خلف امامكم اذا جهرت قال قلنا اجل والله يا رسول الله قال فلا تفعلوا
 الا بام القرآن بتقديم القيد او لا وحسن فيه آخر ومن قال بوجوه حد يث الاختلاط
 وحد يث لا صلوة لمن آه فيلزمه ان لا يجعل الحكم مقبولا بتقيد لا قتلاء واذا كان

الغرض تعيين الفاتحة للصلاة لا طلب قراءتها من كل من تحصل للمقتدى بالاباحة
بعد الاستدكار فإنا نصاب الكلام انما هو على مسئلة وجوب الفاتحة ووقعت الاباحة
للمقتدى في اثناء الطريق من حيث انه اُستُبح لهم فلا أقل من ان يجوز لهم استعماله
هنا وقد ورد لفظ فيه بتذكرك ذكر الفاعل في المعجم الصغير فقال اني اقول مالي
انما ع القرآن لا تفعلوا اذ اجهر الامام بالقرآن فلا يقل الا بام القرآن فانه لا صلوة
من لم يقل بام القرآن لم يروه عن يزيد بن ابي حبيب الا ابن لهيعة والوليد بن مزينة
من سمع ابن لهيعة قبل احتراق كتبه اه فلعله بصيغة المبني للمفعول والله اعلم
ولو اخذت قوله فلا تفعلوا الا بام القرآن للاباحة اي لا تفعلوا الا بام القرآن ان
شئتم حكما ثم قوله فانه لا صلوة لمن لم يقل بها حكما بعد تعليم الوجوب في الصلاة وتوجيهها
لاقتصار عليها في الا فتلا ٢ وقيل به ما مر نفاخج نضارا وسبيكة من الذهب فان اصر
الذي لا جد منه ههنا هو اصلها ما اخطأوا فيه وهو ترك الفاتحة والايتان بغيرها
لعدم علمهم بوجوبها وجوز ان يكونوا غير عالين وبقي قوله فلا تفعلوا الا بام القرآن
ولو كان في حدة الاباحة في اصلاحه ثم علل لاقتصار عليها بقوله فانه لا صلوة لمن لم
يقول بها مع تعليم وجوبها في الصلاة وهذا اذا اعتبرت بالنقد نص لك فهمه
والله الموفق للصواب وذلك ان الذي عبرت به من التعيين هو يصلح المرادين اما
تعيين على سبيل الوجوب اي اما وجوب معين وهو على غير المقتدى واما وجوب كفاية
وهو على المقتدى وهو ملزم بمسئلة وجوب الفاتحة في الصلاة اي اصلها وان علمهم
هذه المسئلة ثم لما كان لا بد من مناسبة لهذا التعليم ههنا دل على اباحتها للمقتدى
فهو في مسئلة الوجوب في الصلاة كالنص في مسئلة الاباحة للمقتدى كالظاهر اذ يحط الخطأ
حينئذ هو من حيث كونهم صليين اخرجت كونهم مقتدين فقط فاذا كان السياق
في مسئلة الوجوب فهو فيها نص اذا كانت الاباحة للمقتدين من جهة انه اُستُبح لهم فلا بد
ان يكونوا متمكنين من استعماله ولو اباحة فهو فيها ظاهر لا نص ذل ليس السياق فيه و
نظيرة الصلاة المعادة في الجماعة هي تنقل بالظهر العشاء وهما في وضعية والمعية تنقل

بهما ويشوي الظاهر العشاء ويقع نفلا وهو المذهب عندنا وأما القيين على سبيل
 الإباحة أي لا يلزم الفعل ولكن أن فعل فالمفعول به هي الفاتحة أي كوز المفعول
 به هو هذا لا غير هابدين طلب الفعل من كل إلى قوله فلا تفعلوا إلا بام القرآن هو
 المقصود به فما ذكرناه في صدر الفصل من وحدة الحكم والمسئلة هو على الوجه الأول
 وما ذكرناه في آخره هو على الوجه الثاني وقوله فلا تفعلوا إلا بام القرآن هو من حيث
 كونهم مقتدين على الوجه الثاني وأما على الوجه الأول فاعلم ومن حيث كونهم مسلمين
 وإن كان في حق المقتدين على الكفاية كقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فانه اعلم
 على الوجهين ثم لا يذهب عليك أن الواقعة اشتملت على قراءة تهم خلف الأقسام
 وبغير الفاتحة ولا دليل على أنهم قرأوها من حيث الحث وإنما هو مشى على ما ألفوا من
 به فكانوا غير عالمين بتعيينها وغير عالمين بوجوبها في الصلوة رأسا فعلمهم بقوله فلا
 تفعلوا إلا بام القرآن تعيينها وتضمن الإباحة وعلمهم بقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ
 بها وجوبها فاصل الصلوة ووجه الاحتصار عليها فاشتملت الواقعة على مورد التعليم على
 مورد فهم الذي أمرت أن وتظير أصلاهم ما يتقرب من الخطأ هل يثبت معاوية بن
 الحكم السلمي وكان ما أمروا وقال من عطس يركم الله فعله رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أن صلواتنا هذه لا يصح شيء من كلام الناس إنما هو التكبير والتسليم وتلاوة القرآن أما
 فعله أحكام الصلوة لا أحكام حال لا قتل أو كما زعمه وكتب القراءة له ولوليه يعلم
 ببقى على الخطأ في أحكامها في حالة الاختلاف أيضا فتمت خمسة أجوبة حدثت في هذا البحث
 مركب من حدثين كانا عند عبادة فجمعها وإيراد تبليغها كليهما وهو حدث واحد
 فيه حكمان أريد أفادتهما مستقلا مستقلا لا استندال أحدهما على الآخر أو حدث
 واحد فيه شيان متغايران أريد بأحدهما الاستندال على الآخر وفي صورته وجوه أو
 شيان إباحة الفاتحة وبيان وجه الاحتصار عليها أو بيان إباحة وبيان وصف الفاتحة
 ومحصلا أن حقيقة الفاتحة من الحقائق الواجبة والأصل وحكمها هنا أي للمقتدي
 هو الإباحة لا غير ونظيره غير ما حدثنا النمرة قال ما هذه النمرة قلت للتجسس عليهم

وتوسد لها قال ان اصحاب هذه الصور ليعذبون يوم القيامة يقال لهم احيوا
 ما خلقتم آكل واصحابهم اهل العيون وقد رخص في الاستعمال بعض شي من صنعة النصارى
 حرام بالكلية ولكن قد خرجت الشرعية لاستعمال الثوب المصور فخلص ما بهتلك الصور
 وامتنع منها واذا كان ذلك ان الملك يعتمد الاستعمال في الجملة كالحرير والصنم من النحاس
 اشتراك لا يتخذ الاواني ومثل عدم دخول الملكة بيتا فيه كلب اصلا وان رخص في
 استعماله للفرع والزرع والصيد بعض الرخصة وعند ابو داود عن علي مرفوعا ان الملكة
 لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب وهو من هذا الجنس وفي الزوائد ما عن بنت
 بنت سعد قال في تنوير الحوالك باسناد لا بأس به قالت قلت يا رسول الله هل يأكل كل حبة
 وهو جنب قال لا يا كل حتى يتوضأ قالت قلت يا رسول الله هل يرقأ جنب قال ما احب
 ان يرقأ وهو جنب حتى يتوضأ فاني اخشى ان يتوفى فلا يحضره جبريل ام فهذا اوصف
 واما الحكم فقد اخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر انه سئل النبي
 صلى الله عليه وسلم اينام احل لنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء ام كذا في التلخيص
 وقد ضل فيه بعض من تابع الهوى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اولفظ محمد
 بن اسحق مع لفظنا في بن عجمو مسئلة وجوب الفاتحة فاصل الصلوة سيق لها قصدا
 لا طلب لقراءة من كل وان استنفدت الا باحة المرحومة بعدم التعذيب وكما ذكرنا
 اخرنا واكتفينا من مع ما ذكرناه آخرنا لا تنافي الاستدلال فيحصل فيها ايضا **فصل**
 قوله اني اقول مالي انا في القرآن حمله بعضهم على انه قال ذلك ونفسه في حال اداء الصلوة
 كما في المرحومة وحمله البايع في شرح الموطأ على انه قال ذلك لهم بعد الفراغ لتعليم لما يستقبل
 الامن حيث انه ابتداء هذه الكلمة من هذه الوقت بل اخبار من تعجب ثابت ولو مما مضى
 والا لقال لا تنازعوني القرآن وفي كتاب القراءة قلت اني لا قول بلا ما ابتداء وهو عند
 الكوفيين في المضارع للحال وفي جزء القراءة الا اني اقول وفي جميع الجوامع ان لهم
 الا ابتداء للحال عند الركعة قال البايع يريد والله اعلم اقول لكم مالي انا في القرآن
 ام فان كان كذلك فهو اوكد في الكراهة واعلم ان النخاعة انما ارادوا بحكاية الجملة

بعد القول انها تبقى على حالها ولا ينتصبا الحيز ان لا انه ينحصر فان تكون
متلفظا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام كما توهمه عبارة الرضى فان قد يكون
كذلك وقد يكون بمعنى التلفظ والتفوه في الحال كقوله تعالى وقولوا حطة ولا بد
وحينئذ فالظاهر ليس المراد القول في النفس لا تقدر بيلكم بتوجيه الخطاب
اليهم وانما المراد التعريف والتبرم بانه يقول هذا ولا يستمعون ونظيرة في
التعريف ما نأفلا آكل متكئا وفي مكان من كتاب القراءة نجد في اني اقول فلم يسرد
القول لهم بل اراد القول عندهم ثم لما علم ان الشريعة جاءت بالانصاف قرأنا ر
حد يثاوان الفاتحة وغيرها فيه سواء وانه لم يبتدئ بتسريح الفاتحة على
المقتضى اصله نعم ابتدأ بعضهم بالقراءة فتمنى واستثنى الفاتحة وعلى لتعينها
او لا تنصها عليها بما مر انها باحة موجهة وانه ملوطة على تركها في الجهرية اصله
فانتهى اكثر الصحابة عن القراءة في الجهرية ولقي بعضهم على اباحة ثم وقع منهم
تغليب احد جانبيها ففي هذا كان اختلا فهم واما مرتبة الكراهة فيه فاختل
اصحابنا وغيرهم فيه كما في فتاوى المحافظ ابن تيمية رح وهذا امر لا ينفصل الخلاف
فيه وهو من باب الاختلاف في حكم عبادة فهي عنها لعراض في بعض الاوقات فلا
ينفصل الخلاف فيه كالصلوة في الاوقات المكروهة وعند الكراهة للمكتوبة و
خطبة الجمعة وقصر المسافر هل هو اسقاط وترقيه وكالصوم في يوم الجمعة واما
التشريق وصوم الدهر والسفر المسبب والوصال وغيرها والشافعي رح في اكثر هذه
الباب على الاجازة والوجيزة ر على صيغة النهي وكذا اختلف في مثله نظر السلف
فعند ابن كثير في تفسيره عن طائفة عن طائفة قال انه سأل ابن عباس عن ركعتين
بعد العصر فنهاه وقال ابن عباس وما كان المؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله
امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم ام هو مقابله ما في الذكر ^{عن} عن العلاء بن ربيعة
قال خرج علينا على في يوم عيد فرأى ناسا يصلون فقال يا ايها الناس قد شهدنا
بني الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا اليوم فلم يكن احد يصلي قبل العيد او

قبل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل يا امير المؤمنين اكملنا نهي الناس ان يصلوا
 قبل خروج الامام فقال لا اريد ان انهي عبدا اذا صلى ولكن نخذ ثمنهم بما شهدنا
 من النبي صلى الله عليه وسلم ابن راهويه والبخاري وكذا اكثر الكلام فيه في اصول
 المذهبيين **فصل** نزعهم ان لا تصبوا ترك الجهر والترك من ساوان
 مثله ما في الصحيح عن ابى هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت
 بين التكبير وبين القراءة اسكاته قال حسبه قال هنية فقلت بابي وامى يا
 رسول الله اسكاته بين التكبير وبين القراءة ما تقول له وهذا عجيب فانه يسكت
 السكوت عما قبله وهو التكبير اي تكبير ثم تسكت عنه فجعله فيما بعده والسكوت ما عتبه
 ما قبله كثير شائع ومنه ما في عبارات العلماء قال فلان كذا وسكت عليه اي غرد
 وان كان كلامه مسلسلا ومتصلا وهو في نفس هذا الحديث في جزء القراءة من
 باب من قرأ في سكيات الامام عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت
 اسكاته عن تكبيرة تفتحه الصلوة اه والعجالة تمل العجائب **فصل** هناك
 لفظ عن عبادة نفسه يصرح بالاجابة ونفي الوجوب وهو ما في الزوائد طار عن
 عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ خلف الامام
 فليقل بفاتحة الكتاب قلت له حديث في الصحيح بغير سياقه رواه الطبراني والكبير
 ورجاله موثقون اه فان شئت فترجمه بلغتك ثم اسأل المختار ما اذا فهمت منه
 لكن نقله في الكنز ٩٦ والجامع الصغير بلفظ من صلى خلف الامام ولعلمها الشيخ

فصل لا يستقيم ايجاب الفاتحة على المقتدى الا لمن يعطى لها خصوصية و
 يحسن بما يستجاب السورة ولذا اخذ البخاري رحمه لعل زيادة فصاعدا ويتردد في حديث
 ابى سعيد امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما ينسخ في جزء القراءة والضعفاء الصغار
 وانت تعلم ان اصل احاديث وجوب السورة لاستقامة وجوب الفاتحة ترك الاحكام
 متعددة ولما توارث العمل به طرأ الاختيار وهو كما ترى ونحوه تردده في حديث الا تصبا
 واذا كان لا يستقيم فاختارة الاباء لعل هذا الاحاديث فهو احيى بالتردد ولقد اصف

فيه شراح المنتقى في مذهبنا فراجعها ان شئت **فصل** وهناك لفظ عن
عبادة يصريح بوجوب الفاتحة خلف الامام في كتاب القراءة ^ص عن محمد بن سليمان بن
فارس حدثني ابو ابراهيم محمد بن يحيى الصفار وكان جارا لنا ثنا عثمان بن عمر بن لويس
عن الزهري عن محمد بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الامام قال ابو الطيب قلت
لمحمد بن سليمان خلف الامام قال خلف الامام وهذا اسناد صحيح والزيادة التي فيه
كالزيادة التي في حديث مكحول وغيره فهي عن عبادة بن الصامت صحيحة مشهورة من
اوجه كثيرة وعبادة بن الصامت رضى الله عنه من اكابر اصحاب رسول الله صلى الله
عليه وسلم اه وتصحيح هذه الزيادة من حيث صنعة الحديث في غاية الاستحسان
فان هذه الزيادة من درجة قطعها ولو خلف احد با دراجها كان بارا وما خنت
وهي لعلمنا من محمد بن يحيى الصفار تفقها منه واخذ بالعموم وانه اصح المقتد
وقيل عند هم او من محمد بن سليمان بن فارس فانه تليد البخاري فتتفقه فيه كشفا
كيف لو كانت هذه الزيادة عند الزهري لما خالفها وقلا خرج عنه البيهقي في الكتاب
عن عبد الله بن المبارك نايلونس عن الزهري قال لا يقرأ من وراء الامام فيما يجهر به
الاجام القراءة يكفهم قراءة الامام وان لم يسمعه صوته ولكنهم يقرأون فيما
لا يجهر به سرا في انفسهم ولا يصلح احد من خلفه ان يقرأ معه فيما يجهر به سرا
ولا علانية قال الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحموا
وروى فاته الناسي وروى الحديث سفيان بن عيينة عن الزهري وابن وهب عن يونس
عنه وصالح عنه عند مسلم ومعه عند غيره ومالك الاجام وقرئ بن عبد الله
وعقيل وعبد الرحمن بن اسحق المدني والاوزاعي وشعيب بن ابي حمزة عن البيهقي في
كتابه وموسى بن عقبة عند الطبراني والصغير ^ص والليث بن سعد في خلق افعال العباد
ولكنه في جزع القراءة عن يونس عنه ثلثة طرق عن عبادة من غير طريق الزهري ثم
عن جماعة من الصحابة غيره ولا اثر في شيء من الطرق لهذه الزيادة وليست عن عثمان

والاحاديث
لا تفترق بين
الفاتحة والسورة
الاجابة عاين
تلك وجلس
هذه وتنتي ذكر
الفاتحة ولم
تذكر السورة
فلهذا الوجه
اي لفرق العين
والجس في جمل
في الوجوب عند
فيهمان بن لا
يسنوه وكافني
وقوله كما حدثني
لم يقرأ بها
يريد ان يقرأ
عليها خطا بالعين
كان يعلم فوضيعة
اصلي القراءة
لا التفاتا الى
علم وجوب
السورة وعلمهم
هذا لتوارث
القراءة في
محلها وعدم
خلو الصلوة
عنها

بن عمر أيضا في كتابه هذا ومسند لأبي ١٢٤ ومصحح هذه الزيادة يحتاج ان يقول ان
 الحديث كانت عند الترجمة والاسناد كله بلفظين فاودعوا عند بعض كذا او عند
 بعض كذا او في مرة كذا او في مرة كذا ١١ وسقطت عند لعد ونقيت عند واحد وكل هذا
 لا يقبل واذا كانت زيادة من دون هؤلاء يالكس في تجميعها كثيرا بخلاف حديث
 محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما كان من صلوة يجهر فيها الا امام بالقراءة فليس كان يقرأ معه اذ فانه طريقة
 مستقلة ثم خفي على من ادرجها وجه ربط العبارة ايضا فان الحديث على هذا دليل
 فيه على وجوب الفاتحة على غير المقتدى فكان من باب ما قيل **و**يجب على الناس
 ينطق ثم كما يفري - او ما يقال **ح**فظت شيئا وغابت عنك اشياء - واحسن محله
 ان يقال اراد به ان هذا الحديث اُسْمِعَ للمقتدين لانه من متنه ومن ذهب سفيان بن
 عيينة ترك القراءة خلف الامام كما عند ابي داود وكن ام من ذهب وذهب ولكن من
 اليث من نقل البويطي كما في الاستاذ كروفتاوى الحفاظ بن تيمية **١٢٤** وظل من عدم
 الوجوب ومثل هذا في ادرج ما عند في كتاب القراءة **١٢٥** عن عبد الرحمن بن اسحق
 عن سعيد المقبري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل صلوة
 لا يقرأ فيها بام الكتاب فهي خالاج الا صلوة خلف امام اذ ثم اعلمه ونقل عن ابن معين
 وابن حنبل ان عبد الرحمن بن اسحق منكر الحديث وهذا في غاية من العجب كيف خفي
 عليه ان قولهما هذا في عبد الرحمن بن اسحق الواسطي كما ذكره هو في **١٢٦** **ا**لا في والمدني
 هو الواقع في هذا الاسناد وهو من رجال مسلم وهو الذي اعتمد عليه في ارسال فانتهى لنا
 من حديث ابن ابي عمير كما مر قال النسائي من فضل المجاهد بن علي القاعد بن قال ابو
 عبد الرحمن عبد الرحمن بن اسحق هذا اي المدني ليس باس وعبد الرحمن بن اسحق
 اي الواسطي يروي عنه علي بن مسهر والومحافية وعبد الواحد بن زياد عن النعمان
 بن سعد ليس بثقة اذ فالاسناد حسن والزيادة مدروجة واعلمها من ابي هريرة
 فانه من يجيز القراءة في النفس للمقتدى في الجهرت ايضا ولا يوجبها البتة **فصل**

قال في القصة عاذا الحديث يخرج الحديث ولا سيما في اواخر الاسناد بعد الحديث على التمام جدا

اخلف النقل عن بعض الصحابة في الجهرية كعن أبي هريرة وغيرهما واول ما يظهر في
 التوفيق للنظر عند اختلاف النقل انه عند هم على الاباحة لا الايجاب التحريم
 لهما فتحتموا من المعارضة والتوفيق او الترجيح ثم اختلف فتوابعهم منسباً لحوال فهي
 احوال لا آراء وذلك يجري في المباح كثير فعند الارزقاني والبيهقي عن يزيد بن شريك
 انه سأل عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الامام فقال اقرأ بها فحة الكتاب فقلت
 وان كنت انت قال وان كنت انا قلت وان جهرت قال وان جهرت ام فيه جوابا للثبوت
 فختلف فيه ضعفه ابن نمير ووثقه آخرون واكثر الفاظه في سائر الكتب خالية عن
 ذكر الجهر وقد روى عنه المنع كما في الموطأ لمحمد ومصنف عبد الرزاق وعنه
 في الكنز لابن ابي شيبة لكن لما جرد في النسخة الحاضرة من مصنفه قال في ازالة الخفاء
 والجمع ان القيمة في الاصل ان ينال في الامام في القرآن وقراءة المأموم قد يفضي الى
 ذلك ثم ان اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب فتعاضت مصلحة ومفسدة فمن
 استطاع ان يأتي بالمصلحة تجتنب كالتحدث بها مفسدة فليفعل ومن خاف المفسدة
 ترك ام ونحوه عن ابي هريرة لا يقول بانه يوجب ولا بالتحريم فالترك عنه قد مر اما
 الاباحة عنه فقوله اقرأ بها في نفسك يا فارسي ولا يريد الا الاباحة قال في العدة
 ولئن سلمنا ان المراد هو القراءة حقيقة فلا نسلم انه يدل على الوجوب وام وقد
 استدل عليها بنحو اجتهاد وهو هل قسم الصلوة بين الله وبين العبد وليس مستدرك
 في حال الاتمام بل لا يخص القسم على حال الصلوة ايضا فنقلنا للناسي عن العلامة ابن
 عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة عن ابي بن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم ما انزل الله عز وجل في التوراة ولا في الانجيل مثل ما انزل في القرآن وهو السبع المثاني
 وهي مقسومة بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل انتهى ومثله عند الترمذي من
 تفسير الجرح وهذا الاسناد هو اسنادنا في قسم الصلوة الى ابي هريرة ايضا فلا استدل
 به ضرب من الاجتهاد لم يجنس على جنس ولا حيل في الاباحة وهو كما استدل كل عبد
 بميث لا صلوة لمن لم يقل بها على قراءة المقتدى موقفا عليه على ما سياتي وقد

والقارئ يجزئ سورة في الصلاة كما في كتاب الفرائض
 او خلف الامام وان جهر بالقراءة كتاب وشيخ

صرح الطيبي ان حديث الخراج وحديث قسم الصلوة حديثان مستقلان قال
 لانه رضى الله عنه استشهد بالشيخ الثاني آه وقوله كما في جزء الترمذي من باب
 المسكتات عزالي هريفة قال اذا قرأ الامام بالقرآن فاقرأ بها واسبقه فان الامام اذا
 قضى السورة قال غير المخصوص عليهم ولا الضالين قالت الملائكة آمين فاذا وافق
 قولك قضاه الامام ام القرآن كان قناتان يستجاب اه لا يريد به السبق والشهر
 على الشرع وانما يريد به سبق المأموم بالشرع على فراغ الامام عنها لا يفوته
 الموافقة في آمين وهو كقول بلال لا تسبقني بآمين واسناده عن سلمان كما في الحديث
 من طريق ابن عثمان عبد الرحمن بن مل الشهدى وكما في الزوائد هو اسناد ما عن
 سلمان وشبهه الملائكة الصلوة وذكره شراح المنقذ من ٣٢٥ وكلام البيهقي والعمري
 في نصيب الارسال وعدم ذكر سلمان ههنا كالتصويبه هناك وقفه ولا يؤثر لعله حديث
 واحد في الاصل وهو المراد بما في الفقيه من باب جهرا الامام بالآمين عن ابى رافع قال
 كان ابو هريرة يؤذن لمن ان فاستترط ان لا يسبقه بالضالين حتى يعلم انه دخل والصلوة
 وكما يقول بوجوب الفاتحة على المقتدى اصله بل يهتم للآمين اريد منها وكذا
 بلال وقد اشار اليه ابن كثير في تفسيره فوضعوا فتواة في الاحتجاب بدون امعان و
 يقرب منه ما في الدر المنثور واخرج ابن الصوري عن ابى قلابه يرفعه الى النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من شهد فاتحة الكتاب حين تستفتح كان كمن شهد فاتحة فسيما في سبيل الله
 ومن شهد حين تنحتم كان كمن شهد الغنائم حتى تقسم اه مصححا من الاصل لا يريد باعتبار
 ادراكه فضال امين لحديث ابى يعلى فيه ومن لم يقل آمين كمثل رجل غزا مع قوم فاقتربوا
 سهامهم ولم يخرج سهمه فقال ما السهمي لم يخرج قال انك لم تقال آمين اه وقال
 سندك جيد ولكن هو عند ابن كثير باسناد فيه ليث ابن ابى سليم **فصل** لا يعلم من
 الصحابة من يقول ان مدرك الركوع يد والقرعة كما يدرك الركعة نفى الفتح
 من ادخل لوتر ورى محمد بن نصر من طريق اخرى عن حميد عن انس ان اول من
 جعل القنوت قبل الركوع اى دائما عثمان لى يدرك الناس الركعة اه وفيه فروع

قال الحافظ في المطالب العايلة قال مسلم حدثنا يحيى عن صفوان حدثني عبد الغني
 بن ربيع عن شبيب بن ابي ابيار قال ان رجلا دخل المسجد فسمع رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يخفق نعليه فلما سلم قال كيف ادركتمنا قال سجدوا فاستجبت قال كن لك فسا
 ولا تقبلوا بالسجدة ما لم تزلوا الركعة ناذرا ايتهم اكم امام قائما فقوموا وركعوا فاركعوا
 وساجد فاسجدوا وجالسا فاجلسوا صحيحا وهو عند آخرين ايضا وانما نقلته عن المطالب
 لتصحح اياه وما قاله البيهقي في المعرفة انه من رسل فانه يريد ما لم يسم صوابه
 ونحو ما عن عثمان بن عفان عن عمر بن الخطاب في الصحيح من مناقب عثمان وشهادة عمر رجا قرأ سورة
 يوسف او النحل او نحو ذلك في الركعة الاولى حتى يجمع الناس اكل بل في مرفوع عند
 ابى داود عن ابى قتادة قال وكان يطول في الركعة الاولى ما لا يطول في الثانية و
 هكذا في صلوة العصر وهكذا في صلوة الغداة قال فظننا انه يريد بذلك ان يدرك
 الناس الركعة الاولى وعند عن عبد الله بن ابي اوفى ان النبي كان يقوم في
 الركعة الاولى من صلوة الظهر حتى يسمع وقع قدمه والرجل المبهم فيه هو طرفة
 الحضرمي ذكره ابن حبان في الثقات كما في اللسان ونحو من ذلك عند احمد عن ابى
 مالك الاشجعي ذكره والمتن من باب موقف الصبيان والنساء من الرجال وفي شرح المطالب
 للزرقاني وافاد الحافظ برهان الدين ان القويل وقع في ركوع الثالثة فجعلت كلها
 ركعة للكعبة مع ان قيامها وقراءتها وابتداء ركوعها للقدس لانه لا اعتداد بالركعة
 الا بعد الركن من الركوع ولذا يدركها المصنوق قبله ام وهو كاليد يهي من حكم الشريعة
 بادراك الركعة بادراك الركوع فاذا كان الصبي شاهدا وادراكها يلحق المصليين شيئا
 فشيئا الى ادراك الركوع ما كان لهم ان يترددوا في وجوب القراءة على المقتدى
 ولا يتردد فيه الا من الغي لبلهاته واقتصر على اللفظ هذا وقد وقع في صفات صلوة
 الخوف اشتراك في الحقيقة وتعاقب فيها كما قد وقع تقسيم الركعات والسجدات وتقع
 تعاقب في الركوع وذلك لان به الركعة ركعة ومن ادرك الركعة فقد ادرك ركعة واحدة
 هي على عدم وجوب القراءة خلفه كما مام ندعنا عن قتال ان يدركها لسانك وتحتها

وانما نقله عن المطالب
 هذا هو العمل المعتبر ما نقله في كتابه
 وذلك لان القرآن ليس عليه

قلبك فانما تنقص لهن او على مثل هذا ابني السياق في حديث من ادرك ركعة من
 الصلوة فقد ادرك بل وحديث من ادرك ركعة من الصلوة قبل ان تطلع الشمس آه
 فانه ايضا في المسبوق كما في فتحهيم الهلالية عن بعض العلماء وقد بسط في موضع آخر
 لا الوقت كما قد روي واعلم ان البخاري وافق الشافعي رح في فروع القدوة فاجازت قدما
 احرام المأموم على اكمام لعله كما في موضع من بعض نسخ الصحيح وهو قول للشافعي رح
 كما في الجوهر ^١ واجاز تأخير اكمام الغير المراتب اذ اجاز المراتب ولو لم يترك الميتم اكماما
 واتهم خلفه ولو لم يترك على قطع القدوة وعلى اختلاف النية وعلى اتمام المأموم بالمأموم
 ومن ملحقات هذه المسئلة القراءة خلف اكمام فارجهما ولو ادرك الركوع والجهر
 بآمين المأموم فاختره فكان اتيام عند هو التعقيب في الاقوال والافعال لا
 يستلزم اتفاق اكمام والمأموم في النية وليس فيه ضمان وانما هو رعاية وحفظ ولا
 يخفى ان بعض هذا العمل بالمشيخ بسنة معاذ عند اوداد والى امامته عند الطاهر
 كما في الفتح ^٢ ومثله مغاير لما في فتحهيم الهلالية من الجنائز وضعفه واخرج سليمان
 جليلي بمعنى المسند فراجعوه وهو دليل على ان ترتيب المسبوق كترتيب اكمام وهو مذهب
 ابني حنيفة رح وما حكاة فجزء القراءة عمن يوجب القراءة فلا يعلم نقله عنهم
 وانما هو طرد لما اختاره نعم ذهب بوهيرية الى انه لا بد ان يدرك المسبوق اكماما قبل
 شرعه في الاختناء وان لم يدرك القراءة وذلك ان الركوع في اللغة الاختناء نفسه
 واما النقاء من حيث النجاسة بقائه كما يطبق القيام على الاختقال من القعود اليشم بعد حالة
 بقائه كذلك الركوع هو الاختقال من القيام الى الاختناء فاشترط بعضهم ان يدركه
 قبل الاختناء لهذا الالقراءة وقد اوضحه ابن رشد الحفيد في قواعد وكذا في
 عمدة القاري ^٣ فالتبس على المناظرين فاعلم ذلك وكذا المراد بما في الكنز ^٤ من فروع
 اني قد بدلت فمن فاتته الركوع ادركني في بطنه قياحي عي عز ابن مسعدة حسب الجيوش صبحي
 اراد بالركوع الاختناء و اراد بالقيام استماله وكان المعاقبة في الاختقال لا تنصرف عنه غير مقصود
 ووقع فيه بطر عارضين للتبدين فلا تعجلوا والحقوا و اراد بالركوع جزأ منه بعد اتمام الاختناء

وهو الموافق لسائر الفاظ هذا الحديث وايضا ليس التبدل قيل في المعاقبة فقد
 جاء تلك بتلك فحديث موسى بن عبد ربه التبدل وانما هو وجه للاعتناء
 بالمعاقبة ازيد وراجع العمدة ١٤٦ وعند مالك من باب زادك من الصلوة ما لك
 انه بلغه ان ابا هريرة كان يقول من ادرك الركعة فقد ادرك السجدة ومن فاتت
 قراءة ام القرآن فقد فات خير كثير اه فلهذا من هبه ويريد بقوله ومن فاتت
 قراءة ام القرآن قرأتها من اكم امام اى فاتت ادراك قراءته قال ابن عبد البر في
 الاستدراك اقول ابى هريرة من فاتت قراءة ام القرآن فقد فاتت خير كثير فان ابن
 وضاح وجماعة معه قالوا ذلك لموضع التامين يعنون به قوله صلى الله عليه وسلم من
 وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه اه وفي خلق افعال العباد طه
 وقد بينه ابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قرأوا ان شئتم آه في حديث تميم الصولي
 فراد ان شئتم من لقل ليل نرى لفظ الحديث مرتين وكذلك عند الارقطي ١٤٧
 والدر المنثور ١٤٨ وفي طريق من جزء القراءة ثم يقول ابو هريرة رضى اقرأوا ومثله ما
 في تحف الهداية عنه من طريق سعيد المقبري ١٤٩ مرفوعا وموقوفا **فصل**
 لم تقط الشريعة في الجهرية موضع الفاتحة اصلا ولم توسع لها في المحقة ولم يبق
 لها فجة واما السكتات فحديث سمرة قالوا للاستفتاح وثانيها بالفصل وثالثها
 ان كان فليتراد اليه النفس لا غير وقد جوز الطيبي في شرح المشكوة كما في السعابة
 ١٥٠ وحجة الله البالغة قال واكمل طهرن السكنة الاولى للنشاء والثانية للتامين
 لكني لم اجد هذه العبارة في نسخة عتيقة من حواشي الطيبي والله اعلم ان تكون
 الثانية للتامين عند من يقول يا خفاكها وهو احتمال جيد فما في جزء القراءة
 من باب السكتات عن عبد الله بن عثمان بن خثيم قال قلت لسعيد بن جبير اقرأ خلف
 اكم امام قال نعم وان سمعت قراءة تم انهم قد احدثوا ما لم يكونوا يصنعونه ان السلف
 كان اذا ام احد هم الناس كبر ثم انصت حتى يظن ان من خلفه قد قرأ فاتحة الكتاب
 ثم قرأ وانصتوا اه انما هو توفيق منهم ممن صنع ذلك بين امره انصتوا واجاب لفاتحة

من عندهم وليس له اثر في المرفوع وما خاله وكتاب القراءة ان ايا سلة افتي به
بين يدي ابي هيريرة فليس كذلك وكن اما ذكره في ^{٨٥} وفي ما ذكره من ^{٨٦} ايضا
ترو يدريد السنن مع اعلام في المصباح واهله ما في شرح الكافية ^{٨٧} عن الجماعة
في ابي طاهر ما في الكنز ^{٨٨} اذ كنت مع الامام فاقرأ ايام القرآن قبله واذا سكت عن
ابن عمر حسن نحوه فيمن ^{٨٩} وفيه في كتاب القراءة ^{٩٠} بحذف الواو من قوله واذا سكت
يريد به السنن وهو مذهب عبد الله بن عمر كما ياتي ويريد بالقراءة قبل الامام
الفرغ عن القراءة قبل فراغه فان الامام يقل السورة ايضا ومع هذا ففي اسناد
الشيخ بن الصباح ضعيف وعامة المناكير في تخلف عمر بن شعيب عنه وعن ابن ابي
كما في التهذيب وادخل بن طاهر في المتن ذكره من ^{٩١} هذه الحديث في المنكر وفيه ^{٩٢} الذي ذكر
ايضا من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمر بن شعيب وقد ^{٩٣} هو ^{٩٤}
ابن تيمية في فتاواه القراءة في السكتات بما يكتفي ويمكن ان يريد بما في كتاب القراءة ^{٩٥}
الاخيرة من المغرب الاخير يروي من العشاء فان خرج القراءة عن علي رضي الله عنه
اذ المجهور الامام في الصلوات فاقرأ ايام الكتاب وسورة اخرى في الايامين من الظهر
والعصر وبما تحته الكتاب في الاخير من الظهر والعصر وفي الاخرة من المغرب وفي
الاخير من العشاء ^{٩٦} وفي رسالة الحفاظ ابن تيمية في تنوع العبادات وعامة السلف
الذين كرهوا القراءة خلف الامام هو فيما اذا اجهر ولم يكن اكثر الايمية يسكت عقب الفاتحة
سكوتاً طويلاً ^{٩٧} ثم جعلها بعضهم ^{٩٨} في اولي بعضهم ^{٩٩} والثانية وهو شبهة من ياتي
الى المجلس ولم يبق فيه فرجة فيلتفت الى وجهه هذا امر في وجه ذلك مقرر في رسالته
ثم تفنن هؤلاء في الباب الاول من جزع القراءة وكان الرسول بن عبد الرحمن و
ميمون بن مهران وغيرهم وسعيد بن جبير يرون القراءة عند سكوت الامام الى ثوب
لعبده وكل هذا تفصيل لا ملامحة اليه في احاديث وعنده بن ابي شيبة تفنن ^{١٠٠}
عن سعيد بن جبير قال سألت عن القراءة خلف الامام قال ليس خلف الامام ^{١٠١}
ام واثر اخبر عنه في ^{١٠٢} انا محمد وبالغ آخر فقال اقرأ قبله وبعده ومعه ولا تذكرها على

حال والشائع يقول في حديث انس ان قرأون فصلوا تكلم خلف الامام والامام يقرأ
 ام وفي حديث رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لعلمه نقرأون والامام يقرأ ام
 وفي حديث ابن ابي عمير في جزاء القراءة هل قرأ احد منكم معي انفاً آه فمثل هذه المبالغة
 في غاية العجوب قال ابن ابي شيبة عن ثناء الاحمدي عن ابي بصير عن ابي بصير قال اول ما
 احدثوا القراءة خلف الامام وكانوا لا يقرأون ام فكانوا على طرفي نقيض فاعلمه
 والله اعلم المسبوق بقراءة الامام ان اتى بالتامين عند تامين الامام ثم قرأ
 بقية الفاتحة لم يبق امين طابعاً وهو طابع على ما عند الرجل وان اتى به بعد
 فاتحته فاتحه الموافقة فهو بين فواتين وهذا كله لان الاحاديث لم تكن على القراءة
 خلف الامام والعجب مما في اذكار النور من مسئلة السكتات والثالثة بعد امين سكتة
 طويلة بحيث يقرأ المأموم الفاتحة ام نجعلها للمأموم بعد امين مطرد او كل هذا مما
 ذكرنا انه ليس الى قراءة المقتدى في الجهرية نظر في الشرع ولا بناء للكلام ولا احكاماً
 وعبارة الام ولا يقال امين الا بعد ام الفكر ان فان لم يقل لم يقضها في موضع غير الام
فصل ينبغي ان يكون حديث عبادة وحديث انس لما رآنا وحديث رجل
 من الصحابة في واقعة فان فيها السؤال عن العادة لا عن الواقع انفاً بخلاف حديث
 ابن ابي عمير فليس فيه السؤال عن العادة وانما فيه السؤال كما في جزاء القراءة وسنن
 ابي داود وغيرهما بقوله هل قرأ احد منكم معي انفاً آه عن واقعة رجل واحد انفاً
 وفيه رسل ابي قلابة في كتاب القراءة في التصريح بان الواقعة في صلوة الصبح
 وهو الواقع مشترك من انس فانه متى ما سمي في طريق اليوب عن ابي قلابة احل اسمي
 انس في حديث انس ايضاً فيه وحينئذ يكون انتهاء الصلوة عن القراءة فيما جهر فيه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واضمار هو اي كون حديث ابن ابي عمير عن ابي هريرة
 غير ذلك هو الذي بنى عليه المالكية والمناذلة خلافاً للشافعية وكذا السؤال في عن
 اصل القراءة ووجودها عن صفتها او عن الفاعل والقارئ وتعيينه وحكي الحارث
 ان المالكيين عن القراءة يقولون ان حديث ابن ابي عمير ناسخ فكان عندنا في واقعة اخرى

ولو كان عند أبي هريرة ما عند عبادته لما عدل ففتوا كما اقرأ بها في نفسك يا قارئ
عن نص الاباحية الى الاستنباط من حديث قسم الصلوة وعند مع هذا القراءة
في الجهرية مرجوحة فانه قيد في فتواة الاخرى القلعة بغير الجهرية فاجزم ان
هذا اجل من عبادته ولو كانت هذه الحاشية في واقعة وكان طريق الالفاظ تضمن الرواية فوجهه
ان استنكاره صلى الله عليه وسلم القراءة خلف الاحمام واضم في عدم وجوبها ورجوحيتها
وقد راضهم على الترك فاستهوا ولذا اجاء بلفظه اى الاختفاء فانه يدل على ان
الاحمام يستقر بعد مرأضة منه على الترك وبعد تدريج كما ذكرنا في فتواه تعالى
فهو لنتم منتهون حتى قال عمر بعد اية المائدة انتهينا انتهينا والى كنهناك ففى
صريح وتعين وبقي عبادته يروح جانيا بالفعل والنس من روى الحديث معه
على الترك ففى جزء القراءة من الباب الاول وكان النس وعبد الله بن يزيد
الا نصارى يسبحان خلف الاحمام واثرا النس هذا واصله ابن الشيبه كما مر
فصل وما يظهريه الفرق بين شرحنا وشرحهم في هذا الحديث وتلخيص
ان نقول ان الواقعة في الجهرية ومورد السؤال قراءتهم مع جهره صلى الله
عليه وسلم لانه كان نزل قبل ذلك قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له
وانصتوا لعلكم ترحمون بركة فكان لا يعلم انهم يقرآن مع جهره فهو وجب
الاستنكار وهو ما في كتاب القراءة وسنن الدارقطني ومسنن احمد عن ابن اسحق
حدثني مكحول عن محمد بن عباد بن الصامت قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم الصبر فثقلت عليه القراءة اقبل علينا بوجهه فقال اني لا اركم تقرآن خلف
امامكم اذا جهر قال قلنا اجل والله يا رسول الله قال فلا تفعلوا الاحكام القرآن
فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ام فقيد بقيد جهره بقوله اذا جهر وهو مورد السؤال
والاستنكار ولا اثر في الطرق لتقييده بما فوق الفاتحة ولا لتقييده بجهرهم والسؤال
اصلا فهو اذن عن اصل القراءة وكما مر في فيه ثم قال فلا تفعلوا الاحكام القرآن
فهو لا يباحة المرجوحة كما بد ثم قال بعد ذلك فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها

فلا بد من جملة على ما شرخناه به أي أنها موصوفة بالوجوب في محل فتباح علينا بقى النظم
كله على ترتيب ما في الرواية على شرحنا ولم فتحججنا إلى نقد ير في العبارة ولا بتر في النظم وإنما
استجنا إلى ربط قوله فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ما قبله وقد أبدينا به بقى كل لفظ على
شرحنا في موضع من سياق الرواية ولو كان السياق في الواقع أيضا كما في الرواية إما
استقام أو شرحنا وأما هو لا فيجنا جون إلى نقد ير في العبارة وهو تقييد السؤال بما
فوق الفاتحة أو بالجمهر ولا اثر له في الرواية حين السؤال وقوله فإنه لا صلوة لمن لم
يقرأ بها لم يقرأ بعد ثما قاله بعد السؤال ويعد جوابهم ولم يتحقق حين السؤال أنهم
يقولون نعم كيف وقد قال بعضهم لا فكان الأمر بين الوجود والعدم والحال بعد في
أتم الغيب فهم قد وافق السؤال لم يوجد بعد وهو كما ترى ولا يمكن لهم إبقاء النظم على
حاله وترتيبه فيقدرون رعاية قوله فإن لا صلوة لمن لم يقرأ بها في السؤال ولم يوجد
إذا ذلك وهو بتر النظم من ترتيبه ولا يستقيم على نقد يربقاء النظم على حاله وكونه في
الواقع كذلك أي كونه قاله في الواقع أيضا كما هو الآن في اللفظ كما شرحناه فهو الصواب
والله أعلم بالصواب من لم يمثّل سيرك المذلل في تمشي رويدا وتجي في أول يعلم
أن الشاع لما كان ههنا بصدد الإباحة الآن لم يكن عنده وصف وجوبها إذن إلا في غير
هذه الحال ولم يكن عنده إذا ذلك بالنظر لية تقسيم حكم الفاتحة إلى الوجوب والإباحة
فإن قسمه أحد اليه ما فعل ذلك فكانت عنده من الواجبات اجبت الآن للمقتضى فهو
أو أن العقاد الإباحة وما استشهد به وصف مع هو قبل ذلك فإباح واجبا في نفسه في
هذه الحال ومن لم يستطع أن يفهم إباحة واجبة في نفسه في حال خروج في لفظ الإباحة
والوجوب فاصرف عنه همتك إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع
وإذا راعيت هذا انظر إلى أنهم أعلمهم قرأوا غير الفاتحة فعين لهم الفاتحة على سبيل
الإباحة الآن وعلى المتعين بقوله فإنه تعليل التعمين لا حصل الإباحة لم ترتب
في حسنة ثمران معنى قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن أنه لا بد من اشتغال المصلي عليها
وذلك أنه خطأ بل كان يعلم فرضية مطلق القراءة فلهم أنه لا صلوة إلا بالاشتغال

الصحيح وأوضح من فرق الصديق وإذا تجاوبت الشخاري عن الأيكة وحدثت وتابعها
العنادل بموصول شجي وبينت وصلها القطا وعدلت فليس إلا الاسفار عن وجه الحق
فيلدفع عن تغليس من دلغة الى حثي وليتمثل ما قاله الشافعي **هـ** يار الكبا قف بالمحصب
من مني به واحترف بقاطن خيفها والنافض - **فصل في الاستئذان على هذا الحد**
او ما كنت اليها ولم يسطها لاني لم اشر الرحيم بالغيب ولا ادرى فسواد الليل فانه لا يخرجني
عند صحابنا فاعلم ان فيه كل ما تكلموا به في حديث واذا قرأ فانصتوا من زيادة هذا
الجملة من بعض وترك الآخرين وما تكلموا به في حديث ابن ابيمة من الاثر والما
تكلموا به في حديث من كان له امام فقرأه الامام قراءة له من الاثر والما وفيه اشياء
اخر من الاضطراب في الاسناد والمتن وغير ذلك ومع هذا ففهم هناك ناطقون ومهمنا
صامتون ومثل هذا يتدرج عليه باب الشعيير يؤكل ويذم ففيه اختلاف ارسالا
ووصلا ووقفا ورفعا عند البيهقي في كتابه ولنسق وقفه وبه اعلاه الحافظ ابن تيمية
في فتاواه وفيه ١٢٣ باسنادين جدين عن رجاء بن زبيدة عن محمود بن الربيع قال صلينا
صلوة الى جنبي عباد بن الصامت فسمعتة يقول بفاتحة الكتاب فلما فرغنا قلت ابا الويل
الم اسمعك قرأت بفاتحة القرآن قال اجل انه لا صلوة الا بهما وعنه عن حماد
بن الربيع قال سمعت عباد بن الصامت يقول خلف الامام فقال عباد رضي الله عنه
لا صلوة الا بقراءة ام وكن اني طم منه وكن اعند ابن ابي شيبة والطحاوي في احكام
القرآن كما في الجوهر ومثل هذا لو كان في جانبهم لجزموه بوقفه فراجع الفقه ١٢٠ ولكننا
نختار الظاهر من روايات غير عباد من الصحابة انه ما حدثنا جمعها عباد وروى
ابو هريرة كليهما مفرقا مفردا فعندنا حدان ان يخرج فينادي انه لا صلوة الا بقراءة
فاتحة الكتاب فما زاد وليس جعفر متفرجا به كما في تهذيب التهذيب عن العقيلي بل تابعه
عبد الكريم بن رشيد من رجال النسا في كتاب القراءة ١٢١ وعندنا حديث الاختلاف
من طريق ابن ابيمة نثروني بالترك في الجهية رجحنا واستدل عباد بحدوث
لا صلوة لمن لم يقرأ بها على ترجيح جازم الفعل من الاباحة للمقتدى ولا يستقيم عندى

ان يكون قائلًا بالوجوب فانه قد سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن اصل القراءة
 والسؤال عن اصلها لا يعقل على تقدير الوجوب ومثل هذا لا يخفى على من شاهد الخطاب
 وان خفي على من بعدهم لم يتأثر عن مقتضى الخطاب بعد ما حال الغياب وعند ^{قطن} الدار
 عن نافع بن محمد جعل عبادة ليقرا بام القرآن فلما انصرف قلت لعبادة قد صنعت شيئا
 فلا ادري اسنة هي ام سهو كانت منك اذ فسماع سنة ثمان عبادة لم يعلمه انه قد
 ضاعت صلوات عمر طول دهره واما اضطرابه في اسناد من عبادة الى عبد الله بن عمر
 فيه اعلمه ابو عمر في تهذيبه على خلاف ما نقله عن ابى عمر بن راشد في قواعد وغالب يستدل
 فيه عن الاستدراك روفيه من من هب عبد الله بن عمر التزي في الجهرية كما في امام الكلا
 ولعل لصواب في نسخة القواعد ابو محمد بدل ابى عمر فان مختار ابن حزم هو الوجوب
 كما في فتاوى الحفاظ بن تيمية والعمدة واعلمه الحفاظ بن تيمية في فتاواه بغلط الراوى
 فيه وحكى اعلمه عن احمد بن حنبل واعلمه الحفاظ بن سريج بماله انشط لنقل عبادة
 الآن وهو عندي واما الاضطراب في المتن فقد اجتمع عندي احد عشر لفظا فيه
 وفيه الاضطراب ان السائل عن عبادة هل هو مجزؤا نافع وكلا يريد الاختلاف في
 الرواية عن مجزؤا نافع وانما يريد صورة السؤال فيجعلهم يجعله لبعضهم يجعله
 لنافع بعين تلك اللفاظ ويرتب السؤال عن عبادة على سماع كل منهما عنه الفاتحة
 وهو مجزؤا ويوجه السماع منه بقربه وهذا يدل على ان السؤال عن احد هما فقط
 والواقعة واحدة واعجب من ذلك ان البخارى في جزئه لا يجعل لنافع مد خلا
 ما في هذا الحديث وذلك انه وقع عندنا في جزئه وفي خلق افعال العباد ^{بعدة} ابن سري
 بجذوف الاسم والاقتضار على الكنية فحمله في كلامه على مجزؤا ولم يبد كرنا فغافى ^{بعدة} نافع
 ايضا كما في الميزان قال الحفاظ بن تيمية في فتاواه وهذا الحديث معطل عن ائمة ^{بعدة} الخ
 كاحمد وغيره من الائمة وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع ويثبت ان الحديث
 الصحيح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بام القرآن فهذا هو الذي اخرج
 في الصحيح رواه الذهري عن مجزؤا الرابع عن عبادة فغلط فيه بعض الشاميين وامسكه

ان عبادة كان يوما في بيت المقدس فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على
عبادة والله سبحانه اعلم آه وقال في رسالته تنوع العبادات وكان الذي يقرأ حال
الجمهور قليل وهذا انتهى عنه بالكتاب والسنة وعلى النهي عنه جمهور السلف
والخلف وفي بطلان الصلوة بينك نزاع ومن العلماء من يقول يقرأ حال جمهور
بالفاتحة وان لم يقرأ بها ففي بطلان صلوة ايضاً تنزع فالنزاع من الطرفين
لكن الذين ينهون عن القراءة مع الامام هم جمهور السلف والخلف ومعهم الكتاب
والسنة الصحيحة والذين يجوبوها على المأموم في حال الجمهور هكذا الحديث قد
ضعفه الأئمة ورواه ابو داود وقوله في حديث ابي موسى واذا قرأ فانصتوا صحيحة
واسمى ومسلم بن الحجاج وغيرهم وعلمه البخاري بانه اختلف فيه وليس ذلك
بقادح في صحته بخلاف ذلك الحديث فانه لم يخرج في الصحيح وضعفه ثابت
من وجوه وانما هو قول عبادة بن الصامت اه وقال ايضاً واكسر يا ستاع قراءة
الامام والا نصات له من كور في القرآن وفي السنة الصحيحة وهو اجماع الأئمة
فيما زاد على الفاتحة وهو قول جماهير السلف من الصحابة وغيرهم في الفاتحة وغير
وهو احد قول الشافعي واختاره طائفة من حذاق اصحابه كالأزدي وابو حنيفة بن
عبد السلام فان القراءة مع جمهور الامام منكر مخالف الكتاب والسنة وما كان عليه
عامة الصحابة **فصل** في بعض المستوحين في النقل كشراح المنتقى وكان فهمه
من التلخيص ان البخاري صحح هذا الحديث في جيزته وهو استيجال يعرض كثيراً
لناظرين وهو لعله وهذه عبارته من باب هل يقرأ بالكثير من فاتحة الكتاب خلف
الامام قال البخاري والذي زاد مكحول وحرام بن معاوية وسرجاء بن حيوة عن
محمود بن الربيع عن عبادة فهو تبع لما روى الزهري لان الزهري قال حدثنا محمد بن
عبادة رضى الله عنه اخبره عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يقرأ ما ذكرناه
سمعو من محمود فانهممت بعبارته هذه ثلاثة امور الاول ما ذكرناه ان
يحمل رواية مكحول وحرام عن ابن ربيعة على محمود لا على غيره لان عندنا

في هذا الباب ولا ينافيه نقل البيهقي هذه العبارة بخلاف محمّد واقتصاره على الكنية
 فان رجاء بن حيوة لم يدركه عن محمّد فهذه ارايه وكان الحافظ تبعه في العبارة - في
 التخصيص واما الى الاذكار وهو عند آخرين مسمى بنافع والثاني انه يعمل هذا الحديث -
 وانما يدخله في الباب بتبعه واعتاده في المسئلة على حدّ الزهري عن محمّد عن عبادة
 عنه عليه الله عليه وسلم كما صلوة لمن لم يقرأ بأب القلن يدون ذكر الاختلاف وهو
 استدلال بالعموم لا بخبر وقال في باب وجوب القراءة للإمام والمأموم آة وذكر عن عبادة
 بن الصامت وعبد الله بن عمرو بن عبد الله بن النضر بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 خلفه فقال كما يقرأ من احدكم ولا يقرأ الا بأب القلن آة فنذكرها بصيغتها
 التمرين وخبرها على هذا سوان بخلاف البيهقي فانه لعلة اعل حديث عبد الله
 بن عمر وصححه حديث عبادة وبخلاف ما في مختصر التهذيب من عمر بن شعيب
 الثالث انه يجعل حديث الزهري مختصرا من حدّ محمد بن اسحق وهذا انظر آخر
 غير ما اوضحناه سابقا ان حديث الزهري وان كان جاء على حدّ لكن المسئلة
 المذكورة فيه هي المسئلة المذكورة بجملة فانه كما صلوة لمن لم يقرأ بها حدّ محمد بن
 اسحق فها واحد وان صدر امرين فافهمه وانما لم يذكر اعله هذا الحدّ مع من
 مر سابقا ان اعله من جملة اخرى وهو عدم التصريح بالسماع وهو على قاعدته
 لكن استبعدا اياه هو من حيث انهم زادوا شيئا خلا عنه حديث الزهري رأسا
 وايضا لم يكن ينبغي عليه ان السؤال عن القراءة وجودها في وجوبها فلا بد له
 من اعله نعم ذكره توثيق ابن اسحق في ذيل ثرابي هريفة كما يجزئك الا ان تذكر الك
 قائما فاشبهه الامر على بعضهم **فصل** هذا كله الى الامور من الادلة والاجوبة والآ
 كان متعلقا بالجهرية لا بالسرية اما هي فلا صحابا فيها حديث صحيح وايضا وهو حديث
 من كان له امام فقلدة الامام قراءة له وهو دليل على كفاية قراءة الامام لا الجهر
 عن قراءة المقتدى وهو مفهوم حديث مكحول بقيد الجهر ولكن مفهوم حديث نافع
 بن عمر بن القيد فلا يحجب ولا يحريم ولعله المذهب ففي المقدمة الغزنوية

من كتب فقهنا وقد نقلت من نسخة مكتوبة قال واختار بعض اصحابنا القراءة
 للمقدسي خلف الامام فصوله المتفاوتة وهو قول ابن حنيفة الاول ام من متنها
 والظاهر ان رجوع ابن حنيفة انما هو الى اختيار الترتيب لا الكراهة فان في امام
 الكلام عن المجتبى عن شرح الكافي للبزدوى وعن ابن حنيفة انه لا بأس بان
 يقرأ الفاتحة في الظهر العصر وبما شاء من القرآن انتهى وفي شرح مختصر الطحاوي
 لا سيجابى وهذا عندنا سواء كانت صلوة يجهر فيها بالقراءة او يخافت فيها و
 كان الشافعي يقول والقديم ان كانت صلوة يجهر فيها بالقراءة فلا قراءة ويسبق
 وان كانت صلوة يخافت فيها بالقراءة فانه يقرأ وهو اختيار بعض مشائخنا وفي
 قول الشافعي الاخر يقرأ في الاحوال كلها ام وهو المراد عندى بما في نصب الراية
 ثم قال اى البيهقي في المعرفة قال خبرنا ابو عبد الله الحافظ قال سمعت سلمة بن
 محمد بن الفقيه يقول سألت ابا موسى الرازي الحافظ عن حديث من كان له امام
 فقرأ له الامام له قراءة فقال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء انما
 اعتمد مشائخنا فيه على الروايات عن علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة قال ابو
 عبد الله الحافظ اعجبني هذا الما سمعته فان ابا موسى اخف من رأينا من اصحابنا
 الراي على ادريم الا ترى انتهى يريد ابو موسى اختيار الترتيب لا الكلام في حديث
 من كان له امام آه على ما ذكرنا وصحها المقدسة الغزنوية احمد بن محمد بن محمود
 بن سعد الغزنوي ممن تفقه على هذا البدل ثم كما في الفوائد البهية والجواهر المضية
 اما صحة الحديث فقد اخرجها احمد بن منيع في مسنده بسند على شرط الشيخين
 كما نقله الشيخ ابن الهمام قال اخبرنا الشيخ الحسن بن شاذان وشريك عن موسى
 بن ابي عائشة عن عبد الله بن شاذان عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأ له الامام قراءة له ام ثم نقله عن مسند
 عبد بن حميد وصورة اسناده اخبرنا ابو نعيم قال ثنا الحسن بن صابر عن ابي الزبير
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آه وكن افرس في

المطبوعة من مسند أحمد طبع^{٢٣٩} وقد رجع فيه أي في الاسناد الثاني الحافظ ابن حجر
فخرج في البدل المنير في الكشف عن مباحث فتح القدير للشيخ أبي الحسن السني الكبير
وهو تعليق ضخم له عليه قال تلميذ المحقق الشيخ قاسم سقط من نسخة الشيخ بعد الحسن
بن صالح جابر الجعفي ولذلك جعلها على شرط مسلم أقول راجعت المصنف في ذلك
فقال هكذا نقلت من خط البوصيري مما جمعه في مسانيد بعد سوالي عن ذلك مع
أن الحافظ البوصيري ذكر فيه حافظ العصر ابن حجر قال فلما ساق له السند قبل
قراءة المتن فقال هذا امرئحة حديث من كان له امام فقراءة الامام له قراءة
وعجب الحافظ البوصيري من ذلك الحافظ ابن حجر تغفل عما الله بحمته وهذا اسناد
البوصيري في مسند ابن حميد له انتهى والاعتماد على الطريقة الاولى وبها اخرج
الامام محمد بن الحسن ثم عن الامام احمد بن حنبل في حنيفة بن موطأ وكنا بالاثار والطحاوي
من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن ابي يوسف عنه وقال البيهقي في كتابه^{٢٤٥}
وكذلك نقول بما عسى ان يبين من قوله من كان له امام فقراءة الامام له قراءة آه فخرج
صحته ثم اوله بما لا يجدي ومنه هب ابن وهب والليث عليه كما مر وياتي وله اسناد
آخر عند البيهقي في كتابه^{٢٤٥} عن الليث بن سعد عن طلحة عن موسى بن ابي عائشة عن
عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابي الوليد عن جابر اعله بطلمية وابي الوليد قال
انها مجهولة وهذا كما يكفي ولا يشفي فان طلحة يمكن ان يكون طلحة بن ابي سفيان
الاسكندراني فان الليث قد مرى عنه كما في تهذيب التهذيب وهو من رجال البخاري
وقوله عن ابي الوليد بدل من عبد الله بن شداد باعادة الجار وهو كنيته بلا تردد
وله طريقة اخرى عند الطحاوي وغيره عن الحسن بن صالح عن جابر هو المحقق وليث هو
ابن ابي سليم عن ابي الزبير عن جابر بن خوة اما جابر فضعيف واما الليث فيستشهد به
كما في الفتح^{٢٤٦} ومن قال من الرواة عبد الله بن شداد عن ابي الوليد فقد غلط ولا
يؤثر وان دفع بما عند ابن منبج ما اعلم انه هذا الحديث وتعللوا بانه مرسل ولو كان
مرسلا فهو ايضا حجة فان عبد الله بن شداد من صفار الصحابة له رواية وليس له

سماع وقد ذكره في كتب الصحابة كالأصحاب وغيرها وفي الفقه من ^{٣٥} قوله عبد الله
 بن شاذان أي ابن الهادي الليثي وهو من صفار الصحابة ^{١٤} وفيه من ^{١٥} لكن اسناد ذلك
 قوي أخرجه اسمعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره والبوداؤد في أعلامه
 النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شاذان الهادي وهو من صفار الصحابة رؤية
 ومن كبار التابعين علماء وشيوخه الذين ذكروا في ترجمته هم الصنف وهذا كان
 لمن وفق العمل وهذا الخبر لم يصل إلى أهل الحجاز والشام بهذا الاسناد وإنما رواه
 أهل الكوفة وبه أخذوا وكان سنة متوارثة عند جميع من آخرين فاقوا به وبهذا
 فهو قد عضد فتاوى الصحابة بل قد ذكرت أنهم لم يكونوا على إيجاب القراءة
 خلف الإمام وفي فتاوى المحافظين يمنية وهذا المرسل قد عضده ظاهراً لقرآن
 والسنة وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله من أكابر التابعين
 مثل هذا المرسل يحتج به باتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم ^{١٦} وقد نقل في فتاواه
 أيضاً أن المشهور في من ذهب أحمد ^{١٧} هو الاستصحاب في السنة أيضاً الوجوب هذا
 وقد استدل لنا به وبما لوصف الملائمة المذكور فيه وهو كونه له إماماً وكذلك علم
 وعلمه أحكم وله لفظ آخر مرسل في كتاب للقراءة ^{١٨} قرئ على ابن وهب حديث
 يحيى بن عبد الله بن سالم العمري ويزيد بن عياض أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من كان منكم له إمام فاستم به فلا يقرآن معه فان قرأته له قراءة آه يحيى
 بن عبد الله من رجال مسلم ويزيد بن عياض مرسل ثم قال ويحيى بن عبد الله
 فيه نظر ويحتمل أن يكون ابن وهب حمل لفظ حديثه على حديث يزيد ويزيد
 بن عياض قد جرحه كافة أهل العلم بالحديث ^{١٩} وهذا الحكم على الغيب لا يشفي
 ثباتاً يمكن لأحد من ذهب حمل لفظ أحدهما على لفظ الآخر لو كان لفظاهما متقاربين
 فيخلص من سبل يحيى بمعناه ولا بد ومن هب ابن وهب عدم الوجوب على المقتضى
 في السنة أيضاً وقد قال في التدریب والتقريب فان اقتصر على ثقة فيهما لم يحرم
 لأن الظاهر اتفاق الروايتين وما ذكره من احتمال نادر لجيدلاء فالبيهي لا يحتمل

فيه واما نحن فتحناط وتوقف ويتبين ان يراجع ترجمة عبد الله بن سمعان بن نهديب
 النهديب ومن ذهب الى استحباب القراءة للمقتضى في السجدة كالنزال المكية والحائلة
 لا وجوبها لاجل الله ان يشرح الحديث بامتنان لا ان يحمله على ما اذا جهل الامام
 ويتبين ان يراجع ما في الفقه ^{٢٢٨} من قوله وكان ذلك لان اصل الحديث معترف و
 متنه مشهور من عدة طرق فيستفاد منه ان مراتب لعل متفاوتة وان ما ظاهرا
 القبح منها اذا انجززال عنه القبح والله اعلم ام وفتوى بعض الصمائية بهذا اللفظ
 ظاهر في انه متلقى عندهم من السنة لشل ما ذكره فيه ايضاً ^{١٢١} من قوله وهذا مما
 يدل على ان قول ابن مسعود المذكور في يوم من فروع فانه يلفظه ام والحفاظ ان يحمية
 يحمل حديث من كان له امام على الجهرية كحديث واذا قرأ فانصتوا وليس به
 فان قوله واذا قرأ فانصتوا قطع من حديث صفة الامامة والالتزام سبق لحكما
 جزاً في ان كان قوله واذا قرأ اي اذا انتهى الى القراءة كسياق حديث السكتين سكتة
 اذ اكبر الامام حتى يقرأ ولا يعلم هذا الا بالجهر فكان هذه الجملة في الجهرية وله
 بخلاف حد من كان له امام فانه بناء على وصف كونه اماما ولم يبدع على وقت
 انتهى الى القراءة فيه فكان عاماً **فصل** واما وجه اختيار الترك من غير قهريم
 فليس هو من جهة ان الصمت عبادة فانه ليس بعبادة في شر يعتنابل من جهة
 ان القرآن العزيز امام ومن قبله كتاب موسى اماما ورحمة وهذا الكتاب فلا يكون مؤمراً
 وهو فظاير ما ذكره الشيخ ^{١٢٢} كبر في الفتوحات من انتهى عنه في الركوع والسجود ان القرآن صفة
 الله تعالى ومن اوصافه القيام فانه القيوم والقيام والقائم بالقسط فانسبت الصفة
 الصفة وحل القرآن في القيام بخلاف الركوع والسجود فليس من صفات الله تعالى
 فلا يحمل فيهما ما هو صفة وعند ابن ابي شيبة عن عمار قال لا قراءة في الركوع
 ولا في السجود انما جعل لان كبر الله تعالى ام وفي فتاوى الحافظ ابن تيمية ^{١٢٣} وما كلاً
 فله حرمة عظيمة ولهذا ينبغي ان يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود وقد يتجامل ان
 في القيام نظر الى رداء الكبرياء على وجهه وفي الركوع الى انار عظمتته وفي السجود الى

قدميه وهو ما في الكنز ١٢٢ والمساجد يسجد على قدمي الله فليسأل ولا يرغب آه
وقد تعددت آله مشاركة اليه فالناجاة انما تلحق بحالة المواجهة وهو في القيام و
شرع بالتكبير ليهن الله متى استقل من القيام اعاده قد آله ومتى استقل اليه فاستينافا
وضبع الرأس على القدمين استغفاء واسترضاء فيلحق الال عام وهو حديث مسلم
فاما الركوع فعظم وفيه الرب واما السجود فاجتهد واني الال عام فقهن ان يستجاب لكم
فسيبان برز العظيم وسبحان رب الال على وهو ما عند الطحاوي وابن المنذر كما في الفتح
عن ابى العالية البراء قال سألت ابن عباس او سئل عن القراءة في الظهر والعصر
فقال هو امامك فاقرأ منه ما قل وما كثر وليس من القرآن شيء قليله ومنه قوله
صلى الله عليه وسلم يؤم القوم اقرأهم كتاب الله ومنه تقدم الال اكثر قرأنا في الحديث
ومنه ما عند مسلم ان نافع بن عبد الحارث لقي عمر بن الخطاب فقال من استلمت على
اهل الوادي فقال ابن ابري آه قال فاستخلفت عليهم مولى قال انه قارئ كتاب الله
عن رجل آه قال عمر ما ان نبيكم صلى الله عليه وسلم قد قال ان الله يرفع بهن الكتاب
اقواما ويضع بهن اخرين انتهى وكان ابن ابري حسن القراءة كما في الكنز من فضله
وفيه القراءة عرفاء اهل الجنة اتقى الفياض عن النس وفيه ١٢٩ وعند ابن نصر من ثواب
القراءة ان هذه القراءة شافع مشفع آه وانه حجة لك آه وكلاهما بين يدي الحسن
او الجماعة وعند مسلم اقرأوا القرآن فانه يأتي يوم القيامة شفيعا لصاحبها وباسنا
ضعيف في الزوائد ١٢٤ عن مرشد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سرهم
ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم آه وهو في الكنز
١٢٥ مع شاهد عن ابن عمر على قياس ما عند الترمذي وانا خطيبهم اذا وفدوا فلما
كان القرآن كلاما عاذا في تلك الحضرة متكلمة وشفيعا وعند الترمذي ايضا قال اذا
كان يوم القيامة كنت امام النبيين وخطيبهم وصاحب شفاعتهم غير فخر آه
فهذه المنصبة مامة وفي شرح الواهب من الخصائص ومنها انه صلى الله عليه الناس
افواجا فواجا اي فوجا بعد فوج روى الترمذي اي وشاهد ان الناس قالوا لا بكر

وعند الال اري وانا خطيبهم اذا انصرفت

انصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا وكيف نصلي قال يدخل
 قوم ويصلون ويدعون ثم يدخل قوم فيصليون فيكبرون ويدعون فرأى
 بغير امام قال على هو اما مكم حيا وميتا فلا يقوم عليه احد فكان الناس تدخل
 رسلا فرسلا فيصليون صفا صفا ليس لهم امام رواه ابن سعد اه وفيه من وقا
 صلى الله عليه وسلم قال ابن كثير هذا امر مجمع عليه واختلف في انه تعبد كما يعقل سعة
 اوليا شر كل واحد لصلوة عليه منه اليه اه وقد ذكره السهيلي في الروض الكافي
 وابدى نكتة اخرى ولا من اهمة فيما بين النكات ولمن يقل في السيرة ان يقول لا يرا
 فيها الا قتلاء في حق القراءة بل كل مريد نفسه كشاكه الا ذكرا في الصلوة وهو
 القراءة في النفس التي اجيزت في السيرة كما قدس ولمن ترك ان يقول حالها حال
 الاخيرة من المغرب والاخرين من العشاء ومن هذا الباب قول ابى بكر ما كان
 ابن ابي قحافة ان يؤم النبي صلى الله عليه وسلم اه واما اقتداءه صلى الله عليه
 وسلم بعبد الرحمن بن عوف فان الكلام اولا في النكات وثانيا فعند الدارقطني اه
 والمحاكم من طريق المغيرة بن شعبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما مات
 نبي حتى يؤمه رجل من امته كن في شرح الموهب من يداه الا اذا نزل في المسجد حتى ابوبكر
 حلف بالله انه صادق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان النبي كما يموت حتى يؤمه
 بعض امته اكره يري مبتلا كما سبق فلو ما يدل على عدم وجوب القراءة في السيرة على
 المتقدم ولوب عليه لثاني بقوله ترك القراءة خلف الامام فيما لم يجهر به اه ولم يرد
 على ايجابها على المتقدم اصل ولوب على الاباحة وهو الفهم الضار ولم يخرج
 حديث محمد بن اسحق ما عند مسلم عن عمار بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقل خلفه بسم اسم ربك الا على فلما انصرف قال ايكم قرأ
 او ايكم القارئ قال رجل انا فقال قد ظننت ان بعضكم خالجيها اه وعند الشافعي
 ولم يرد بها الا الخبير يري به الاحتاد وهو باعتبار قراءة تلك السورة كما باعتبار
 الجهر بها فاعتذر في اصلها لا صفتها وفهم الرجل من سؤاله صلى الله عليه وسلم

انها لم تكن تنبثق وهو الذي بنى عليه ابن وهب من عقبه كما في المنتقى للباجي ٥٩ ولم
 اراد بالقراءة في السيرة الا في مرسل الا وراعى الذي قد مر ذا السررت بقل عتي
 فافترأ ومعى واذا جهرت فلا يقرآن معى احداه مع احتمال الرواية بالمعنى وهو كثير
 في المراسيل اخذ بالحاصل ولا نهيا الا ما مر من مرسل موسى بن عقبة اذا خبرنا
 على عمومه وقد مر من رواية ابن داود انه قرأ بسبح اسم ربك اى اول ما جاء وكذا
 قرينة على انه قرأ الفاتحة والاولى كرها فابدا هذه الاحتمال مما ركبته الخيال
 وفي الفاظه ايكم قرأ سبح اسم ربك الا على فساها باسمها لانه لم يكن قرأ غير هاتين الا ان
 الكلام لانه كان قد قرأنا ولا يشد فيه وراوى على التركى من وضاعة ثم لم يأمر
 بها وهذا المعنى يكفى في ترجيح احد جانبي الاباحة واختيار التركى هو المشهور عند
 اصحابنا وان اختلف على القارئ في شرح الموطأ للحمد والمرواة استجابها ولكن الشين
 ابو الحسن السندى في حاشية النسائي وفي حاشية فتح القدير وبسطه فراجع و
 لنتم الكلام بذكر حاصل الخلاف في هذه المسئلة فاعلم ان حاصل الخلاف فيها
 ان بعضهم ذهب الى استثناء المفتدى من اوامر القراءاة وبعضهم الى استثناء
 الجهرية له منها وبعضهم الى استثناء الفاتحة من اوامر القراءات فلم يجمع من قال
 كشارح المنتقى ان الحاصل بعد حمل العام على الخاص هو مختارة اخذ بالرائد
 فالرائد في افادة زيادة فان الباب من مقاسمة الاصول واعطاء كل ذى حق
 حقه ووضع كل شئ في محله وهو ايضا اخذ بالرائد فالرائد في اعطاء منزلة هذا
 وفي الاخذ بالرائد فالرائد ربح وفي اعطاء كل ذى حق حقه عدل والعدل خير
 من الاستباح ولو كان هناك واقعة المنازعة متى او مرتين لحلا النقل وذخيرة
 الحمد يثبت عن حكم المفتدى في اباحة القراءة اباحة مرجوحة فعلى من اختلف القراءاة
 ان يشكر من نافع هناك واستخرج اباحة مرجوحة لان ينكر فضل من اخذ بالترك فأن
 على اول مرضاة الشارع حيث ظهرت من سؤاله لعلمكم تقرأون خلفا ماكم وقوله فلا
 تفعلوا بالقراءة الفصيحة اى ان كنتم لا بد فاعلين فلا تفعلوا الا آه واذا افضى

الکلام بنیالی ہوتا ہے، فاسلم انی ما کتبت هذا السطور لقصص المدد علی الشافعیة واما
کتبتہا ليعلم وجه الخشية واختيار الترتيب فکنت من المنصتين لا المنازعين فان
کنت من يستطيع القيام بالفرق بين هذين المقامين فراعده وصلنی خلفی واجزائی
ولو بضاحة الذباب فانه لا صلوة لمن لا یقر بها وحیا الله المعارف مساحب
من جتر الرفاق علی الثری + وطافات ریحان جنی ویالین * وقفت بها صبحی
فجئت عهدهم * وانی علی امثال تلك الحاسن - والله الموفق للصواب واليه
المرجع والمآب واما العاجز الاحقر محمد نور العثمیری عفا الله عنه خاد
الطلبة بدار العلوم الديوبندية کتبتہا عام ۱۳۳۸ من الهجرة النبویة
علی صاحبها الفضل صلوٰة وتحمیدة من اواخر رجب وحسینا الله ونعم الوکیل نعم
المولی ونعم النصیر - کان لعل الله ونعم المصیر نعم ولینا ونعم النصیر ساتر عودنا
ذویها ولو قد فرطت جابر کل کسیر

مؤلف کی گزارش

حامد اومصلیٰ وسلم - احقر محمد نور شاہ عفا اللہ عنہ خادم طلبہ دارالعلوم دیوبند حضرت تافیرین
کی عالی خدمت میں عرض گزار ہے کہ عاجز نے پارسال یہ تحریر طلبہ حدیث کے لئے بطور یادداشت لکھی
تھی اس میں متون احادیث کے پورے نقل نہیں کئے فقط بقدر حاجت سے لیا تھا اور اب اسی طرح اسکے
طبع کا ارادہ ہو گیا۔ آئندہ اگر اللہ تعالیٰ کو منظور ہو تو طبع ثانی میں اس کی کوپرا کیا جائیگا۔
خیال تھا کہ ایک دوسطریں حضرت ائستاد مشیح العالم مولانا مولوی محمد حسن رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ
کی اس تحریر پر ثبت کیجائیں گی۔ اب بجائے اسکے بہت تاثر اور معالی اور علم و عمل و فہم و تقویٰ کا مرثیہ
لکھا پڑا۔ انا للہ وانا الیک راجعون *

تاریخ وفات حضرت الاستاذ شیخنا وشیخ العالم مولانا مولوی محمود حسن صاحب قدس سرہ العزیز

<p> قفا نیک من ذکر ی فرزند معا قد احتفہ الاطفا عطفاً وعطفہ وقد کان دھراتم دھرا طریق یجاوینی دار جبار علی البک وان کان صالیس یشتی ویشتی نہضت لحر فی عالمائے عالمائے وہد یا وسمتا سنے وجماعہ وغرہا وخرما حکمہ واصحابہ مقاماً وحاۃ ثنیۃ واستقامۃ کبیرا ینادی فی السموات اُمۃ ومولی الوری محبہ وہم وحمیدہم وبلغ عنہ شاہد ان شمر غائباً ومہاتصلی للشیخ وفقہہ مصباحہ مشکوۃ صدر وفیقہ </p>	<p> مصیفا ومشقی ثم مرأی ومسمعا وبورك فيهم مريعا ثم مريعا طريقة غير شمولي فاوقعا ولم اسر لا بآيا ثم موضعا بشيء ولكن خل عينيک تد معا جد يثا وفقها ثم ما شئت اجمعا وخلقا وخلقا ما انا ف واوسعا وزهدا وتقوى كا زروع اورعا وخيرا وخيرا فارثا كلهم معا امام الهدى شينى المجل وارفا ومسندهم فيما روى شمر اسمعا امانة سرب عن شمر اودعا اعادس رياض الدين خصب اصعا من السنة البيضاء حتى تضلعا </p>
--	---

ووافي البخاري عند فتح باري
 وترجمة للوحى في الاثر اصلها
 واصحاب الف فازيد منهم
 وقام اماما في زمان مخادع
 وقام بامر الله في كل حال
 فسبحان من آتاه علما ونسرة
 اذا جئته وافيته متهللا
 وعزته سيما السجود والبشرة
 اخاطب حينما قدرة وضريحه
 نعم قد وسعت العلم والعلم
 وكان حشا اذنى ذررا وحكمة
 معارف معروف واداب حاتم
 ازور هجيات واصغى لقول
 فوافيت دهر ثم دهر بميتي
 الى ان قضى انجبا ووافي بندرة
 تصدى لظل العرش في عدنان
 وابقى قلوبا في الصدور كانما

وارشاد سار كيف حصل فتعيا
 ووافي السماء فرعها ثم افسدعا
 حديثا وفقها اهل اردت فشمعا
 على قديم كالطود ارسى واوقعا
 فيخشاه ان لم يخش حصنا منعا
 واعطاه حلما ما طاب واظوعا
 كبد ربين من جبين واوسعا
 تباشير صبح او كسك تضرعا
 بما قاله من قاله ثم ابدعا
 ولو كان حياضت حتى تصدعا
 فتخرج من عيني دمع امرضا
 اذكرة حتى يقول فاسمعا
 اصادف نور اوسرور فارجعا
 والفيت عمر ثم عمر اجمعا
 فلم اغير الله للمرء مفرعا
 ومقعد صدق قد دعا فاسعا
 تضرب حيتان ماء تفجعا

<p>أَقْدَرُ أَنْ لَوْ جَاءَ حَالٌ صَحْبِهِ حَسِينًا عَزِيزًا مَرْضَى ثَمَّ أَحَدًا وَاصْفَرُّهُمْ أَوْ قَلَّتْ أُنُورُ مَا دَرَى فَلِلَّهِ دِرَاجَةُ الْحُبِّ حَتَّى أَقَامَنِي وَإِذَا كَرَايَا الْمَرَارِ وَالْإِسْثَنِي نَعَمْ كُنْتُ دَهْلًا قَدْ ظَفَرْتُ بِهَا بَقِي فَمَنْ لِلْهَدَى وَالْهَدَى وَالْعِلْمِ وَالْتَقَى يَضِيقُ نَظَاقُ فِي الْمَرَاتِي لِحَقِّهَا بَكَيْتُ إِمَامًا أَوْ وَلِيًّا لِلرَّبِّ هَدَى بَكَيْتُهُ سَمَاءَ ثَمَّ أَرْضَ كُلِّهَا سَرَى نَعَشُهُ فَوْقَ الرِّقَابِ طَالَمَا وَشَيْعُهُ الْمَخْلُوقِ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ وَلَمَّا رَمَثَ الْيَوْمَ كَمْ كَانَ بِأَكْبَا وَلَمَّا دَرَمَا ذَاكَ أَمَامَ حِجَابِ حُجَّةِ وَلَمَّا حَسِبْتَ الْعَامَ عِنْدَ قَضَائِهِ</p>	<p>لَمَنْ عَلَيْهِمْ زُورَةٌ مَا فِيرَجَعَا عَزِيزًا جَبِيلًا تَشْبِيرُهُ مَعَا لَمَّا قَدْ دَهَاكَ حَيْلُهُ مَا فَيَصْنَعَا أَقُولُ وَاحِكِي أَنْ فِي مِضِّ مَطْعَا عَلَى غُصْنٍ فِي الْقَلْبِ حَتَّى تَصْعَلْ فَالْفَانِ غَيْرُ الْمَرَجَّبِ فَادْقَا وَمَا مَطْعُ الْإِرَى الْكَامِرِ اسْرِعَا وَتَرَى جِبَالًا كَيْفَمَا شِئْتَ فَاصْنَعَا وَأَنْ شِئْتَ حَقًّا فَالْفَضْلُ أَجْمَعَا وَعَيْنَ وَقَلْبًا سَيَاةً فَاجْمَعَا سَرَى عَلَيْهِ فَوْقَ الرِّكَابِ وَرَفْعَا فَلَمَّا رَاكَ الْفَضْلُ كَانَ مُودَعَا وَمَا كَانَ مَعَ الْقَوْمِ مَعَا مَضِيْعَا أَكَانَ قَرَانًا أَمْ جَازَ تَمَتُّعَا وَجَدْنَا وَكَانَ اللَّهُ قَدَّرَ مَسْمَعَا</p>
--	--

سَقَى اللَّهُ مَثْوَا كَرَامَةِ رَجِي

وَكَانَ غَدًا إِلَى شَافِعَا وَمَشْفَعَا

حَقِّ تَالِيفٍ مَحْفُوظٍ

الشیب

حضرت اہل علم

پر مخفی نہ رہے کہ اگرچہ مسئلہ فرقا

فی حقہ طاعت امام صدیقوں سے معرکہ آرا رہا ہے اور

بڑے علماء محققین نے اس کے متعلق قیاس کی چھوٹی بڑی کتابیں اور رسالے تصنیف

و تالیف فرمائے لیکن پھر بھی بعض علماء احناف کے مخالف اہل میں مبارزہ ہی پکارتے اور

احادیث نبوی علی صاحبہا الصلوٰۃ والسلام کی مخالفت کا الزام تنفیذ پر لگاتے تھے ان وجوہ پر

نظر کر کے حضرت علامہ عسکری مدبر صلالہ قائل معقول کشاف سبب فرار و اصول مولانا العلامۃ

المودودی رحمہ اللہ شاہ صاحب المدینہ دارالعلوم دیوبند نے جنکی تمام علوم بالخصوص میں حدیث

و تفسیر کے طریقہ کار کے نامہ قائل ہوئے مسئلہ مذکور سے متعلق نہایت اضافہ و تحقیق و تفریق سے

اس مسئلہ کے مسلک علی و ابی روشتی کی بنیاد رکھی ہوئی ہے کہ ایسا صاف کر دیا

کہ اس کی تصنیف کو حنیفہ پر زبان طعن کھولنے کا موقعہ دینی نہیں

اس مسئلہ کے تفسیر کے ضمن میں یہ ہے

مسائل کی تحقیق ان کی

سبب جس مسئلہ کا علم دار

تفسیر بہت مختصر و مفید ہے

حضرت مولانا محمد علی

اسی انداز پر جو ان کا

مسلک ہے

مختصر و مفید ہے

مختصر و مفید ہے

مختصر و مفید ہے

مختصر و مفید ہے

مختصر و مفید ہے

مختصر و مفید ہے

مختصر و مفید ہے

مختصر و مفید ہے

مولانا محمد علی
دیوبند
مختصر و مفید ہے

197

DUE DATE

1965-4

--	--	--	--

